الجمهورية العربية السورية
جامعة تشرين
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار

(دارسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري)

بحث مُعد لنيل درجة الماجستير في المحاسبة المصرفية

إعداد الطالبة
رولا كاسر لايقة

إشراف

الدكتور لطيف زيود
أستاذ في قسم المحاسبة بجامعة تشرين
اختصاص المحاسبة الضريبية

الدكتور عقبة الرضا
أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بجامعة تشرين
اختصاص المحاسبة المالية وتحليل النشاط الاقتصادي

٢٠٠٧ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Syrian Arab Republic
Tishreen University
Faculty of Economics
Department of Accounting

Accounting Measurement And Disclosure In Bank's Financial Statements And Their Role In Directing Investment Decisions

Presented to obtain the degree of master in accounting

Submitted By

ROULA LAIKA

The Supervisor

Dr. LATIF ZAYOUD **Dr. OQBA ALRIDA**

2007

www.manaraa.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.	٥
مشكلة البحث.	٧
أهمية البحث.	٨
هدف البحث.	٩
فرضيات البحث.	٩
منهجية البحث.	٩
محددات البحث	١٠
دراسات سابقة.	١٠
الفصل الأول: نظام المحاسبة في المصارف	
المبحث الأول: مدخل إلى العمل المصرفي	
– مفهوم المصارف ونشأتها.	١٤
– أنواع المصارف ووظائفها.	١٨
المبحث الثاني: خصائص النشاط المصرفي وطبيعة المحاسبة فيه	
– خصائص النشاط المصرفي.	٢٦
– طبيعة وأهداف المحاسبة في النشاط المصرفي.	٣٣
المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي في المصارف	
– تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي في المصارف.	٣٥
– مقومات نظام المعلومات المحاسبي في المصارف.	٣٦
الفصل الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المصرفي	
المبحث الأول: أسس إعداد وعرض القوائم المالية في المصارف	
– الاعتبارات والأســـس المعتمدة في إعداد القوائم المالية للمصارف.	٤٦
– أهداف القوائم المالية للمصارف.	٤٩
– المستفيدون من القوائم المالية للمصارف.	٥٠
– حدود الاستفادة من القوائم المالية للمصارف.	٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: التقارير والقوائم المالية التي يفصح عنها المصرف
- التقارير المالية في المصارف حسب طبيعة الجهة المستفيدة. ٥٥
- القوائم المالية الأساسية في المصارف وهي: ٥٨
- قائمة الدخل. ٦٠
- قائمة المركز المالي. ٦٩
- قائمة التدفقات النقدية. ٧٨
- قائمة التغير في حقوق المساهمين. ٨٩
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. ٩٠

الفصل الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف

المبحث الأول: القياس المحاسبي في القوائم المالية
- تعريف القياس المحاسبي. ٩٥
- معايير القياس المحاسبي. ٩٧
- قياس عناصر القوائم المالية. ٩٩

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي
- تعريف الإفصاح المحاسبي. ١٠٨
- أنواع الإفصاح المحاسبي. ١٠٩
- متطلبات الإفصاح المحاسبي ومشتملاته. ١١٠

المبحث الثالث: مفهوم القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية
- أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف. ١١١
- خلفية عن تطور أنشطة المصارف وحاجتها للمعيار المحاسبي الدولي (٣٠). ١١٤
- المعيار المحاسبي الدولي (٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة. ١١٧
- معايير كفاية رأس المال في المصارف وفقاً لاتفاقية بازل. ١٢٨

الفصل الرابع:
- دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار. ١٣١
- حالة تطبيقية لدارسة مدى توافق الإفصاح في القوائم المالية للمصرف التجاري السوري والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠). ١٤٥

النتائج والتوصيات

الملاحق

المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف
ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار

مقدمة:

تعد المحاسبة أداة لقياس وتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المشروعات وتبين مركزها المالي. وتحتاج كثير من الجهات والأفراد إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل كما تعد البيانات المحاسبية الأساس لاتخاذ القرارات في جميع مستويات الاقتصاد القومي، فالمستثمر يحتاج إليها لاتخاذ قرار الاستثمار، والمصرف يحتاج إليها لاتخاذ قرار الإقراض، والدائن يحتاج إليها لتقرير منح الائتمان، والعمال ومنظماتهم يحتاجون إليها للوقوف على المركز المالي للمنشآت التي يعملون فيها وتحديد أرباحها، كما تحتاج الدولة وسلطات الإشراف وأجهزة الرقابة الحكومية إلى البيانات المالية للقيام بوظيفة المتابعة وتقييم أداء المنشات العاملة في المجتمع والتحقق من تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتلك الوحدات، وتعتبر الإدارة الداخلية في المشروع من أهم مستخدمي البيانات المالية فهي تحتاج تلك البيانات كأساس لاتخاذ كثير من القرارات وللقيام بوظيفة التخطيط والمتابعة والرقابة وتقييم الأداء.

وتقديراً من دول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة في الاقتصاد الوطني من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي البيانات المالية وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة في المجتمع فقد اهتمت تلك الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقرير والبيانات المالية نظراً للدور الهام الذي تلعبه في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات وتسهل مهمتهم في اتخاذ القرارات.

وتأكيداً على أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) ما يلي:

" تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة ".

ولكي تحقق التقارير المالية الأغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد اشترطت المنظمات المهنية توفير الإفصاح والوضوح المناسب فيها باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين المختلفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعني الإفصاح إظهار كافة المعلومات التي قد تؤثر في موقف مستخدمي القوائم المالية واتخاذ قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية. كما يعني أيضاً أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل أو مواراة ويتطلب الإفصاح عموماً أن تنطوي القوائم المالية والتقارير على كل المعلومات الهامة التي تظهر الوحدة المحاسبية في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر فيها وتتأثر بها.(١)

هذا ويعتبر الإفصاح في الوقت الراهن من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية.

فالإفصاح مثلاً يمكن أن يؤدي إلى توفير قوائم وتقارير مالية إضافية معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة كما أن الإفصاح يمكّن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يرتكز عليها مستقبل الوحدة المحاسبية واستمرارها وكذلك يمكّن الإفصاح من إظهار مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.

كل ذلك وما شابه يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة الاقتصادية حيث يمكن التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لامحل لاستمرارها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلاً) وعن المبادئ المحاسبية التي تقلل من صلاحية وملاءمة المعلومات المحاسبية للغرض المستهدف منها (التكلفة التاريخية مثلاً).

ويعتبر الإفصاح من الأركان الأساسية الرئيسية والهامة لوظيفة الاتصال المحاسبية كما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في توفير خاصتي الملاءمة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.

مما سبق نجد أن موضوع الإفصاح يثير مجموعة من التساؤلات من أهمها:

١- ما معنى الإفصاح الكافي؟

٢- الغرض من الإفصاح ؟

٣- كيفية الإفصاح ؟

٤- متى يمكن الإفصاح ؟

٥- من هم المعنيون بالإفصاح الكافي والملائم ؟

---

١ . مطر، محمد عطية وآخرون - ***نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات***، دار حنين، عمان، ١٩٩٦،ص٣٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن مبدأ الإفصاح وما يرتبط به من قضايا ذات أهمية لا يصح تركها للاجتهاد والخبرة ولرغبات الإدارة في الإفصاح بالشكل والكيفية التي تراها إذ أن هناك دائماً مخاطر استغلال هذا الوضع في ظل غياب كل من الرقابة الحكومية ورقابة المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة والتي تستطيع أن تفرض نوعية ومقدار البيانات المالية الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

وما نشهده في بعض القوائم المالية المنشورة من قلة في الإفصاح ومخالفة صريحة وواضحة للمعايير المحاسبية الدولية نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية المحلية وما يرافقه من تستر بعض مدققي الحسابات وعدم تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية يسهم في التأثير البالغ على مصداقية هذه القوائم ومن ثم قدرتها على خدمة المستخدمين والفئات المعنية.(١)

وفي بحثنا هذا سنقوم بدراسة موضوع القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار.

وتماشياً مع مبدأ السرية التامة وخصوصية المعلومات نلاحظ أن الإفصاح في القوائم المالية للمصارف ليس كافياً وملائماً وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة تخوف المودعين من إيداع أموالهم في المصارف أو الاستثمار فيها تجنباً لمخاطر هم في غنى عنها والبحث عن استثمارات ذات مخاطرة أقل.

ولمعالجة هذه المشكلة ستتناول الباحثة طبيعة عمل المصارف والهيكل التنظيمي لها والمحاسبة المصرفية بشيء من التفصيل ثم ستقوم بدراسة القوائم المالية التي يجب على المصرف إعدادها وستعتمد على المعايير المحاسبية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة للوقوف على واقع القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصرف التجاري السوري.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في النقاط التالية:

١- إن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف محكوم بعدة محددات بحيث يتم تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وتتمثل هذه المحددات في طبيعة العمل المصرفي وما يتطلبه الأمر من ضرورة الحفاظ على أسرار لا يجوز الإفصاح عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى أغلبية المصارف وخاصة في سوريا تابعة للقطاع العام وبالتالي فإن عملية الإفصاح وتقديم المعلومات تخضع لإشراف السلطات

---

١ . الحسني، صادق- ***التحليل المالي والمحاسبي***، دار مجدلاوي للنشر،عمان، ١٩٩٨، ص٥٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومية وبالتالي يقتصر الإفصاح الموجود في مثل هذه الدول على المعلومات المختصرة.(١)

٢- نلاحظ في الوقت الحاضر ظهور المصارف الخاصة وبالتالي زادت الحاجة إلى التقيد بمتطلبات الإفصاح الكلي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي لا تلتزم به المصارف الحكومية.

٣- عدم توفير البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية من قبل مستخدمي القوائم المالية للمصرف.

٤- الاتجاه نحو إنشاء سوق أوراق مالية في سوريا يقتضي الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث في النقاط التالية:

١- الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المصرف وإجراء المقارنة.

٢- إعداد القوائم المالية بطريقة تلبي احتياجات المستخدمين من المعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة.

ويحتاج مستخدمو القوائم المالية لمثل هذه المعلومات حتى لو كان المصرف يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاحة للجمهور وبناءً على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات في القوائم المالية للمصرف شاملة وكافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

هدف البحث:

تسعى الباحثة من خلال البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف.

٢- دراسة مستوى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

٣- بيان قصور القوائم المالية المنشورة حالياً من قبل المصرف وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٣٠).

---

١. Stanley E , Shirk , ***How much should the banks tell investors*** ? business week , November 10 ,1975,p29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات البحث:

انسجاماً مع هدف البحث في إعداد القوائم المالية لتشمل كل ما يهم الفئات المستخدمة لها يبرز تساؤل حول إمكانية الاستفادة من هذه القوائم من أجل تلبية احتياجات كافة المستخدمين، تمت صياغة الفرضيات التالية:

١- عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل المصرف لتلبية احتياجات المستفيدين منها.

٢ – يساهم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمصرف ونتيجة الدورة المالية إضافة إلى توضيح مقدار التدفقات المالية والحصول على بعض المؤشرات الرئيسية في المصرف مثل السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات والربحية والمخاطرة.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجلات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع.

وسوف يتم الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح والقياس المحاسبي الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية للحكم على مدى الاتساق بينها وبين القياس والإفصاح المحاسبي في المصرف التجاري السوري، ثمّ سيتم مقارنة هذه المعلومات النظرية مع الواقع الميداني للمصرف التجاري السوري بهدف تحديد التوصيات اللازمة لتطوير القياس والإفصاح المحاسبي لهذه المصارف.

محددات البحث:

يهتم البحث أساساً بدراسة القوائم المالية للمصارف التجارية، وقد تناولت الباحثة القوائم المالية للمصرف التجاري السوري (المديرية العامة) للعام ٢٠٠٢م، في ضوء المعلومات التي أمكن الحصول عليها، ولم تتمكن الباحثة من الحصول على معلومات أو بيانات أحدث أو أكثر تفصيلاً على الرغم من المحاولات المتكررة، وذلك لقناعة غالبية العاملين بالمصارف بسرية هذه المعلومات حتى بالنسبة للبحث العلمي .

الدراسات السابقة:

لم يحظ موضوع القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بكثير من الاهتمام على الصعيد المحلي سواء بالنسبة للمصارف أم بالنسبة للشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية وذلك بسبب القيود المفروضة من قبل الشركات والمصارف حيث يمنع تقديم المعلومات والبيانات اللازمة لهذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك بعض الدراسات التي تناولت القوائم والتقارير المالية في المصارف ولكن لم تتطرق بشكل مباشر إلى موضوع القياس والإفصاح، ومن هذه الدراسات :

١- معايير الإفصاح المالي في القوائم المالية الخاصة للمصارف، عصام فهد العربيد رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

حيث قام الباحث باستعراض تطور الإفصاح في مصارف كل من انكلترا وأمريكا ومصر منذ منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر بهدف بيان معالجة هذه الدول للمشكلة موضوع البحث، ولما كانت المعايير المحاسبية الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا هي الأساس المرشد في إصدار المعايير على المستوى المحلي في أغلب الدول لذلك قام الباحث بدراستها بشيء من التفصيل، ومن أجل اكتمال معالجة المشكلة قام الباحث بتقييم اتجاهات الإفصاح المالي في القوائم المالية للمصارف على المستوى الدولي والوطني تمهيداً للتوصل إلى اقتراح نظام موحد للإفصاح في القوائم المالية للمصارف.

أما بالنسبة إلى النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في هذا البحث فهي:

١- ضرورة مساهمة كل من مهنة المحاسبة والمراجعة والسلطات النقدية وهيئة بورصة الأوراق المالية في تحديد متطلبات الإفصاح في المصارف.

٢- تدعيم استقلالية مراجع الحسابات باعتبارها تساهم في تحقيق الإفصاح المطلوب.

٣- إلزام المصارف في إعداد القوائم المالية السنوية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وطبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

٤- ضرورة تطرق معايير الإفصاح الصادرة إلى دور القضاء في المساعدة على تحقيق الإفصاح الكافي من خلال الإجراءات الرادعة الممكن استخدامها لتحقيق ذلك.

٥- إن تحقيق الإفصاح الكافي يتطلب عدم الاكتفاء بعمومية الإفصاح التي تراعي تعدد فئات المستخدمين على أنها الأساس في تحديد طبيعة هذا الإفصاح، بل يجب تخطي العمومية في الإفصاح لأنها تحد من اعتبار تلك البيانات مؤشراً كافياً عن الوضع المالي للمصرف فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطرة.

٦- تقليل دور الأحكام والتقديرات الشخصية إلى الحد الأدنى عن طريق توحيد السياسات المتبعة في تقييم الأصول والخصوم والثبات في تطبيق هذه السياسات مما يؤمن القدرة على المقارنة.

ويختلف موضوع البحث عن الدراسة السابقة في أن هذا البحث سيتناول القوائم المالية والبيانات التي يجب على المصرف إعدادها، وسوف يتم الاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الخاص بالإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة فقط وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أجل الوقوف على واقع القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصرف التجاري السوري دون الاعتماد أو التطرق للمعايير الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية أو انكلترا أو مصر.

٢- القوائم والتقارير المحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخداماتها لأغراض التحليل المالي، عبد الله أوبان، رسالة ماجستير، جامعة تشرين،١٩٩٨.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض القوائم والتقارير المالية والمحاسبية للشركات المصرفية واستخدام هذه القوائم في أغراض التحليل المالي وبيان أهمية هذه التقارير في اتخاذ القرارات والتركيز على دور القوائم والتقارير التي يتوجب على المصرف التجاري السوري أن يقدمها إلى المصرف المركزي.

وقام الباحث بتحليل القوائم المالية التي يعدها المصرف التجاري السوري باستخدام بعض النسب المالية ليتوصل إلى عدة نتائج أهمها:

١- تدني رأسمال المصرف واحتياطاته وتدني حجم الودائع.

٢- عدم سلامة تشكيل الودائع وضعف كفاءة المصرف في استقطاب النقدية الموجودة بين أيدي الأفراد.

٣- حصر القروض والتسليفات بمؤسسات القطاع العام وما ينطوي على ذلك من تدني في أداء المصرف.

٤- إضافة إلى غياب المعلومات المتعلقة بعدد من المؤشرات وبالتالي عدم القدرة على دراسة هذه المؤشرات وتقييم أداء المصرف من خلالها .

واقترح الباحث بعض الحلول التي تتعلق بالنظام النقدي والاقتصادي المحلي.

٣- أثر أسعار الصرف على القياس والإفصاح المحاسبي، سامر نجيب جركس، رسالة ماجستير، جامعة حلب،٢٠٠٠.

حيث قام الباحث بدراسة أثر تغيير أسعار الصرف على القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسيات والشركات التابعة والقابضة كما قام بترجمة القوائم المالية لهذه الشركات وقد تبين للباحث من خلال الدراسة أن الترجمة تواجه مشكلتين أساسيتين هما:

١- تحديد سعر الصرف.

٢- الطريقة المتبعة في عملية الترجمة.

وقد قام الباحث باستعراض العوامل المؤثرة في سعر الصرف الأجنبي ثم تناول سياسات أسعار الصرف ونظم أسعار الصرف التي تقسم إلى:

١- نظم أسعار الصرف الثابتة.

٢- نظم أسعار الصرف الحرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم قام بدراسة أثر تغيير أسعار الصرف على القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسيات حيث أن هذه القوائم معدة بالعملات الأجنبية وأخيراً ترجمة هذه القوائم للتوصل إلى المكاسب أو الخسائر الناجمة عن عملية الترجمة.

ونلاحظ أن هذه الدراسة خاصة فقط بالشركات المتعددة الجنسيات ولا علاقة لها بالقياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ولكن تم الإطلاع عليها للحصول على معلومات حول مفاهيم القياس والإفصاح المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: نظام المحاسبة في المصارف

المبحث الأول: مدخل إلى العمل المصرفي

١- مفهوم المصارف ونشأتها.

٢- أنواع المصارف ووظائفها.

المبحث الثاني: خصائص النشاط المصرفي وطبيعة المحاسبة فيه.

١- خصائص النشاط المصرفي من ناحيتين:

- طبيعية العمليات المصرفية.
- مصادر الأموال واستخداماتها في النشاط المصرفي.

٢- طبيعة وأهداف المحاسبة في النشاط المصرفي.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي في المصارف.

١- تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي في المصارف.

٢- مقومات نظام المعلومات المحاسبي في المصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مدخل إلى العمل المصرفي

أولاً: مفهوم المصارف ونشأتها:

يعتقد البعض أن أول ظهور للمصارف كان لاحقاً لظهور أول شكل من أشكال النقود لكن التاريخ يدل أن الحقيقة غير ذلك إذ أن أول شكل من أشكال النقود قد ظهر تقريباً في أواخر القرن السابع قبل الميلاد، إلا أن أول شكل من أشكال التعامل المصرفي قد ظهر قبل ذلك بفترة طويلة وهو ما تدل عليه الوثائق التاريخية وبالذات في بلاد ما بين النهرين بحدود ٣٥٠٠ قبل الميلاد كما أن المبادئ التي وضعها حمورابي حوالي ١٦٧٥ قبل الميلاد المعروفة باسم (شريعة حمو رابي) تعتبر من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يخص الإيداع والإقراض والفائدة والضمانات. (١)

ومما سبق نجد أن جذور النشاط المصرفي قد رافقت عمليات التبادل التجاري الأولى، ومع تقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري، بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها، بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة لدى رجال الصاغة، كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها، وكان هؤلاء الصاغة يقدمون للمودعين شهادات إيداع تثبت حقوقهم في الأموال المودعة.

تُعدّ هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع، التي استمرت حقبة طويلة من الزمن، حتى ظهرت في القرون الوسطى مهنة الصراف الذي يكسب دخله من بيع وشراء العملات إلى ومن التجار الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية كجنوا ومرسيليا وغيرها. وعن هذه الوظيفة ورثت المصارف التجارية أعمالها ونشاطاتها، حيث بدأت هي الأخرى تتعامل بالنقود بيعاً وشراءً حتى الآن.

ومع تطور الزمن وجد مالكو المصارف أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو لتحويلها إلى الأشياء ومن ثم يتبقى لدى هذه المصارف مبالغ نقدية كبيرة معطلة غير مستثمرة، حيث رأى رجال المصارف إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير، وبضمانات معينة مقابل حصولهم على فائدة معينة، دون الإخلال بمبدأ الثقة القائمة بينهم وبين المودعين، طالما أنه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين، بينما يعتبر الجزء الآخر من الأموال غير المستثمرة احتياطياً نقدياً، وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها المصرف إزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم. وفي هذه المرحلة جمعت المصارف بين وظيفتين، هما قبول الودائع والإقراض معاً. ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت

---

١ . شقير، فائق وآخرون – **محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠٠٠ ، ص١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي، حتى وصلت إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطـور ومكانة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان.

وقد أنشئ أول مصرف حكومي في البندقية عام ١٥٨٧م، وفي عام ١٦٠٩م أنشئ مصرف أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مـودع إلـى حساب مودع آخر، والتعامل بالعملات وإجراء المقاصة بين الكمبيالات.

ومنذ القرن التاسع عشر أخذ عدد المصارف يتزايد بصورة تدريجية وكـان يمتلـك هـذه المصارف الأغنياء من الأفراد والعائلات كي يتمكن الدائنون من الحجز على الأموال الخاصة لأصحاب هذه المصارف في حالة اختلاسها.

وقد تطورت وظائف المصارف لتشتمل على ما يأتي:

- قبول الودائع.
- إقراض الأموال للغير ومنح التسهيلات المباشرة (حسابات جارية مدينة، القروض والسلف وخصم الكمبيالات) والتسهيلات غير المباشرة (الكفالات والاعتمادات).
- خلق النقود للمساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي.

على أثر الثورة الصناعية في دول أوروبا تم تعديل قوانين إنشاء المصارف لتتخـذ شـكل الشركات المساهمة. حيث برزت الحاجة إلى مصارف كبيرة الحجم تستطيع تقـديم التمويـل للشركات الكبيرة والمتعددة.

وفي هذه الفترة تم تأسيس عدد من المصارف المتخصصة في تقـديم القـروض للقطاعـات الصناعية والزراعية والعقارية. (١)

كما استدعى التوسع الكبير في أعمال المصارف ودورها الهام في الاقتصاد الـوطني إلـى إخضاع هذه المؤسسات إلى إشراف الدولة ومراقبتها، فتمّ تأسيس المصارف المركزية التـي توجه وتراقب أعمال الجهاز المصرفي بأكمله باسم الدولة، كما تتولى أيضاً عمليات إصـدار الأوراق النقدية (العملة) وإدارة السياسة النقدية بشكل عام بمـا يتفـق ومـصلحة الاقتـصاد الوطني.

وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي أيضاً، وبالشكل الذي يتناسب مع تطـورهم الاقتصادي والسياسي في ذلك الوقت، والخاص بقبول الأموال من الغير كودائع ثم اسـتثمار الجزء الفائض منها في عمليات التجارة والإقراض وغيرها، حيث أكـد بعـض المـؤرخين

---

١. الحوراني، أحمد – ***محاضرات في النظم النقدية والمصرفية***، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٣ ، ص ٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجانب بأن في مكة نفسها وجدت بيوت مالية رومانية كان يستخدمها الرومان للشؤون التجارية وللتجسس على أحوال العرب.[١]

- تعريف المصرف:

تختلف التعاريف الخاصة بالمصارف باختلاف القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية والمالية في البلدان المختلفة، كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه المصارف وشكلها القانوني.

لذا فإن من الصعب بمكان إيجاد تعريف شامل لها على اختلاف أنواعها وأشكالها والقوانين التي تحكم أعمالها.

فالتشريع الفرنسي عرف المصرف بأنه: " تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية ".

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف المصرف بأنه: " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصرف يسمى ((Bank Charter)) سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية الاتحادية أو الفيدرالية، أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها ".[٢]

كما عرف المشرع المصري في المادة التاسعة عشرة من القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٥١م المصرف بأنه: " كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تحت الطلب أو بعد أجل ".

كما عرف المشرع السوري في المادة (١٠٤) من النظام النقدي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم(٨٧) تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨م المصرف بأنه: " المؤسسة التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب أو لأجل لا يتجاوز (٢ سنة)، لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص ".[٣]

وعرف بعض الكتاب المصرف على أنه: "منشأة تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها ".

بينما يرى البعض الآخر أن المصرف هو:" مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها ".[٤]

ويبدو التشابه واضحاً في مضامين التعاريف السابقة للمصارف وذلك من خلال اتفاقها على أن المصرف هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة.

---

[١] . جعفر، عبد الإله نعمة – ***محاسبة المنشآت المالية/ محاسبة البنوك وشركات التأمين***، دار حنين، عمان، ١٩٩٦، ص٢٠

[٢] . عبد الله، خالد أمين– ***العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة***، اتحاد المصارف العربية، بيروت ،١٩٨٧، ص٩

[٣] . شقير، فائق– ***محاسبة البنوك***، مرجع سبق ذكره، ص١٥

[٤] .البديري، حسين جميل– ***البنوك / مدخل محاسبي وإداري***، عمان، مؤسسة الوراق ،٢٠٠٣، ص١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمؤسسات المصرفية تعتبر جزءاً من المؤسسات المالية، وتقتصر فقط على المؤسسات المالية التي لديها القدرة على خلق النقود وتوظيفها لمنح الائتمان، ضمن قيود ومحددات ونظم توضع من قبل المصارف المركزية.

لذلك يمكن تعريف الجهاز المصرفي بأنه: مجموع المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف.

والنظام المصرفي يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للتغيرات الاقتصادية والسياسية ونظم الحكم فيها، فقد يعتمد النظام المصرفي على عدد كبير من المصارف مع توفر عدد قليل من الفروع نسبياً، أو قد يعتمد على إنشاء عدد قليل من المصارف مع عدد كبير من الفروع (النظام المصرفي المركزي) أو قد يكون خليطاً من كلا النوعين.

وتُعدّ الجمهورية العربية السورية من البلدان التي اتبعت النظام المصرفي المركزي، حيث تضمن الجهاز المصرفي ستة مصارف أساسية تتمثل بالمصرف المركزي والمصرف التجاري وفروعه والمصارف المتخصصة، وتختلف هذه المصارف عن بعضها البعض باختلاف مصادر تمويلها وأوجه استخدامات هذه المصادر.

يتكون الجهاز المصرفي أساساً من هيكل عام يحتوي على مجموعة من المصارف التجارية بالإضافة إلى ما يعرف بالمصارف المتخصصة مثل المصارف العقارية أو الزراعية أو الصناعية وذلك تحت إشراف ورقابة المصرف المركزي والذي يكون له حق وضع أسس ومحددات التعامل مع النقود المحلية والأجنبية وإصدار وطبع النقود الجديدة.

وتتشابه أنواع المصارف في أنها تعطي قروضاً ولكنها تختلف في:([1])

- الغايات التي من أجلها تعطي القروض.
- الفترة الزمنية التي يجب تسديد القروض خلالها.
- أسعار الفائدة التي تتقاضاها.
- الضمانات التي تقدم لتغطية هذه القروض.

أما الوظائف الأساسية التي يهدف النظام المصرفي إلى تحقيقها من خلال الوسائل المالية والمصارف التابعة له يمكن عرض أهمها فيما يلي:([2])

---

[1] . إبراهيم، علي عبد الله و ياسين شيرين الحمداني – ***مؤسسات مالية متخصصة***، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٠، ص ٥٤.

[2] . أوبان، عبد الله إبراهيم – ***القوائم والتقارير المحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخداماتها لأغراض التحليل المالي***، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ١٩٩٨، ص٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تجميع المدخرات من صغار المودعين والجمهور، من خلال المصارف المنتشرة في مختلف الأنحاء وتحت إشراف المصرف المركزي وطبقاً لقواعد ومحددات مصرفية معلنة ومعروفة.
- العمل على توظيف الأموال التي تم تجميعها في المجالات الاقتصادية المختلفة بهدف تحقيق ربحية جيدة على مستوى المصرف وعلى المستوى القومي.
- خلق التوزان بين الآجال المختلفة لاستحقاقات العملاء (شهرية، ربع سنوية أو سنوية) وبين الآجال المختلفة للاستثمارات التي تم فيها توظيف أموال المودعين، وهذا التوازن من شأنه أن يحقق السيولة المطلوبة للمصارف وقت طلب سحب الوديعة أو الحساب الجاري.
- إدارة الأخطار المترتبة على توظيف الأموال في الاستثمارات المختلفة، ويتطلب ذلك من الجهاز المصرفي (حتى لا يفقد العملاء أو المودعين) العمل على تقليل الأخطار عن طريق الابتعاد عن التوظيف غير الجيد لهذه الأموال في مشروعات ذات معدل أداء منخفض أو غير مربح.

ثانياً: أنواع المصارف ووظائفها:

يمكن تقسيم المصارف إلى مجموعات مختلفة وذلك وفق أسس ومعايير معينة حيث يمكن النظر إلى تقسيمات المصارف من حيث:

أولاً: طبيعة النشاط.

١- المصارف المركزية:

يعرف المصرف المركزي على أنه مصرف المصارف لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي المصارف، ومصرف الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة، ومصرف الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتوجيه السياسة المالية في الدولة التي تؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني وضمان استمرار العملة وتحقيق الاستقرار النقدي، وتتم رقابة المصرف المركزي بواسطة العديد من التقارير الدورية والمحاسبية والإحصائية التي تلتزم المصارف بتقديمها إليه.

والمصرف المركزي منشأة مصرفية عليا لا تهدف لتحقيق الربح بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي وبالتالي النظام الاقتصادي في الدولة، ونظراً لأهمية هذا الهدف فإن المصرف المركزي يجب أن يكون مملوكاً للدولة، هذا ولا ينبغي أن يكون بالدولة الواحدة أكثر من مصرف مركزي واحد، فإذا وجد أكثر من مصرف استجابة لدواعي تقسيم الدولة إدارياً لمقاطعات أو ولايات ذات حكم محلي، فلا بدّ من وجود مصرف مركزي يهيمن على المصارف المركزية المحلية جميعاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المصارف التجارية:

هي المصارف التي تعتمد على إيداعات الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، إذ تشكل أموال المودعين نسبة تصل إلى ٩٣% تقريباً من مصادر الأموال لديها بينما لا تزيد نسبة المساهمين أو المالكين فيها عن ٧% تقريباً، ويتم إعادة استثمار هذه الودائع لفترات قصيرة في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية. ومن أمثلة هذه الاستثمارات القروض والسلف، وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها أو التسليف بضمانها وشراء وبيع الأوراق المالية فضلاً عن إصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المصرفية.

وللمصارف التجارية في العالم نظامان رئيسيان:[١]

- نظام المصارف ذات الفروع، وهو الأكثر انتشاراً في دول العالم نظراً لما يتمتع به من المرونة في تأدية الخدمات وازدياد الفرص لاجتياز الأزمات وغيرها من المزايا.
- نظام المصارف المفردة والتي لا يسمح لها بفتح فروع أو على الأقل تحديد منطقة معينة لها.

ونظراً للأهمية المتزايدة للمصارف التجارية، سواء على مستوى العمل الذي يضم الكثير من النشاطات التي لا تقوم بها المصارف الأخرى، أو على مستوى دورها في النشاط الاقتصادي بشكل عام من جهة خلق النقود أو من جهة دورها في التنمية الاقتصادية للدولة، فإنها ستكون موضوع الدراسة في الفصول التالية.

٣- المصارف الصناعية:

هي مصارف تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية وبذلك تخرج عن مفهوم المصارف التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد من نسبة المخاطرة.

٤- المصارف الزراعية:

هي منشآت مالية تختص بالتمويل الزراعي، بغرض التوسع في الرقعة الزراعية للدولة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية، حيث تمنح المصارف الزراعية قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل لاستصلاح الأراضي وقروضاً قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى

---

١. أوبان، عبد الله إبراهيم – ***مرجع سبق ذكره***، ص٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتضح، وتختلف سياسة المصرف في منح القروض وفقاً لظروف الدولة التي تعمل بها، كما تختلف المصارف في تكوينها وأغراضها تبعاً لذلك.

٥- المصارف العقارية:

هي منشآت مالية تقتصر على تقديم سلف بضمانات عينية، وتقديم قروض لجمعيات ومنشآت الإسكان، كما تساهم في تأسيس هذه المنشآت وتعتمد هذه المصارف في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها والقروض طويلة الأجل التي تحصل عليها من المصرف المركزي والمصارف الأخرى والسندات التي تصدرها.

ومعظم القروض التي تمنحها هذه المصارف طويلة الأجل، وينتشر هذا النوع من المصارف في كافة أنحاء العالم باستثناء معظم الدول الاشتراكية حيث يقوم المصرف المركزي بمنح القروض للمنشآت العامة بدون ضمان. والجدير بالذكر أن الظاهرة الغالبة للمصارف في العالم هي المصارف الشاملة، ونادراً ما تجد المصارف المتخصصة كما هو الحال في سورية.

٦- المصارف الإسلامية:

مصارف حديثة المنشأ وتزاول جميع الأعمال المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية ولكن دون تطبيق نظام سعر الفائدة كأساس للتعامل بين المصرف وعملائه وذلك تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وكان أول من تناول فكرة المصارف الإسلامية الكاتب الباكستاني (أبو الأعلى المودودي) الذي وضع تصوراً للمصرف في المجتمع الإسلامي خلاصته أن المصرف يحجم عن التعامل بالفائدة إلا أنه يجوز له استيفاء عمولة معلومة تغطي تكاليف إدارة حسابات القروض وقيدها.[١]

ويتكون هيكل الموارد في المصارف الإسلامية من رأس المال (باعتباره مجموعة أنصبة الشركاء المقدمة للمصرف) حيث تقوم تلك المصارف بتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم مركزها المالي والمحافظة على سلامته وتتكون الودائع لدى المصرف من نوعين:

١- ودائع تحت الطلب: على شكل حسابات جارية دائنة.

٢- ودائع بالمشاركة (بالمضاربة): يطلق عليها ودائع مع تفويض بالاستثمار وعلى هذا الأساس فإن أصحاب الودائع الثابتة والودائع بإخطار شركاء مع المصرف وليسوا دائنين وإن كانوا لا يشاركون في الإدارة.

---

[١] . الحوراني، أحمد - ***مرجع سبق ذكره***، ص٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في مجال القروض فالصورة الشرعية للقرض هو أن يكون قرضاً حسناً بلا فوائد على أن يتقاضى المصرف من العمليات ما يقابل أعباء إدارته لهذه الأموال، باعتباره أجراً عن الخدمة التي يقوم بها.[1]

ثانياً: من حيث شكل الملكية:

١- المصارف الخاصة: وتأخذ هذه المصارف شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة شركاء.

٢- المصارف المساهمة: وتأخذ هذه المصارف شكل الملكية المساهمة حيث تكون شركة أموال مساهمة عامة أو محدودة وتطرح أسهمها للاكتتاب العام ويجري تداولها في الأسواق المالية.

وقد صدر مؤخراً القانون رقم (٢٨) بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٩م القاضي بتأسيس مصارف خاصة في سوريا على أن تكون شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية يساهم فيها القطاع العام المصرفي والمؤسسة العامة السورية للتأمين والمؤسسات الادخارية الأخرى بناء على قرار من مجلس الوزراء بنسبة ٢٥% من رأسمالها.

تمارس نشاطاتها في سوريا بإشراف من المصرف المركزي ومراقبته وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي رقم (٨٧) لعام ١٩٥٣م وتعديلاته.

٣- المصارف التعاونية: وتعود ملكية هذا النوع إلى جمعيات تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عمالية أو غيرها.

ثالثاً: من حيث علاقتها بالدولة:

١- مصارف القطاع العام: وتعود ملكيتها إلى الدولة بشكل كامل مثل المصرف المركزي وكثير من مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للدولة.

٢- مصارف القطاع الخاص: وتعود ملكية هذه المصارف بشكل كامل إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.

٣- مصارف مختلطة: يشترك في ملكية هذه المصارف القطاع العام والخاص أي تشترك الدولة وتساهم في إنشاء وإدارة مثل هذه المصارف وعادةً تلجأ الدولة إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لهذا النوع من المصارف لتضمن السيطرة عليه.[2]

---

[1] . إسماعيل، مدحت محمد - ***محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين***، دار الأمل، إربد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٦

[2] . شقير، فائق - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: من حيث الجنسية:

١- المصارف الوطنية: وهي المصارف التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه المصارف على أرضها.

٢- المصارف الإقليمية: وهي المصارف التي يشترك في ملكيتها عدد من دول منطقة معينة.

٣- المصارف الدولية: وهي المصارف والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالمصرف الدولي، وصندوق النقد الدولي.

خامساً: من حيث تفرعها:

وتقسم إلى ما يلي:

١- المصارف المفردة: وهي المصارف ذات المركز الواحد تمارس منه وفيه كافة أنشطتها المصرفية، أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال.

٢- المصارف المتفرعة محلياً: هي المصارف التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

٣- المصارف المتفرعة إقليمياً: هي تلك المصارف التي تنتشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من دولة واحدة.

٤- المصارف المتفرعة عالمياً: هي المصارف الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم.

- وظائف المصارف وأهميتها الاقتصادية:

على مر السنين تطورت حياة الإنسان، فنشأت وتطورت المؤسسات المختلفة وتحدد دور كل منها في جانب معين من جوانب الأنشطة المتعددة، ومع هذا التطور ترسخ ونما الدور الحيوي للجهاز المصرفي وتوسعت وتطورت الخدمات والتسهيلات المصرفية التي تقدمها المصارف للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

حيث يحتل الجهاز المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزاً حيوياً في جمع المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد القومي، لهذا يشير الكثير من الاقتصاديين إلى أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها الجهاز المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي ونمو.

كما أكدت التطورات الاقتصادية في الدول النامية والتي تسعى جاهدة لتحقيق برامج تنموية ضخمة تفوق قدرة مواردها المالية أهمية الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمويل التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من الضغوط التضخمية والانكماشية التي تصدع هذا الاستقرار.[1]

مما سبق نجد أن للجهاز المصرفي دوره الهام كوسيط مالي يسعى إلى جمع المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع وبما يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

وإلى جانب وظيفة الوساطة المالية للجهاز المصرفي فإنه يلعب دوراً إنمائياً هاماً من خلال وظيفته التنموية في خدمة قضايا التنمية والتقدم وهو ما يستتبع بالضرورة أن يكون له وظيفة اجتماعية داخل بيئته التي ينشط فيها ويستمد ودائعه منها ويوجه إليها استثماراته وتوظيفاته المالية المختلفة.

ويمكن تمثيل دور المصرف خلال الشكل التالي:[2]

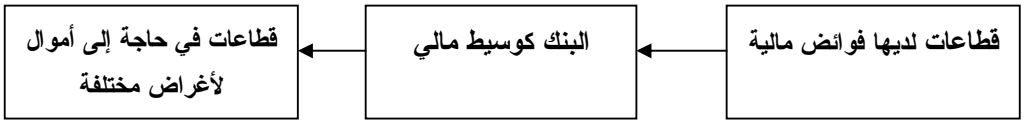

ويرتبط بأداء المصرف لهذه الوظيفة الجوهرية أهمية مراعاة التخصص الكفء لهذه المدخرات عند ضخها للأغراض المختلفة وبما يهدف إلى تحقيق أهداف المصرف وفي نفس الوقت مراعاة الأطر النقدية والمالية والضوابط الحاكمة داخل المجتمع، وهو ما ينعكس إيجابياً على تحقيق أهداف المجتمع في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة يسهم فيها الجهاز المصرفي بدور فعال حيث يتم توظيف فعاليات وآليات العمل المصرفي وانصهارها في منظومة قومية واحدة.

والدور الاقتصادي الذي تلعبه المصارف في الوقت الراهن يتوقف عليه إلى حد كبير انتظام الحياة الاقتصادية في البلاد واستقرارها ونموها نتيجة ما تقدمه للمشاريع الصناعية الكبيرة من خدمات والمساهمة الفعالة في تنشيط الحياة التجارية وتطورها وهي بذلك تشغل حيزاً كبيراً من التنظيم الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك لم يعد هدف العمل المصرفي تحقيق الربح فقط بل أصبح يسعى نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى هدف أخر وهو تحقيق أكبر خدمة للمجتمع بأن يضع

---

[1] . الزبيدي، حمزة محمود – ***إدارة المصارف واستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان***، مؤسسة الوراق، عمان،٢٠٠٠، ص١٦

[2] . غنيم، أحمد – ***صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك***، مطابع المستقبل، بور سعيد، مصر ١٩٩٩، ص٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع إمكانياته تحت تصرف جميع الفئات المنتجة بغية تحقيق رخاء اقتصادي وذلك عن طريق تقديم القروض والسلف لغايات اقتصادية واجتماعية تحددها القوانين النافذة.

إذاً تقوم المصارف بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية. ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة **وأهم الوظائف التقليدية:** [1]

١- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار، بإشعار).

٢- تشغيل موارد المصرف مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

آ- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.

ب- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

ج- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعاً وشراءً لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

د- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

هـ- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

و- التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراءً، الشيكات السياحية، الحوالات الداخلية والخارجية.

ز- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.

ح- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

ط- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

أما وظائفها الحديثة:

يمكن تعداد الأعمال الحديثة التي أخذت تمارسها المصارف وخاصة بعد توجهها نحو الصيرفة الشاملة بمايلي: [2]

- التوسع في منح القروض الاستهلاكية والتوسع في العمليات خارج الميزانية.
- خدمات الصراف الآلي نتيجة التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية.
- التحويلات الالكترونية للأموال.
- إصدار بطاقات الائتمان المصرفية.
- تنشيط الإقراض بضمان الأوراق المالية.

---

[1] . عبد الله، خالد أمين - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٦

[2] . أوبان، عبد الله إبراهيم - ***مرجع سبق ذكره***، ص٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المساهمة المباشرة في الشركات الجديدة بمختلف أنواعها والإسهام في إدارتها وتوجيه أنشطتها، وإعادة طرح أسهمها بعد تحقيق إنجاحها، والتركيز على هذا الدور سواء تمثل بالاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأسيس أو الترويج.
- القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين.
- إدارة محافظ الأوراق المالية لكبار المستثمرين.
- المساهمة في إنشاء صناديق الاستثمار التي تتولى توظيف أموال المستثمرين في الأوراق المالية.
- القيام بضمان وتغطية وإدارة الاكتتاب والترويج للأوراق المالية.
- المساهمة في تحويل العلاقة بين المتعاملين في الأسواق المالية إلى أدوات مالية قابلة للتداول.
- غزو أسواق الخدمات المصرفية خارج البلد الأم سواء بالاستثمار المباشر أو غير المباشر.
- الدخول في صناعة التأمين على اختلاف أنشطتها.
- تقديم الخدمات الشخصية للأفراد.
- تقديم خدمات السياحة والسفر.
- تقديم خدمات الجدوى الاقتصادية.
- القدرة على القيام بأعمال تبادل التمويل التي تنطلق من قدرة هذا النظام على استخدام فتح أوراق الاعتماد لدى فروع نفس المؤسسة.
- المساهمة في تقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية المختلفة سواء تعلق الأمر بتمويل جاري أو استثماري.
- القيام بشراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيلها وتسويقها.
- القيام بأعمال الخدمات الحديثة من خدمات المشورة المالية، وخدمات تقييم الشركات إعادة هيكلة الديون والملكية وخدمات زيادة رأس المال، وخدمات ضم الشركات ودمجها، وخدمات ترتيب القروض، واختيار الأسواق وتوفير المعلومات حولها.
- إتاحة التعامل المصرفي من المنزل أو عن طريق الهاتف أو الكمبيوتر الشخصي.
- استعمال الحافظات الكترونية بدلاً من النقود.
- توفير إمكانية الاشتراك مع المحلات والمخازن الكبرى، لإقامة خدمات مصرفية على مستوى هذه المحلات والمخازن باستعمال بطاقات معينة أو خدمات هاتفية.
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية، وتمويل البنية التحتية والمشاريع الكبرى في القطاع العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المساهمة في تمويل الإسكان الشخصي وخدمات الادخار للمناسبات.
- تمويل العمليات الاستثمارية الداخلية في المناطق الحديثة.
- تقديم خدمات بطاقات الائتمان.
- تقديم خدمات دفع رواتب المؤسسات.
- تقديم التمويل المنظم للصادرات الزراعية والصناعية المختلفة.
- القيام بتنفيذ التجارة الالكترونية.
- القيام بإنشاء مصارف أو فروع أو مؤسسات مالية أو شركات. .....إلخ.

وكلما انتظم الجهاز المصرفي وقام بأداء وظيفته بشكل صحيح كلما انتظمت الحياة الاقتصادية فالنشاط المصرفي مرآة ينعكس عليها نشاط جميع الفعاليات التجارية والصناعية والزراعية وبالتالي أي خلل أو اضطراب في الحياة الاقتصادية والصناعية تؤثر مباشرة على أعمال المصارف.

وعن طريق المصارف يمكن الحكم بصورة صحيحة على المركز المالي للبلاد والنشاط الاقتصادي وذلك بدراسة الأوضاع النقدية والمصرفية التي تعدها السلطات النقدية.

وبعد دراستنا لأنواع المصارف وأهميتها الاقتصادية. فإننا سنقوم بالمبحث التالي بدراسة المحاسبة المصرفية وخصائصها وذلك لأن طبيعة العمليات المصرفية وتنوعها وتعددها يعطي المحاسبة المصرفية خصائص متميزة عن غيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى.

المبحث الثاني :خصائص النشاط المصرفي وانعكاساته على المحاسبة:

أولاً: خصائص النشاط المصرفي:

يتميز النشاط المصرفي عن غيره من قطاعات الإنتاج الأخرى بعدة خصائص يمكن النظر إليها من ناحتين:

- طبيعة العمليات المصرفية.
- مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف.

١- طبيعة العمليات المصرفية:

إن أفضل طريقة للتعرف على حسابات المصارف ومعرفة خصائصها المميزة القيام بدراسة طبيعة عمليات المصارف واحتياجاتها ومتطلبات إدارة المصرف، ويمكن ملاحظة أن المادة الأولية التي يتعامل معها المصرف لها تأثير على نظامه المحاسبي. فالمصارف تتعامل بالنقدية والمستندات المالية والكوبونات والأذونات والإشعارات والشيكات، وهذه المادة الأولية لها قيمة كبيرة بالنسبة لوزنها وهي سهلة النقل. وبدون شك فإن أمانة موظفي المصرف ذات أهمية في جعل النظام المحاسبي في المصارف يختلف عن ذلك المستخدم في مصنع النسيج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثلاً أو أي نشاط آخر، فالنظام المحاسبي في المصرف يجب أن يصمم ليمنع الاختلاس أو السرقة والخطأ ويسهل من تتبعها في حال حدوثها.[1]

وتتميز العمليات المصرفية بعدة خصائص أهمها:

١- أن المصارف تعتمد أساساً في مزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، بالإضافة إلى مواردها الذاتية كرأس المال أو غيره، وليس كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الإنتاج السلعي أو تقديم الخدمات التي تعتمد في مزاولة نشاطها على رأس المال كمورد أساسي.

٢- إن أساس عمل المصارف هو المتاجرة بالنقود، حيث أنها تقبل ودائع الجمهور لديها بفائدة معينة، ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى، وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراداً من الفرق بين الفائدتين.

٣- يتم تقسيم العمليات المصرفية في العادة إلى نوعين من الأنشطة هما:[2]

آ- التسهيلات المصرفية: وهي مجموعة العمليات التي يترتب على المصرف بموجبها الالتزام بتقديم قرض أو سلفة أو ضمان لعملائه، أي هذه الأعمال ترتب على المصرف التزاماً أو مسؤولية من نوع معين، ومن أمثلة التسهيلات التي يقدمها المصرف لعملائه، خصم الأوراق التجارية، تقديم السلف والقروض، الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف)، الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان.

ب- الخدمات المصرفية: وهي العمليات التي لا ترتب على المصرف التزاماً معيناً، وإنما هي خدمات يقدمها المصرف لعملائه لقاء أجر أو فائدة يتقاضاها، أو يقبل ودائع من المدخرين، ويستفيد منها بتوظيفها في مجالات استثمارية معينة، ومن أمثلة الخدمات المصرفية: حسابات الودائع لأجل، الحسابات الجارية الدائنة، الحوالات المصرفية، شراء وبيع العملات الأجنبية، تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء.

٤- إن دور المصرف المركزي في الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، لا يمكن القيام به دون قيام المصارف الأخرى بإمداده بالبيانات والقوائم المالية التي يستطيع من خلالها المصرف المركزي مزاولة نشاطه في الإشراف والرقابة والتوجيه، وهي وظيفة لا يمكن تنفيذها إلا بمساعدة النظام المحاسبي في المصرف، بالإضافة إلى التزام المصرف بمجموعة من المحددات التي يفرضها المصرف المركزي عند استخدامه لأمواله من حيث تلقي الأموال

---

[1] .محمد، محمد الفيومي- ***نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية***، الدار الجامعية، إسكندرية ١٩٩١، ص٣٣٥

[2] . فلوح، صافي - ***محاسبة المنشآت المالية***، منشورات جامعة دمشق،١٩٨٢، ص١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكيفية استثمارها، ونسب السيولة التي يجب الاحتفاظ بها وهو ما يسمى بالاحتياطيات النقدية لمواجهة طلبات العملاء أو ضمان حقوقهم. [1]

٥- يواجه المصرف عند استثماره للأموال المتجمعة لديه عدة خيارات، قد تتعارض الواحدة منها مع الأخرى، وتتحول إلى محددات تعيق تحقيق بعض من أهدافه وتتمثل هذه المحـــددات فيما يلي:

آ- السيولة الكافية لمقابلة التزامات المصرف تجاه عملائه من أصحاب الودائع.

ب- تحقيق الربحية.

ج- المساهمة في التنمية الاقتصادية.

فيما يتعلق بالسيولة، فهي تعني احتفاظ المصرف بنسبة معينة من الودائع يكون من خلالهـــا قادراً على مواجهة التزاماته تجاه العملاء، وذلك عن طريق الاحتفاظ بقدر معقول من الأصول التي تتمتع بقدرٍ كافٍ من السيولة ويأتي في مقدمتها الأصول أو الاحتياطيات النقديـــة التـــي يحتفظ بها المصرف لديه أو لدى المصرف المركزي.

ومبدأ السيولة الكافية يعتبر من أهم محددات تحقيق الربحية فـــي المـــصارف أو غيرهـــا، فالربحية تنتج عن استخدامات المصرف لأمواله في مجالات استثمارية معينـــة، إلا أن هـــذه الاستخدامات يجب ألا تتعدى حداً معيناً تخلّ بمبدأ السيولة والتي يحددها المصرف المركـــزي عادةً، ولا شك أنه كلما زادت نسبة السيولة إلى مجموع الودائع كلما قلت مقـــدرة المـــصرف على تحقيق الربحية.

أما بالنسبة لمساهمة المصرف في عملية التنمية الاقتصادية، فهي مهمة تقع علـــى الجهـــاز المصرفي في الاقتصاديات المخططة، والتي تحتم على المصرف تقديم قـــروض وتـــسهيلات ائتمانية طويلة الأجل للمشاريع الاقتصادية القائمة أو الناشئة حديثاً(خاصة بغياب السوق المالية الناظمة لعمل الشركات المساهمة)، مما يعني أن المساهمة في عملية التنميـــة بهـــذا الـــشكل يتعارض مع تحقيق الهدفين السابقين وهما تحقيق السيولة والربحية.

٢- مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف:

- مصادر تمويل المصارف:

تقوم المصارف بدور المقرض والممول لمختلف المشاريع الاقتصادية وذلك عـــن طريـــق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية طويلة وقصيرة الأجل لمختلف القطاعات.

[1] . جعفر، عبد الإله نعمة - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٨- ٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكي تتمكن هذه المصارف من القيام بهذا الدور والذي يتطلب مبالغ هائلة فلا بدّ من مصادر مختلفة للحصول على التمويل اللازم لعمليات الإقراض التي يقوم بها ويمكن تقسيم هذه المصادر إلى نوعين:[1]

١- المصادر الداخلية (الذاتية): وتتكون من:

آ- رأس المال: يمثل رأس المال في المصارف التجارية، أحد مصادر التمويل ألا أن أهميته تبقى محدودة، لأن نسبته إلى إجمالي الأصول لا تكاد تتجاوز ٧% [2] وتتركز وظيفته بمايلي:

- يشكل إحدى الوسائل اللازمة لتمويل وتوفير متطلبات السيولة، وميزة هذا المصدر أنه وسيلة مفتوحة أمام الزيادة الإدارية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

- يشكل منطلق بداية حياة المصرف، إذ يشترط بموجب القوانين أن لا يقل رأس المال عن حد أدنى كشرط للحصول على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي، وبالتالي المصرف كمنشاة يتوجب عليه أن يعتمد على أمواله الخاصة في المراحل الأولى لعمله.

- يمثل عنصر حماية لأموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة الأصول المتمثلة بالاستثمارات أو الفشل في تحصيل بعض القروض.

- يمثل عنصر ضمان لكل من يمنح المصرف ائتماناً.[3]

- يمثل العنصر الأساسي لتمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف، فهذه الأصول لا تمول عن طريق الودائع وإنما عن طريق رأس المال المدفوع، لأنها أصول لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أداؤه إلا عند تصفية المصرف.

ب- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة: والتي تشكل خلال حياة المصرف بهدف تدعيم المركز المالي، وتنقسم إلى قسمين هما احتياطي قانوني واحتياطي عام.

- الاحتياطي القانوني: هو ما يفرضه القانون ويقتطع بنسبة معينة حتى يصبح مساوياً لنسبة معينة من رأس المال المدفوع (حسب القانون السائد) نسبته في المصرف التجاري السوري ١٠% سنوياً.

- الاحتياطي العام: يمثل أرصدة يكونها المصرف من تلقاء نفسه دون أي التزام قانوني بهدف تقوية مركزه المالي.

وكذلك توجد الاحتياطيات السرية وهي لا تظهر عادةً ضمن الاحتياطيات في الميزانية وتنشأ نتيجة تضخيم اهتلاك الأصول الثابتة أو المبالغة في تكوين المؤونات.

---

[1] .هاشم، اسماعيل محمد - ***النقود والبنوك***، دار النهضة العربية، بيروت، دون تاريخ، ص٦٣-٦٤

[2] . Cotter R . & Reed E.W – ***Commercial Banking*** – NEWJERSEY , Prentice – Hall Inc , 1980 ,p 43

[3] . مرسي، فؤاد - ***التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية***، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٥٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المصادر الخارجية: تتمثل هذه المصادر في عدة بنود أهمها:

١- الودائع بأنواعها: تحتل الجزء الأكبر من الأموال التي بحوزة المصرف، والدعامة الأساسية لنشاطه الجاري وسبق أن رأينا من تعريف المصرف بأنه كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو لأجل محدد.

وبناءً على المعنى السابق فإنه يمكن تبويب ودائع المصرف إلى الأنواع التالية: [١]

آ- ودائع الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب): بمعنى أن رصيد هذا الحساب يستحق الدفع تحت طلب العميل وفي أي وقت من الأوقات، ولا يتقاضى العميل عادةً فائدة عن أمواله المودعة في هذه الحالة أو يتقاضى فائدة ضئيلة نسبياً.

ب- ودائع بإخطار: وهذا النوع من الودائع لا يجوز السحب منها إلا بعد إخطار المصرف قبل فترة من السحب ويتقاضى العميل فائدة مقابل هذه الودائع في حال الالتزام بشروط الإيداع.

ج- ودائع لأجل: يتميز هذا النوع من الودائع بربط عملية السحب منها بمدة يتفق عليها مع المصرف مقدماً، كأن تكون الوديعة لمدة ستة أشهر أو سنة أو أكثر. ولا يجوز للعميل السحب من هذه الودائع إلا بعد انتهاء الفترة المتفق عليها، ويتقاضى أصحاب هذه الودائع فوائد يرتفع معدلها كلما طالت مدتها.[٢]

د- ودائع التوفير (الادخار): هي عبارة عن ودائع التوفير لصغار المدخرين وعادة ما تدفع المصارف فوائد على هذا النوع من الودائع لتشجيع عملية الادخار عند الناس، ويتميز هذا النوع من الودائع بأن السحب منها يخضع لقيود معينة أي يتم تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لهذه الفوائد.

٢- الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف الأخرى: تلجأ المصارف في العادة إلى الاقتراض من المصرف المركزي، عندما تجد نفسها في حاجة ماسة للأموال لمواجهة حالة طارئة أو أي التزام آخر، ويقوم المصرف المركزي بإقراض هذه المصارف بضمان أي أصل من أصولها أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية للمصرف المقترض، وفي نفس الوقت تلجأ المصارف إلى الاقتراض من بعضها البعض عند حاجتها للأموال في أوقات معينة وإن الضمان الرئيسي للمصارف عند اقتراضها من المصرف المركزي هو تلك النسبة من الموجودات السائلة التي أوجب المصرف المركزي على كل مصرف الاحتفاظ بها لديه وهي لا تقل عن ٢٥% من ودائع المصرف بمختلف أنواعها.[٣]

---

[١] . درويش، أحمد عبد الله وآخرون - ***محاسبة البنوك***، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠، ص٨٥

[٢] . الأرباح، صالح أمين - ***اقتصاديات النقود والمصارف***، كلية المحاسبة غريان، ليبيا، ١٩٩١، ص٣٧

[٣] . شقير، فائق - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال هذه النسبة يستطيع المصرف المركزي التأثير على السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي ككل.

- **استخدامات الأموال في المصارف:**

تستخدم المصارف الأموال المتجمعة لديها من مصادر التمويل المختلفة في عدة مجالات استثمارية أو توظيفية أو غيرها من الاستخدامات التي تهدف إلى تحقيق أهداف المصرف الخاصة، أو المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وأهم هذه الاستخدامات:[1]

١- تقديم القروض والسلف: وهي أهم أوجه استخدامات الأموال في المصارف والتي تحقق من ورائها عوائد مجزية، وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل للعملاء من رجال الأعمال والمؤسسات. بالإضافة إلى مساهمة هذه القروض في دعم النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على الائتمان المصرفي.

٢-الاستثمار: تتعدد أوجه استثمار المصارف لأموالها والتي منها:

آ- المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة من خلال شراء الأسهم للوحدات الاقتصادية القائمة، لغرض الحصول على أرباح أو عوائد أو المتاجرة في هذه الأسهم في سوق الأوراق المالية.

ب- الاستثمار في سندات حكومية وأذونات الخزينة العامة، والتي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل، وتُقبل المصارف عادةً على استثمار أموالها في هذا المجال نظراً لقابلية هذه الأوراق على التحويل إلى نقدية سائلة، وإمكانية الاقتراض من المصرف المركزي أو من غيره بضمانها عند الحاجة.

ج- خصم الأوراق التجارية: حيث تقبل المصارف مزاولة هذا النوع من النشاط نظراً للحماية التي يوفرها القانون وأيضاً نظراً لقصر أجلها، مما يوفر عنصر السيولة لدى المصرف، كما أنها تتيح الفرصة للمصرف لإعادة خصمها لدى المصرف المركزي بشروط معينة يقررها المصرف المركزي نفسه.

٣- الأرصدة النقدية: وهي النسبة من الودائع التي أوجب المصرف المركزي على كل مصرف الاحتفاظ بها لديه، كاحتياطي نقدي لحماية حقوق المودعين والعملاء، كما تتضمن أيضاً تلك الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه لمقابلة عملياته المصرفية اليومية، هذا بالإضافة إلى ما قد يكون له من نقدية في خزائن المصارف الأخرى المحلية أو الأجنبية.

---

[1] . البديري، حسين جميل - ***مرجع سبق ذكره***، ص١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- الأصول الثابتة: وهي أقل المفردات التي توضحها قائمة المركز المالي للمصرف، وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها المصرف ويزاول فيها نشاطه، بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى كالأثاث ووسائل النقل والأجهزة والتركيبات الأخرى، وأيضاً الأجهزة الالكترونية كالحاسبات وغيرها. وفيما يلي نموذج لميزانية عمومية لأحد المصارف توضح مصادر الأموال وأوجه استخداماتها.[١]

الميزانية العمومية للمصرف كما هي في ٣١/ ١٢/

الأصول			الخصوم		
الاستخدامات			الموارد		
		الأرصدة النقدية:			**الموارد الداخلية:**
	xx	نقدية بالخزينة		xx	رأس المال المكتتب به والمدفوع
	xx	نقدية لدى المصرف المركزي		xx	الاحتياطي القانوني
	xx	نقدية لدى المصارف المحلية		xx	الاحتياطي العام
	xx	نقدية لدى المصارف الأجنبية		xx	أرباح مرحلة من العام السابق
	xx	شيكات تحت التحصيل		xx	أرباح العام الحالي
	xx	أذونات الخزينة		xx	المخصصات
xxx		-----	xxx	----	
					الموارد الخارجية:
		الأصول المتداولة:		xx	الودائع بإخطار وبأجل
	xx	أوراق تجارية برسم الخصم		xx	ودائع صندوق التوفير
	xx	محفظة الأوراق المالية		xx	حسابات جارية دائنة
	xx	حسابات جارية مدينة		xx	قروض المصرف المركزي
	xx	حسابات مدينة متنوعة	xxx	---	
xxx	---				**حسابات دائنة متنوعة:**
		الأصول الثابتة (بعد الاستهلاك):		xx	شيكات مستحقة الدفع
	xx	العقارات		xx	مصروفات مستحقة
	xx	الأثاث		xx	دائنون متنوعون
	xx	الأجهزة والمعدات	xxx	---	
xxx	---		---		
---			xxx		
xxx			---		
xxx		حسابات نظامية متقابلة	xxx		حسابات نظامية متقابلة

[١] . جعفر، عبد الإله نعمة - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: طبيعة المحاسبة في النشاط المصرفي وأهدافها:

تُعدّ محاسبة المصارف من حيث المبدأ تطبيقاً لمبادئ المحاسبة المالية وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بالأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها من جهة، وفهماً عميقاً لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المميزة وبالذات في مجال استخدام الحاسب الآلي في التطبيقات المصرفية المختلفة من جهة أخرى. وكما هو الحال في مختلف الفروع الاقتصادية فإن الحصول على بيانات إحصائية ومعلومات عن الأنشطة المصرفية استدعت توحيد المصطلحات والبيانات وطرق إعداد الحسابات وعرضها وبالتالي إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات التي توجه أعمال المصارف وتشرف عليها وتراقب عملها مما استدعى إلى تأسيس المصارف المركزية التي أخذت على عاتقها الإشراف والرقابة على المصارف وتوجيهها لخدمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وأهم الخصائص التي تتميز بها المحاسبة المصرفية هي التالية:[1]

١- إن مجال العمل المصرفي ينحصر بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها المصرف من العملاء على شكل حسابات جارية ودائع بآجال مختلفة وغيرها من الأعمال التي تشكل التزاماً مالياً على المصرف.

لهذا لا يمكن اعتبار وظيفة المحاسبة في النشاط المصرفي وظيفة مساعدة بل هي من صميم العمل المصرفي وترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو للعمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظاً على حقوق المصرف من جهة، وحقوق الغير على المصرف من جهة أخرى.

٢- نظراً للعلاقة المباشرة والمستمرة بين المصرف وعملائه فإن المحاسبة في المصارف لا تحتمل التأخير، ويجب أن يتم تسجيل العمليات المصرفية بشكل فوري لحظة بلحظة، من أجل إظهار أرصدة حسابات العملاء وتقديم الكشوف والبيانات اللازمة بشكل دقيق وسريع لغرض تقييم الأداء والرقابة على استغلال الموارد بالشكل الأمثل.

٣- نظراً لارتباط النظام المصرفي بشكل أو بآخر بالسياسة المالية العامة للدولة وبالتالي خضوعه لمجموعة التشريعات القانونية لتنظيم نشاطه، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية فإن ذلك يعطي للمحاسبة مهمة استثنائية وهي توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن كافة أوجه النشاط المصرفي لمن يطلبها من أجهزة التخطيط والرقابة المركزية من خارج الجهاز المصرفي.

---

[1] . فلوح، صافي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- إن المحاسبة في النشاط المصرفي ترتكز على مجموعة مترابطة من الأجـزاء قوامهـا الرئيسي المجموعة المستندية والدفترية وقواعد الرقابة الداخلية، التي تشكل بمجموعها النظام المحاسبي والذي يُعدّ أحد مصادر المعلومات المهمة للإدارة المصرفية لتوفير البيانـات التـي تحتاجها عن نشاط المصرف ولتوفير الرقابة الكافية على موارد المصرف واستخداماته بأعلى كفاءة ممكنة.

أما أهداف المحاسبة المصرفية فهي:

لا تمثل المحاسبة في النظام المصرفي كما في غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى هـدفاً بحد ذاته بقدر ما هي أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائيـة تـوفير البيانـات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية وفي التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

وبذلك فإن دور المحاسبة في النظام المصرفي والتي هي جزء أساسي منه يتمثل بما يلي:[١]

١- إجابة المتطلبات الفنية للمهنة المصرفية بحيث تقدم إلى إدارة المصرف بصورة دوريـة معلومات دقيقة عن تطور العمل في المصرف وذلك بفضل الأوضاع والبيانات اليومية التـي تبين تطور حسابات المصرف يومياً والنتائج التي حصلت عليها من ربح وخسارة.

٢- تقديم المعلومات الحسابية إلى السلطات النقدية بصورة دورية وفق نماذج خاصة تعـدها لهذه الغاية تبين فيها موجودات المصرف ومطاليبه وبذلك يتوفر للسلطة النقدية مراقبة أعمال المصرف عن طريق محاسبتها المختلفة.

٣- تنظيم الوضع المالي للمصرف الذي تنشره المصارف بـصورة دوريـة علـى زبائنهـا وعملائها بغية توضيح حالتها المالية وتطور أعمالها، وكثيراً ما تكون هذه الأوضاع موضوع دراسة عميقة من رجال الأعمال والاقتصاد.

٤- إجابة رغبة المودعين بحيث يحصلون دائماً على كشوفات تبين حركة حساباتهم الجاريـة والمبالغ التي في عهدة المصرف.

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بوجود نظام محاسبي مصرفي سليم يؤدي وظائفـه بكفاءة تجعل من وجوده أمراً لازماً وضرورياً للمصرف الذي يلتزم بتطبيقه، ويتصف بدرجة عالية من الدقة والواقعية في توفير وعرض البيانات المحاسبية لتكون لها القدرة في مـساعدة المديرين في اتخاذ أو ترشيد القرارات الخاصة في تقييم الأداء وتحسين مزاولة النشاط إلـى أقصى درجة ممكنة من الأداء.

---

[١] . زهيري، بشير - ***محاسبة المصارف من الناحيتين العلمية والعملية***، مطبعة طربين، دمشق ،١٩٨٦، ص١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: النظام المحاسبي في المصارف.

يحدد الهيكل التنظيمي لأية منظمة طبيعة الصلاحيات وحجم المسؤوليات التي يضطلع بها أي مستوى إداري معين، والمصارف هي تلك الوحدات الاقتصادية التي يرتبط نشاطها ارتباطاً مباشراً بإجراءات النظام المحاسبي القائم فيها. وقد اتضح لنا مما تقدم أن نشاط المصرف ينحصر بالدرجة الأولى في المتاجرة بالأموال، وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء لقاء عمولات وفوائد معينة تعتبر العنصر الرئيسي في إيراداته، ولذلك فإن مزاولة المصرف لهذه الأنشطة لا بدّ أن يتم في تنظيم إداري معين يكفل الأداء المنظم للعمل، ويحقق التدفق السريع للبيانات والمعلومات المحاسبية بين أقسام المصرف وفروعه، من خلال نظام محاسبي سليم وواضح في إجراءاته وأساليبه لإنتاج تلك البيانات والمعلومات.

ويمكن تعريف النظام المحاسبي:

بأنه ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشآت المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقية مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة.

بالإضافة إلى ذلك، فالنظام المحاسبي، وسيلة لتحقيق إجراءات الرقابة على كافة عناصر الإنفاق والإيراد وأصول وخصوم المنشأة، وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة العليا لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد المتاحة والرقابة عليها. [1]

وكذلك يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه:

" مجموعة من المكونات المادية وغير المادية لجمع البيانات (مدخلات) وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات (مخرجات) في شكل أنظمة فرعية تتبع نظاماً محاسبياً رئيسياً لتحقيق مجموعة من الأهداف للإدارة وجهات خارجية وذلك من خلال نظام للاتصال مع البيئة الداخلية والخارجية وبما يكفل تحقيق الرقابة ". [2]

ولكي يحقق النظام المحاسبي في المصارف هذه الأهداف لا بدّ من توافر الخصائص التالية فيه:

١- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة وكذلك السرعة عند تسجيل العمليات المختلفة واستخراج أرصدة العملاء أول بأول، وعلى المصرف أن يوازن بين السرعة من جهة وبين الدقة من جهة أخرى وبين تكاليف بلوغ هذه السرعة أو الدقة.

---

[1] . الحيالي، وليد ناجي وبدر محمد علوان - ***المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي***، مؤسسة الوراق، عمان ،٢٠٠٢، ص٧٢

[2] .الربيدي، محمد علي - ***المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية***، دار الفكر المعاصر، صنعاء ،٢٠٠٠، ص٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تتميز العمليات المصرفية بتشابهها وكثرتها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة والمتكررة.

٣- ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات المصرف وبالذات عمليات الصندوق.

٤- تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر.

٥- يتم تسجيل وإثبات قيم موجودة في المصرف ولكنها غير مملوكة له مثل الكمبيالات المودعة برسم التأمين أو التحصيل وكذلك الحال في الأوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا ما اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية.

٦- يمتاز المصرف عن غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلاً قائم على تقديم خدمات للعملاء مقابل أجرة معينة تسمى عمولة.

٧- يمتاز العمل المصرفي بالسرعة والمرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للمصرف مرناً في إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة.[١]

- مقومات النظام المحاسبي في المصارف:

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن نظام المعلومات المحاسبي في المصارف يقوم على عدة مقومات أهمها ما يلي:

١- أهداف النظام المحاسبي في المصرف: [٢]

يهدف النظام المحاسبي في المصارف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية و الفرعية وتتمثل الأهداف الرئيسية في تحقيق ما يلي:

١- توفير المعلومات المختلفة لإدارة المصرف التي تساعدها على رسم السياسات الإدارية والمصرفية والاستثمارية المختلفة، وتساعدها على تنفيذ العملية الإدارية والتي تشمل على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

٢- توفير المعلومات المطلوبة للمصرف المركزي كجهة رقابية خارجية مثل: نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة الودائع إلى حقوق المساهمين، عدم تجاوز القروض والتسهيلات نسبة معينة من إجمالي الودائع، نسبة السيولة، احتياطي السيولة.

٣- توفير المعلومات للمساهمين والمستثمرين والمصارف المراسلة في الخارج ومصلحة الضرائب.

---

[١] .شقير، فائق - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٩

[٢] .الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الأهداف الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي في المصرف تتمثل بما يلي:

١- هدف الأمان: تشكل النقدية العنصر الهام في نشاط المصارف، وتعتبر النقود أكثر الأصول تعرضاً للسرقة والاختلاس، لذلك يجب أن يصمم النظام المحاسبي لمنع الخسارة والسرقة والخطأ من خلال مجموعة من الضوابط التي تحقق الرقابة الداخلية.

٢- الدقة: لعامل الدقة خصوصية في النظام المحاسبي للمصارف، لكون المصرف مؤسسة مالية تتاجر بالنقود، ونظراً لما تتسم به المعاملات المالية للمصرف من اعتمادها على الثقة، فإن الأمر يتطلب تنفيذ المعاملات المحاسبية بدقة.

٣- الوقت: لعنصر الوقت أهمية خاصة في المصارف لأن معاملات الإيداع والسحب من الحسابات الجارية للعملاء متكررة، حيث يطلب العملاء معرفة أرصدة حساباتهم في أي وقت بالإضافة إلى أن إدارة المصرف تحتاج إلى المعاملات بشكل يومي لاتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان، ومدى توفر السيولة النقدية لمواجهة طلبات العملاء وقرارات الاستثمار، علاوة على ضرورة إحكام الرقابة الداخلية على النقدية، لهذا يتم إعداد موازين مراجعة للمصرف بشكل يومي.

٢- دورة تجهيز بيانات النظام المحاسبي في المصرف:

تتكون دورة تجهيز بيانات النظام المحاسبي في المصارف من أربعة عناصر رئيسية هي:

1- المدخلات Inputs:

هي عبارة عن البيانات أو المستندات التي تغذي النظام المحاسبي ويمكن تعريف البيانات بأنها: " مجموعة من الحقائق لا تفيد في اتخاذ القرار".

وفيما يتعلق بمدخلات النظام المحاسبي في المصارف فهي عبارة عن مجموعة من المستندات المؤيدة للمعاملات المصرفية ويمكن تقسيم هذه المجموعة المستندية إلى قسمين: [١]

- مستندات داخلية: وهي التي يتم إعدادها من قبل المصرف نفسه لتلائم طبيعة عمله ونظامه المحاسبي المتبع مثل: إيصالات الإيداع والقبض، مستندات الخصم والإضافة، استلام الأمانات... إلخ.

- مستندات خارجية: هي التي يتم إعدادها بواسطة العملاء وغيرهم مثل: قسائم الإيداع وإيصالات سحب النقدية... وغيرها.

ولا شك أن طبيعة عمل المصارف وضرورة مراعاة قواعد الضبط الداخلي والمحاسبي في تثبيت العمليات، فإنه يتم استخدام كلا النوعين من المستندات حيث يتم القيد من واقع

[١] . جعفر، عبد الإله نعمة - ***مرجع سبق ذكره***، ص٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستندات الداخلية في مجموعة من الدفاتر بينما تستخدم المستندات الخارجية في القيد في مجموعة أخرى من الدفاتر.

وتعتبر المجموعة المستندية في المصرف من المقومات الأساسية التي لا يستغنى عنها لعدة مبررات منها:[1]

آ- تمثل المستندات الأدوات الرئيسية التي يستعان بها في نقل وتوصيل وإثبات بيانات الأحداث والمعاملات التي تتم داخل المصرف وبين المصرف والغير.

ب- تعتبر المستندات الأدلة الموضوعية لحسم كثير من المشاكل.

ج- تعتبر المستندات أداة هامة لتسهيل أعمال المراجعة والرقابة الداخلية.

د- تعتبر المستندات الدليل المادي للتأكد من صحة القيود المحاسبية.

هـ- تتميز المجموعة المستندية في المصارف بوجود مستندات خاصة بكل قسم من الأقسام المصرفية.

2- عمليات التشغيل:

هي الخطوات والإجراءات التي يتم بواسطتها تحويل البيانات (المدخلات) إلى معلومات. وفيما يتعلق بالنظام اليدوي في المصرف فإن عمليات التشغيل تتم عن طريق الإثبات في دفاتر اليوميات المساعدة (الملاحق) ودفتر اليومية العام والترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد ودفتر الأستاذ العام، ويطلق على هذه الدفاتر بالمجموعة الدفترية وتستخدم المصارف في ظل النظام اليدوي الطريقة الفرنسية (طريقة اليومية المركزية) والتي تقوم على استخدام دفتر يومية عام ودفتر أستاذ عام، ومجموعة دفاتر يومية مساعدة ودفاتر أستاذ مساعدة.

وتمثل المجموعة الدفترية نوعاً آخر من المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي في المصارف حيث تحقق مجموعة من المميزات للنظام منها:

١- تعتبر المجموعة الدفترية من أهم الأدوات التي تستخدم في تبويب المعاملات المتعلقة بالأنشطة المختلفة التي تتم داخل المصرف.

٢- تستخدم كمصدر لإعداد التقارير.

٣- تستخدم كوسيلة لحفظ المعلومات لفترة طويلة.

3- المخرجات Outputs:

هي عبارة عن المعلومات Information التي يمكن تعريفها: بأنها مجموعة من الحقائق تفيد في اتخاذ القرارات أو هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن عملية تشغيل المدخلات.

---

[1] .الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٤٨-٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المصرف في القوائم المالية والتي تشمل الحسابات الختامية أو ما يطلق عليها (بيان بالأرباح والخسائر أو قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية) كما تشتمل مخرجات النظام المحاسبي للمصارف على مجموعة من التقارير أهمها تقرير السيولة، تقرير عن الحسابات الجارية الدائنة والمدينة، تقرير عن العملات الأجنبية، ميزان المراجعة يومي وشهري وكشف الحركة اليومي، التقارير الخاصة بالمصرف المركزي.

4- إدارة البيانات:

ويقصد بإدارة البيانات تنظيم المدخلات وعمليات التشغيل بطريقة معينة يمكن التحكم بالمدخلات للوصول إلى المخرجات في الوقت المناسب وبالشكل المناسب.

كما تتضمن إدارة البيانات أسلوب تحديث البيانات واستعادتها.

ويمكن تلخيص ما سبق بالشكل التالي:

٣- نظام الاتصال:

يقوم نظام الاتصال بإبلاغ الأطراف المعنية والذين لهم علاقة بالمعاملات المالية المصرفية التي تتم في المصرف مثل معاملات الإيداع نقداً أو بشيك، معاملات الحوالات على اختلاف أنواعها ومعاملات الاعتمادات المستندية، معاملات خطابات الضمان بحسب الهيكل التنظيمي.

وهذا يعني أنه بدون نظام اتصال لا يوجد نظام للمعلومات لهذا فإنه من الشروط الضرورية لنجاح نظام المعلومات المحاسبي في المصرف توفر نظام سليم للاتصال لتحقيق عدة أهداف منها:

١- تزويد إدارة المصرف بالأهداف والسياسات، والبرامج المطلوب تنفيذها.

٢- تزويد الإدارة بالمعلومات التي تكون أساساً لاتخاذ القرارات.

٣- التعرف على اتجاهات الأفراد واقتراحاتهم الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء.

وتعتبر عملية الاتصال بهذا المعنى تدفق مخطط للمعلومات بين النظم الفرعية والنظام المحاسبي الشامل في المصرف، وتوجيه التفاعلات مع البيئة الداخلية والخارجية بما يحقق درجة عالية من التماسك بين مكونات نظام المعلومات المحاسبي في المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حقيقة الأمر يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في المصرف نظاماً للاتصال باعتباره يتكون من العناصر الأساسية للاتصال وهي: [1]

١- المصدر: يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الشامل هو المصدر الأساسي للمعلومات من خلال مجموعة الأنظمة الفرعية والجزئية للمصرف.

٢- الرسالة: التأثير على مستخدم التقارير المالية.

٣- قنوات الاتصال: تمثل التقارير المحاسبية قنوات توصيل المعلومات إلى الإدارة على شكل تقارير داخلية (تقارير يومية، أسبوعية، شهرية) وإلى الأطراف الخارجية على شكل قوائم مالية.

٤- جهة الوصول: مستخدم القوائم المالية.

٤- المكونات المادية وغير المادية:

تعتبر المكونات المادية الملموسة مثل المباني والآلات والأجهزة أو الموارد البشرية التي تعتمد على الخبرة الفنية التي يتمتع بها موظفو المصرف القائمة على البناء الفكري للمحاسبة، أحد مقومات نظام المعلومات المحاسبي في المصرف، كما تعتبر المكونات غير المادية غير الملموسة التي تتمثل بمجموعة القوانين واللوائح والإجراءات والتعليمات....إلخ التي تنظم العمل داخل المصرف بكفاءة الوجه الآخر لنظام المعلومات المحاسبي في المصرف، فكلا المكونات المادية وغير المادية يكمل الآخر فلا يمكن تصور نظام معلومات محاسبي في مصرف بدون توفرهما معاً.

٥- الرقابة في المصرف:

تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط والمعايير المحددة مسبقاً، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل يسمح لإدارة الوحدة الاقتصادية القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير، وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية التي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبية كانت أم إدارية، وعلى الرغم من أن الرقابة الداخلية على نشاط أية وحدة اقتصادية أصبحت في الوقت الحاضر من الأمور والوظائف الأساسية من الصعب على إدارة الوحدة تجاهلها.

---

[1]. جر كسي، سامر نجيب - ***أثر التغير في أسعار الصرف على الإفصاح والقياس المحاسبي***، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٨، ص٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن هذه الوظيفة أصبحت أكثر ضرورة وأهمية في المصارف نظراً لطبيعة نشاط المصرف المتمثلة في التعامل أو المتاجرة بالأموال وتداولها، من حيث قبولها كودائع ثم إقراضها للغير كتسهيلات مصرفية أو غيرها.

٦- دليل الحسابات:

دليل الحسابات: هو عبارة عن قائمة تتضمن رموز وأرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية، أو مجموعة الوحدات متجانسة النشاط، مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيّرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

ودليل الحسابات في المصارف يمثل أداة لتصنيف العمليات المصرفية المختلفة في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعات متجانسة تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام وكذلك للحسابات المستعملة في السجلات الأخرى، كما يساعد دليل الحسابات على إعداد مجموعة التقارير وجداول المتابعة الدورية اليومية أو الأسبوعية بدقة وسرعة لمن يطلبها من متخذي القرارات.[١]

وقد صدر النظام المحاسبي الموحد للمصارف في سوريا بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٠م بغرض توحيد المصطلحات وأسماء الحسابات، وأسلوب المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات، وطرق عرض المعلومات في البيانات والأوضاع المحاسبية مما يسهل على الجهات المختصة دراسة الوضع العام للمصارف ومراقبة فعاليتها بصورة مستمرة.

وقد جرى اعتماد مبدأ الترقيم العشري لتصنيف الحسابات في المنهاج المحاسبي وذلك بشكل يساعد على إحداث حسابات فرعية دون أن يتأثر الهيكل العام للمحاسبة.

وقد وزعت الحسابات في المنهاج إلى تسع زمر على الشكل الآتي:

حسابات الموجودات	الزمر ١، ٢
حسابات المطاليب	الزمر ٣، ٤
النفقات العامة للإدارة	الزمرة ٥
نفقات الاستثمار	الزمرة ٦
إيرادات الاستثمار	الزمرة ٧
حسابات النتائج	الزمرة ٨
الحسابات النظامية	الزمرة ٩

[١] .جعفر، عبد الإله نعمة – ***مرجع سبق ذكره***، ص٥٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع من الزمر الرئيسية حسابات رئيسية تحمل رقمين كما يتفرع من الحسابات الرئيسية حسابات فرعية تحمل ثلاثة أرقام ويمكن عند الحاجة أن يتفرع من الحسابات الفرعية حسابات مساعدة تحمل أربعة أرقام.

وهكذا فإن ميزانية المصرف تتكون من حسابات الزمر (١، ٢، ٣، ٤) وتتألف حسابات الاستثمار والنتائج من حسابات (٥، ٦، ٧، ٨) أما الزمرة (٩) فهي تختص بالحسابات النظامية.[١]

٧ – الوسائل الآلية في المحاسبة المصرفية:

انتشر استخدام الحاسبات الإلكترونية في معظم جوانب الحياة الاقتصادية للمجتمعات لما تتميز به من سرعة مذهلة في تقديم نتائج وحلول للعديد من العمليات والمسائل المعقدة في مجال الصناعة أو الاقتصاد أو المال أو غيرها من مجالات الحياة الأخرى. بحيث لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة فاصل زمني ما بين وقوع حدث معين (المدخلات من البيانات) والتقرير عنه (المخرجات من المعلومات)، هذا فضلاً عن الدقة التي تتسم بها المعلومات المتولدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتصف الحاسبات الإلكترونية بأنها ذات طاقة تخزينية كبيرة تمكنها من حفظ وتشغيل بيانات وتوفير معلومات بالكمية والنوعية التي يطلبها مستخدمو المعلومات.[٢]

ويعتبر النشاط المصرفي واحداً من المجالات الهامة في هيكل الاقتصاد الوطني وبذلك فإن استخدام الوسائل الآلية في هذا النشاط يعتبر من أهم التطورات التي حصلت في هذا النشاط لما يتطلبه العمل المصرفي من السرعة والدقة في استخراج البيانات التي تستخدم في مجالات الاقتصاد الأخرى واتخاذ القرارات.

إن الشرط الأساسي في إمكانية استخدام الحاسب الالكتروني في المحاسبة هو القابلية على تجميع العمليات في مجموعات بحيث تحتوي كل مجموعة على عدد كبير من العمليات التي تتطلب قيوداً متماثلة، وهذا الشرط يتوفر في مجال العمل المصرفي، حيث يوجد عدد كبير من عمليات المصرف تتطلب قيوداً محاسبية متماثلة، ومنها عمليات الإيداع والسحب الجارية في قسم الحسابات الجارية أو قسم الودائع لأجل أو حسابات التوفير وبذلك فإن استخدام الوسائل الآلية يأتي في المقدمة بهذه الأقسام لما يتطلبه من سرعة في ترحيل هذه العمليات من مستندات القيد إلى الحسابات الشخصية للعملاء في دفتر أستاذ مساعد الحسابات الجارية.

---

[١] .فلوح، صافي – ***مرجع سبق ذكره***، ص٥٣

[٢] .جمعة، أحمد حلمي وعصام فهد العريبد – ***نظم المعلومات المحاسبية***، بدون اسم ناشر وبدون تاريخ النشر، ص٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك الحال في أقسام المصرف الأخرى، كقسم المقاصة وقسم الأوراق التجارية وعمليات المصرف الأخرى مع العملاء أو غيرهم.

وعموماً يمكن حصر مميزات استخدام الحاسبات الالكترونية في المحاسبة المصرفية بعدة مزايا أهمها:

١- تحضير الحسابات الختامية بطريقة أسرع وأكثر دقة وبتكاليف أقل، وكذلك تحضير البيانات الخاصة بأوجه النشاط المختلفة بالمصرف سواء على مستوى الأقسام أو مستوى الفروع، بما يساعد الإدارة على تقييم وتوجيه النشاط نحو الأفضل.

٢- تحليل أكثر تفصيلاً للحسابات، فيمكن عن طريق الحاسب الالكتروني إعداد جميع أساليب الرقابة والتحليل.

٣- استعمال الوسائل الآلية في الترحيل إلى الحسابات الشخصية للعملاء حتى دفاتر الأستاذ مباشرة من حساب العملاء في عمليات الإيداع والسحب وكذلك الرقابة على عمليات الائتمان والتسهيلات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه.

٤- توفير الوقت والجهد لمحاسبي المصرف في إعداد كشوف بحسابات العملاء وإعداد الحسابات الختامية وغيرها من الجداول الإحصائية التي تطلبها الإدارة وغيرها من المستفيدين من هذه البيانات.

ولاشك أن استخدام الحاسب الإلكتروني في النشاط المصرفي بجب ألا يخرج عن الاعتبارات المهمة التالية:[١]

١- تكلفة استخدام الحاسب الإلكتروني قياساً بحجم عمليات المصرف، وهل هذا الحجم يبرر اقتناء الحاسب أم أن استئجاره لبعض الوقت من أحد مراكز خدمات الحاسب يعتبر كافياً.

٢- ضمانات السرية التي يمكن أن يوفرها الحاسب الإلكتروني، وما هي الضوابط اللازمة لتوفير هذه الضمانات حتى يمكن الثقة في مخرجاته والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٣- الآثار السلوكية لاستخدام الحاسب الإلكتروني في معالجة البيانات المحاسبية على بعض العاملين بالمصرف والذي قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعضهم.

وأخيراً، فإن مقومات النظام المحاسبي التي تمّ استعراضها فيما سبق، لا تقتصر على ما تمّ ذكره فقط، بل تضم أيضاً مجموعة العاملين القائمين على تنفيذ هذا النظام من المحاسبين ومراجعي الحسابات والعاملين في قسم الحاسبات الالكترونية هذا بالإضافة إلى الوسائل المكتبية والفنية الأخرى والتي بتضافرها جميعاً يؤدي النظام المحاسبي دوره في خدمة أهداف الإدارة وأداء وظائفها في الرقابة والتوجيه واتخاذ القرارات المناسبة.

---

[١] .جعفر، عبد الإله نعمة – ***مرجع سبق ذكره***، ص٦٢-٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المصرفي

المبحث الأول: أسس إعداد وعرض القوائم المالية في المصارف.

١- الاعتبارات والأســـس المعتمدة في إعداد القوائم المالية للمصارف.

٢- أهداف القوائم المالية للمصارف.

٣- المستفيدون من القوائم المالية للمصارف.

٤- حدود الاستفادة من القوائم المالية للمصارف.

المبحث الثاني: التقارير والقوائم المالية التي يفصح عنها المصرف.

١- التقارير المالية في المصارف حسب طبيعة الجهة المستفيدة.

- التقارير الداخلية.
- التقارير الخارجية.

٢- القوائم المالية الأساسية في المصارف وهي:

١- قائمة الدخل.

٢- قائمة المركز المالي.

٣- قائمة التدفقات النقدية.

٤- قائمة التغير في حقوق المساهمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عدداً من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة ومن داخلها، وتهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية (كمخرجات) تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين مثل: حملة الأسهم – الدائنون– الأجهزة الحكومية.....إلخ، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة.

تتمثل القوائم المالية كمخرجات للمحاسبة المالية في القوائم التالية:

أ– قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).

ب– قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر).

ج– قائمة التدفقات النقدية.

د– قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

ترفق القوائم المالية السابقة بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، إضافة إلى تقرير برأي المراجع الخارجي عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالي في لحظة معينة.(١)

وقد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لأن كلاً منهما منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية تحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

وفي هذا الصدد أشارت لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى أن القوائم المالية تُعدّ عصب التقارير المالية وهي تحتوي على معلومات مهمة يراد توصيلها للمستفيدين خارج المشروع.(٢)

بينما التقارير المالية تحتوي على كثير من المعلومات المالية وغير المالية التي لا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط التسويقي للمصرف أو العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى أن القوائم المالية يتم تدقيقها من قبل مراجع حسابات مستقل بخلاف التقارير المالية التي تعد بمعرفة المديرين وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة، ومما سبق نجد أن مفهوم التقارير مفهوم أشمل من القوائم المالية.(٣)

---

١. الصبان، محمد سمير – ***أصول القياس والاتصال المحاسبي***، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١، ص٤٥

٢. FASB,SFAC .NO 1,NOVEMBER, 1978,P.5.

٣. عبد السلام، محمود إبراهيم – ***متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توفرها في التقارير المالية للشركات المساهمة في السعودية***، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥، ص١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك ستحاول الباحثة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال مايلي:

- ما هي الأســـس المستخدمة في إعداد هذه القوائم ؟
- ما الهدف من التقارير والقوائم المالية ؟
- من هم المستفيدون من القوائم والتقارير المالية وما هي حدود الاستفادة مـــن هذه القوائم ؟
- ما هي التقارير والقوائم المالية التي يفصح عنها المصرف ؟

المبحث الأول: أســـــس إعداد وعرض القوائم المالية:

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية IAS التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة باعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، فبالإضـــافة إلـــى المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) "عرض البيانات المالية " والمعيار المحاسبي الدولي (٣٠) " الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة "، خصصت كذلك في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخـــص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

ويهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) إلى بيان البيانات الماليـــة ذات الغـــرض العـــام لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات الخاصة بالمشروع للفترات الـــسابقة والبيانـــات الماليـــة للمشاريع الأخرى.

وينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المشاريع بما في ذلك المصارف وشركات التأمين، لكن هناك متطلبات إضافية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى تتناسب مـــع متطلبـــات هـــذا المعيار ورد ذكرها في معيار المحاسبة الدولي رقم(٣٠).

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) على عدة **أسس واعتبارات عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية وهي:**[١]

١- العرض العادل وتطبيق معايير المحاسبة الدولية:

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات الماليـــة للمنشأة، وبالمزج بين التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح الإضـــافي عنـــد الضرورة، فإنه ينتج لدينا قوائم مالية تقدم عرضاً عادلاً.

---

[١] . المعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية – ***المعيار الأول***، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين،١٩٩٩، ص٧٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حالات نادرة جداً قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات أحد المعايير سوف يكون مضللاً، وتجد أنه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحاً عادلاً، وفي هذه الحالة يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي:

أ- إن الإدارة قد توصلت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للمنشأة وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية.

ب- أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من أجل تحقيق إفصاح عادل.

ح - تحديد المعيار الذي خالفته المنشأة وطبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتطلبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة.

د- الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة المنشأة أو على الأصول والخصوم أو حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لكل فترة معروضة.

٢- السياسيات المحاسبية:

يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسيات المحاسبية للمنشأة بحيث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات المحددة بكل معيار محاسبي دولي منطبق عليها ولكل تفسير من تفسيرات اللجنة الدائمة.

والسياسيات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية.

ويجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسيات المحاسبية المتبعة بواسطة المنشأة حتى يمكن اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً لكافة السياسيات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

٣- فرض استمرارية المنشأة:[١]

عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك.

وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن عدم حالات التأكد هذه.

---

[١]. فضالة، أبو الفتوح علي - ***المحاسبة الدولية***، دار العلمية للنشر التوزيع، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- **المحاسبة على أساس الاستحقاق:**

يجب على المنشأة المستمرة إعداد قوائمها فيما عدا الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، وبموجب هذا الأساس يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها).

أي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يعترف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد وتتحمل بما يخصها من أعباء، وبالتالي فإن قائمة الدخل وحساب الأرباح والخسائر يجب أن تعكس إيرادات وأعباء الفترة التي تعد عنها.

٥- **مبدأ ثبات العرض:**[١]

يقصد بهذا المبدأ أنه يجب إعداد القوائم المالية واتباع السياسيات والقواعد والإجراءات المحاسبية الثابتة من سنة مالية إلى أخرى، وعند تغير أية سياسة محاسبية في السنة المالية يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغير على القوائم المالية.

٦- **مبدأ الحيطة والحذر:**

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل الديون المشكوك فيها، تقدير العمر الإنتاجي للمعدات والأصول، عدد المطالبات والكفالات التي يمكن أن تحدث.

يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية.

يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل الالتزامات والمصروفات.

٧- **القابلية للمقارنة:**

ما لم يتطلب معيار دولي بخلاف ذلك فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية.

وفي حالة تغيير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

---

[١]. الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٨٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **أهداف القوائم المالية:**

قام عدد من الجهات العلمية والعملية في الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وكندا واستراليا بعدة دراسات لتحديد أهداف القوائم المالية والمستفيدين منها وكمية المعلومات التي قد يحتاجونها.

وأهم هذه الدراسات (دراسة لمعهد المحاسبين الأمريكيين True Blood Report ودراسة في انكلترا Corporate Report).

وأشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافاً جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم. وفي ضوء ذلك حددت عدداً من أهداف القوائم المالية أهمها ما يلي: (١)

١- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين، لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية. ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومة بالنسبة للمستثمرين والدائنين الذين يكون لديهم إلماماً معقولاً بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبة المالية.

٢- تزويد المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ والتوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات (قائمة التدفقات النقدية)، وذلك من خلال دراسة وتقويم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل.

٣- يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق(قائمة المركز المالي).

٤- يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.

ويتضح من ذلك أن لجنة معايير المحاسبة الدولية قد أعطت الأهمية للمستثمرين والدائنين أولاً ثم لغيرهم من الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية، ونبهت المحاسبين لأهمية قائمة

---

١. عبد ربه محمد، محمد محمود - ***طريقك إلى البورصة***، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص١٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدفق النقدي كتقرير محاسبي يهتم به المستفيدون عند اتخاذهم قراراتهم الرشيدة بالإضافة إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أهداف نوعية للقوائم المالية تتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات الواردة في تلك القوائم المالية وهي:

١- الملاءمة Relevance: تقتضي أن تكون المعلومات ملائمة لجميع المستفيدين الذين يقومون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية السليمة.

٢- التحقق Verifiability: يعني أن النتائج التي يصل إليها المحاسبون يمكن أن يصل إليها أي محاسب آخر إذا استخدم نفس المقاييس، وأهمية التحقق في هذا المجال تبدو في أن المستفيدين من المعلومات المحاسبية لهم مقدرة محدودة في الحصول على هذه المعلومات من مصادر مختلفة بخلاف القوائم والتقارير المالية.

٣- الوضوح Clearness: ويقصد بالوضوح خلو البيانات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة.

٤- عدم التحيز Neutrauty: وهو مرتبط بالطرق التي يستخدمها المحاسب في التوصل إلى النتائج من حيث أن تكون بعيدة عن التحيز في التوصل إلى نتائج معينة إرضاءً لفئة على حساب فئة أخرى.

٥- القابلية للفهم Understandability: حتى يمكن الاستفادة من القوائم المالية يتعين أن تكون المعلومات الواردة فيها مبسطة وواضحة بطريقة لا تخل بالمعنى المقصود منها.

٦- التوقيت Timeliness: يقتضي إعداد القوائم المالية وتوصيلها للمستفيدين منها في وقت مناسب يسمح لهم بالاستفادة من المعلومات الواردة فيها.

٧- المقارنة Comparability: يعني ضرورة إعداد القوائم المالية كل فترة معينة على أساس يسمح بمقارنتها وتحليلها بالقوائم المالية في السنوات السابقة.

- **المستفيدون من القوائم المالية:**

بالرغم من أن القوائم المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستفيدين منها إلا أنه لم يتم تحديد من هم المستفيدون من المعلومات المالية الواردة فيها؟ وما هي حاجاتهم بشكل قاطع؟[١] وفي هذه الصدد أشارت جمعية المحاسبين الأمريكية(AAA) إلى أن هذه التقارير أعدت أساساً لخدمة المستفيدين من خارج الوحدة الاقتصادية حيث لهم مقدرة محددة في الحصول على المعلومات

[١] Robert Bloom , ***the primary verses of financial statements***, the sing a pore accountant , vol. 15 , 1980, p.30,35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللازمة عن المشروع وليست أمامهم سوى هذه القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه عند اتخاذهم قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية للمصارف إلى:([1])

١- المودعين والمقرضين:

يقوم المودعون بإيداع أموالهم في المصارف بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة (ودائع ادخار، ودائع توفير، ودائع لأجل) يحصلون مقابلها على فوائد، إضافة إلى ذلك قد يقوم المصرف بإصدار سندات تمثل قروضاً طويلة الأجل يسدد المصرف مقابلها فوائد معينة بصفة دورية.

والخاصية البارزة التي تميز كافة العلاقات السابقة هي ثبات المنفعة التي تعود على المودعين وحملة السندات مهما حقق المصرف من ازدهار ونجاح، فأصحاب الودائع والسندات يحصلون على عوائدهم التي تظل مقيدة بسعر الفائدة المحدد في العقد أو الصك، إلا أنه إذا واجه المصرف خسائر أو ظروفاً سيئة، فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر. وبالتالي فإن القوائم المالية (قائمة المركز المالي) تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للمصرف وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم الأموال فيه أو الاكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور.

٢- المساهمين:

يعتبر المساهمين أكثر الأطراف المرتبطة بالمصرف عرضة للمخاطر، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح المصرف وفي الوقت نفسه أكثر الأطراف تحملاً للخسائر في حالة فشل المصرف.

لذلك يحتاج المساهمون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة.

٣- الإدارة:

إن مصلحة الإدارة في الوضع المالي للمصرف وربحيته وتقدمه وتطوره متداخلة وشاملة، ويتاح للإدارة مجموعة من الطرق والأدوات والوسائل لمراقبة ومسايرة وضع المصرف دائم التغيير، ومن بينها تحليل القوائم والبيانات المالية.

---

[1] . حماد، طارق عبد العال - ***تقييم أداء البنوك التجارية***، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠١، ص ٥- ٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن إجراء عملية تحليل البيانات المالية بواسطة الإدارة على أساس مستمر نظراً لمعايشتها اليومية لظروف المصرف وقدرتها اللامحدودة في الإطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها. والهدف الرئيسي للإدارة من وراء التحليل المالي هو ممارسة الرقابة على أعمال المصرف والنظر إليها من نفس الزاوية التي تراها بها الأطراف الخارجية المهتمة بالمصرف.

وتجدر الإشارة إلى أنه يقع على عاتق إدارة المصرف أيضاً القيام بالتحليل الأساسي للظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة والشركات داخل كل صناعة وذلك لترشيد قرارات منح الائتمان وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية التي يقوم بها بغرض المتاجرة أو الاحتفاظ.

٤- الجهات الحكومية:

تحتاج الجهات الحكومية بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية لإمكان رسم بعض السياسيات على المستوى القومي ومن أهم الجهات التي تحتاج إلى معلومات عن تلك المصارف المكونة للجهاز المصرفي المصرف المركزي وذلك لإمكان قيامه بدوره الإشرافي والرقابي على أكمل وجه، ففي سوريا تتولى مفوضية الحكومة لدى المصارف (المصرف المركزي) مراقبة أوضاع المصارف المتخصصة والإشراف على أعمالها وفق القواعد والأسس التي نص عليها نظام النقد الأساسي، وقد أوجبت المادتان (١٢٥، ١٢٦) من نظام النقد الأساسي على المصارف تقديم البيانات التالية :

- الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر .
- بيان شهري عن الموجودات والمطاليب .
- بيان شهري عن وضع المصرف بالقطع الأجنبي.

كما تحتاج بعض الجهات الحكومية مثل الإدارة الضريبية إلى المعلومات المالية عن المصارف لإمكان حساب الضرائب المستحقة عليها.

٥- مراقبي الحسابات:

يحتاج مراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى إظهار القوائم المالية للمصرف لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة وموضوعية وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويمثل تقرير مراقب الحسابات عنصر ثقة في القوائم المالية التي يعدها المصرف.

- **حدود الاستفادة من القوائم المالية:**

يوجد اتفاق بين المحاسبين إلى أن القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة من وسائل توصيل المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية وأن أهداف هذه التقارير لا تتأثر فقط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالعوامل البيئية التي تعد فيها ولكن تتأثر أيضاً بنوع وصفات المعلومات المراد توصيلها من خلال القوائم المالية.(١)

لهذا يتم الاستفادة من القوائم المالية في حدود معينة وذلك بسبب:(٢)

١- افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد:

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لافتراض هام وهو ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكد معدي القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والبدائل التي تمت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن إلى قبول أية طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وبدون شك إن هذا الموضوع المثير للجدل سوف يستمر في المحاسبة وكذلك سوف تستمر التجارب والأبحاث المحاسبية لمعالجة تغيرات الأسعار من فترة إلى أخرى.

وبرأي الباحثة أن قارئ القوائم المالية الرشيد يجب أن يكون على علم بوجود بعض التشويش بسبب التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد، وأن الفشل في تعديل القوائم المالية بتلك التغيرات يشكل حدوداً للقوائم المالية.

٢- التسجيل التاريخي:

تعد القوائم المالية وفقاً للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالباً ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حداً يقلل من قيمتها وأهميتها.

٣- الحكم والتقدير الشخصي:

لاستخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية عمل المشروع، ولأن الأمر غير عملي لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المشروع إلى فترات مالية عادة ما تكون السنة، وأي محاولة لتجزئة نشاط المشروع إلى عدة فترات من الوقت مثل سنة ونصف السنة، تتطلب المزيد من التقدير والحكم الشخصي على أحداث المستقبل ونتائج الأحداث السابقة التي لم تكتمل بعد. وعلى الرغم من محاولات المحاسبين لتطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم يضطرون إلى اللجوء إلى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر القوائم المالية مثل: العمر الإنتاجي للأصول الثابتة واهتلاكها، المخصصات وغيرها.

---

١. FASB,SFAG NO.1,op. cit, p.5

٢. حماد، طارق عبد العال – ***دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية***، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠٥، ص١٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية:

تملك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهاية الفترة، ويمكن من خلال بعض الصفقات أو مزاولة بعض الأنشطة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقي اهتماماً خاصاً من قبل الدائنين والمستثمرين، أو التي تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمصارف ومن أمثلة تلك الأنشطة قيام إدارة المصرف ببيع جزء من الأسهم الجيدة بأرباح كبيرة لتغطية انخفاض أرباحها في فترة ما، أي تضمين القوائم المالية المعاملات غير العادية.

٥- البنود التي لا تسجل محاسبياً (البنود غير قابلة للقياس):

لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر النشاط في المنشأة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة في نجاح المشروع، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة في نجاح المشروع، وتمثل الإدارة والعمالة في بعض الأحيان أهم أصول المصرف ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في الميزانية حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لذلك يجب أن ينظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار باعتبار أنها تمثل جزءاً من العوامل المؤثرة على نشاط المصرف.

٦- مرونة اختيار الطرق والسياسيات المحاسبية: (١)

يستطيع المحاسب في كل مشكلة محاسبية استخدام العديد من البدائل التي تلقي القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، حيث يختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف التي تمر بها المنشأة، وتؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الإطراف المهتمة بالمنشأة.

وبمعنى أخر فإنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة، وللدلالة على ذلك فقد أمكن في بعض الحالات الواقعية والافتراضية تحويل خسائر المنشأة إلى أرباح أو بالعكس وذلك عن طريق تغيير السياسيات المحاسبية أو إتباع طرق بديلة. (٢)

---

١. عبد السلام، محمود إبراهيم - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٢

٢. حماد، طارق عبد العال - ***مرجع سبق ذكره / دليل المستثمر***، ص١١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح مما سبق أن القوائم المالية هي أهم وسيلة من وسائل توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين وخاصة من هم خارج المنشأة حيث أنها تمثل المصدر الأساسي والمهم للحصول على معلومات موثوق بصحتها بمعرفة المراجع المستقل.

ويتم إعداد القوائم المالية بضوء عدد من الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً بالرغم من أن هذه القوائم قد تختلف باختلاف الطرق والسياسات والقواعد المحاسبية المعدة على أساسها.

المبحث الثاني: التقارير والقوائم المالية التي يفصح عنها المصرف.

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن النظام المحاسبي في المصرف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع أوجه النشاط المصرفي، وهو المحور الرئيسي لجميع المعلومات والبيانات المحاسبية التي تُعدّ الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة المصرف والمتعاملين معه من الخارج في الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته وأداء وظائفه، حيث تستخدم مخرجات هذا النظام المتمثلة في التقارير المالية كأداة من أدوات الرقابة والتحليل المالي للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات.

وتقسم التقارير المالية حسب الجهة المستفيدة منها إلى نوعين: ([1])

١- **تقارير داخلية:** ويقّصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في المصرف ومن أمثلتها:

- الموازنات التخطيطية.
- الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والتي تتضمن بياناً وافياً عن مصروفات المصرف وإيراداته خلال فترة معينة، وكذلك تعكس المركز المالي للمصرف في تاريخ إعداد الميزانية العمومية.
- التقارير الأسبوعية أو الشهرية أو الفصلية، وهو ما يعرف عنها بالتقارير الدورية والتي تعكس أسلوب أداء الأقسام الفنية في المصرف لتقديم خدماتها المصرفية للعملاء والتي توضح:

١- خطط النشاط للمستقبل على ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة.

٢- بيان بالانحرافات بين ما هو مخطط مقدماً وبين ما تم تنفيذه فعلاً.

٣- دراسة وتحليل تلك الانحرافات سواء كانت موجبة أو سالبة لأغراض التقييم واتخاذ القرارات المصححة للانحرافات السالبة ودعم النشاط الإيجابي الذي يخدم أهداف المصرف.

---

[1] . جعفر، عبد الإله نعمة – ***مرجع سبق ذكره***، ص٥٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدم التقارير الداخلية وفق أشكال وأساليب متعددة وفقاً لحاجة المستوى الإداري الذي يستخدمها، فقد تكون على شكل جداول وبيانات إحصائية رقمية بالكم والقيمة، أو قد تكون على شكل خرائط وأشكال إحصائية، أو قد تكون تقارير إنشائية مدعمة ببعض الأشكال السابقة لغرض التوضيح.

وعادة ما تعكس هذه التقارير كل جزء من نواحي النشاط الجاري للمصرف، أي جميع ماتم إنجازه من الخدمات والتسهيلات المصرفية للعملاء كفتح الحسابات الجارية الجديدة للعملاء وفتح الاعتمادات المستندية، وتقديم القروض والضمانات وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها بالنيابة أو غيرها حيث تقارن هذه الأنشطة بما هو مخطط لها لأغراض الدراسة والتحليل.

٢- **تقارير خارجية:** وهي التقارير التي يعدها المصرف لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي يهمها الإطلاع عليها. ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاماً على المصرف بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى المصرف المركزي أو وزارة المالية، أو منها ما ترغب إدارة المصرف إطلاع الغير عليه كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

وقد أوجبت المادتان (١٢٥، ١٢٦) من نظام النقد الأساسي السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٨٧) في ١٩٥٣م على كل مصرف مرخص أن يزود المصرف المركزي بالمعلومات الدورية التي يطلبها لتنفيذ غاياته، وذلك في المواعيد ووفق النماذج التي يقررها، وللمصرف المركزي أن يطلب معلومات إضافية إذا رأى ضرورة لإيضاح المعلومات الدورية، والغرض من طلب المصرف المركزي للمعلومات الدورية عن المصارف العاملة هو تمكينه من أداء دوره بالإشراف والرقابة والتوجيه على الجهاز المصرفي وذلك من خلال:[١]

أ- تحديد احتياطيات المصارف بنسبة معينة من الودائع لديها، وإيداعها لدى المصرف المركزي حفاظاً لحقوق العملاء.

ب- تحديد نسبة السيولة التي يتداولها المصرف.

ت- التحكم في أسعار خصم الأوراق التجارية، وكذلك في أسعار إعادة الخصم.

ث- توجيه السياسة النقدية وسياسة الائتمان، بما يخدم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية.

---

١. المصرف التجاري السوري - ***التنظيم المالي والمحاسبي***، كانون الثاني ١٩٦٩، ص٢٨٤ - ٢٨٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكي يتمكن المصرف المركزي من تحقيق كل ما سبق، كان لا بد من توفير كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف والتي منها:([2])

١- المركز المالي للمصرف في نهاية كل شهر.

٢- كشف إحصائي عن درجة سيولة المصرف لنفس الفترة.

٣- بيان بالأوراق التجارية المخصومة لدى المصرف، والتي أعيد خصمها لدى المصرف المركزي.

٤- بيان بالأوراق المالية، كالأسهم والسندات والتي استثمر المصرف أمواله فيها ونسبّها إلى إجمالي الأصول.

٥- بيان شامل عن التسهيلات المصرفية والخدمات التي قدمها المصرف لعملائه والتي تشمل:

- ودائع العملاء بأنواعها (حسابات جارية، ودائع لأجل، حسابات التوفير)
- الاعتمادات المستندية المفتوحة للعملاء.
- خطابات الضمان المصدرة (الكفالات).
- القروض المقدمة للعملاء ونوعية الضمانات المدعمة لها.

٦- كشف بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف ومقدار ما تم بيعه أو شراؤه منها خلال الفترة.

ولكي يتحقق الهدف المنشود من التقارير فإنه لا بد من الأخذ بعدة اعتبارات شكلية وموضوعية عند إعدادها منها:

١- يجب أن تكون التقارير دورية منتظمة أي يحدد وقت تجهيزها، نظراً لأهمية التوقيت في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

٢- يفضل أن تحتوي التقارير على تصور لما ينبغي عمله في المستقبل بناء على معطيات من الماضي وبما تعكسه من انحرافات موجبة أو سالبة عما هو مخطط لتفادي الانحرافات السلبية.

٣- أن تكون التقارير شاملة لجميع أوجه النشاط في المصرف حسب الأقسام أو الفروع.

- القوائم المالية الأساسية:

تعتبر القوائم المالية بمثابة تقارير لقياس كفاءة عمل الإدارة، فهي تحدد مدى نجاحها أو فشلها، كما أنها تلخص المشاكل والصعاب التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية حالياً مع

[2] . المصرف التجاري السوري - ***التنظيم الداخلي***، كانون الثاني، ١٩٦٩، ص٣٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إمكانية الاعتماد عليها لوضع تصور عن مستقبلها، إلا أن الآراء قد تعارضت حول أي القوائم المالية أكثر أهمية.(١)

فمن المحاسبين من يرى أن قائمة الدخل أكثر أهمية لأنها تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فالأرقام التاريخية (الفعلية) تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل، كما تساعد قائمة الدخل على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

ويرى البعض الآخر أن قائمة المركز المالي هي الأهم، لأنها تعكس حقيقة مركز المنشأة المالي، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات تجاه الدائنين، وهناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية حيث يستطيع مستخدمو البيانات المالية تقيّيم مدى قدرة المنشأة على إجراء توزيعات للإرباح ومقابلة متطلبات التوسع والاستثمار.

لذلك فإن القوائم المالية الأساسية هي:

١- قائمة الدخل.

٢- قائمة المركز المالي.

٣- قائمة التدفقات النقدية.

٤- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

لذلك ترى الباحثة ضرورة توضيح كل قائمة من القوائم المالية السابقة الذكر وأهمية كل منها كأداة من أدوات الإفصاح المحاسبي.

ولفهم كيفية تسجيل الأحداث وكيفية إعداد القوائم المالية، لا بد من إلقاء النظرة على بعض المصطلحات المحاسبية الأساسية، وذلك لأن جميع الأحداث الاقتصادية سوف تؤثر على واحدة أو أكثر من المجموعات التالية:(١)

١- الأصول.

٢- الالتزامات.

٣- حقوق الملكية.

٤- الإيرادات.

٥- المصروفات.

---

١. الصبان، محمد سمير ورجب السيد راشد - ***المحاسبة المتوسطة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي***، الدار الجامعية، ٢٠٠٠، ص٨٥

١. عيد، صالح سليمان وأحمد خليفة - ***محاسبة البنوك وشركات التأمين***، ليبيا، كلية المحاسبة، ١٩٩٩، ص٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **الأصول:** هي الأشياء ذات القيمة التي يملكها المصرف، وغالباً ما يتم ترتيبها في التقارير والقوائم المالية وفقاً لدرجة سيولتها المتناقصة (مدى قابليتها للتحول إلى نقدية بسهولة) وتحتل النقدية المرتبة الأولى فيما يتعلق بالعناصر ذات السيولة وتأتي من حيث الترتيب في المقدمة.

٢- **الالتزامات:** إن الخاصة الأساسية للالتزام أنه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة. والتعهد يمثل واجباً أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة. (٢)

وتتمثل الالتزامات في عدة عناصر مثل الودائع تحت الطلب التي يتعهد المصرف بدفعها إلى الأفراد والهيئات المختلفة، وعادة ما يتم ترتيبها حسب تاريخ استحقاقها بحيث يتم البدء بالعناصر ذات الأولوية في تاريخ الاستحقاق مثل الودائع تحت الطلب، وهكذا فإن الالتزامات ترتبط تماماً بمفهوم السيولة المستخدم في تصنيف الأصول.

٣ - **حقوق الملكية:** تتحدد حقوق الملكية في المصرف بالفرق بين الأصول والالتزامات، وتنشأ تلك الحقوق من ثلاثة مصادر:

- رأس المال الاسمي: القيمة الإجمالية الاسمية للأسهم، وفقاً للقيمة الاسمية لكل سهم وقت الإصدار.

- الاحتياطيات: وتتمثل في المبالغ الرأسمالية التي يحصل عليها المصرف مقابل بيع الأسهم بسعر يزيد عن سعر الإصدار (القيمة الاسمية) بالإضافة إلى الأموال التي ترحل إليه من الأرباح غير الموزعة.

- الأرباح غير الموزعة: هي الأرباح التي يحققها المصرف ولا يتم تحويلها إلى احتياطيات.

٤- **الإيرادات:** ويقصد بها إجمالي التدفق الداخل إلى المصرف من الأصول المختلفة مثل النقدية والفائدة وما يتم تحصيله من العملاء مقابل الخدمات والتسهيلات، هذا ويتم تسجيل حسابات الإيرادات في قائمة الدخل على أساس مصدر هذا الدخل وتأتي الفوائد على الإقراض في مقدمة العناصر المسجلة في قائمة الدخل.

٥- **المصروفات:** فهي التكاليف المرتبطة بأداء الأعمال، أو كما تعرف في المفهوم المحاسبي العام بالأصول الغارقة هذا ويتم تسجيل المصروفات في قائمة الدخل حسب نوعها وحسب الحجم والأهمية.

١- **<u>قائمة الدخل:</u>**

تعكس قائمة الدخل للمصارف الطبيعة المالية لأعمال هذه المصارف، فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد المصرف مقابل ذلك فوائد، كما يوجه المصرف معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمارات في الأوراق المالية ويحصل مقابل ذلك

---

٢ . المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ***مرجع سبق ذكره***، ص٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على إيراد الفوائد، وبناءً على ذلك فإن الفوائد المحصلة من القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر من العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي.

وعلى ذلك فإن قياس الدخل يبدأ بإيراد الفوائد ثم يخصم منه مصروف الفوائد لنحصل على صافي دخل الفوائد، والذي يخصم منه بعد ذلك مخصصات خسائر القروض والتي تمثل تقدير الإدارة للإيرادات التي يمكن فقدها نتيجة الديون المعدومة ويلي ذلك إضافة الإيرادات ماعدا الفوائد، وبطبيعة الحال فإن إدارة المصرف تعمل على زيادة الإيرادات الأخرى ماعدا الفوائد وخفض المصروفات الأخرى ماعدا الفوائد وأخيراً يتم خصم ضرائب الدخل وأي تعديلات محاسبية أخرى لينتج لدينا صافي الدخل، أي أن ملخص قائمة الدخل للمصرف يشمل مايلي:(١)

× إجمالي إيراد الفوائد
× (−) إجمالي مصروف الفوائد
× صافي دخل الفوائد
× (+) الإيرادات الأخرى ماعدا الفوائد
× (−) المصروفات الأخرى ماعدا الفوائد
× صافي الدخل قبل الضرائب
× (−) ضرائب الدخل
× صافي الدخل

وفيما يلي نموذج لقائمة الدخل التي تلتزم المصارف بإعدادها في نهاية كل سنة مالية (حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠) ويمثل هذا النموذج الحد الأدنى الذي يجب أن تُعرض به قائمة الدخل بمعنى أن لإدارة المصرف الحق في إضافة أي بنود أو أية بيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة نتيجة النشاط. (٢)

١. حماد. طارق عبد العال – ***تقييم أداء البنوك وتحليل العائد والمخاطرة للبنوك التجارية***، مرجع سبق ذكره، ص٦٥
٢. غنيم، أحمد – ***مرجع سبق ذكره***، ص١٧٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الدخل للمصرف عن السنة المالية المنتهية ١٢/٣١/.....

العام الحالي	العام السابق	إيضاح الرقم	البيان
			الفوائد على القروض والأرصدة لدى المصارف
			فائدة أذون الخزانة
			يخصم: تكلفة الودائع والاقتراض
			صافي الفوائد
			إيرادات وعمولات أتعاب الخدمات المصرفية
			توزيعات الأسهم
			أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
			أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي
			أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
			إيرادات عمليات أخرى
			يخصم:
			مصروفات وعمولات وأتعاب الخدمات المصرفية
			مخصصات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

			فروق تقييم الاستثمارات بغرض الاحتفاظ
			مصروفات إدارية وعمومية واهتلاك
			مصروفات عمليات أخرى
			أرباح (خسائر) النشاط
			أرباح (خسائر) غير متعلقة بالنشاط
			الربح (خسارة) قبل خصم الضرائب
			يخصم:
			الضرائب
			صافي ربح (خسارة) الفترة بعد خصم الضرائب
			الأرباح المرحلة من السنة السابقة
			صافي الربح القابل للتوزيع
			احتياطي قانوني
			احتياطي عام
			أرباح للتوزيع على المساهمين
			مكافأة مجلس الإدارة
			أرباح مرحلة

وفيما يلي شرح لمكونات عناصر قائمة الدخل في المصارف: (١)

١- الفوائد على القروض والأرصدة الدائنة لدى المصارف (الفوائد الدائنة):

يتضمن هذا البند فوائد الحسابات الجارية المدينة (التسهيلات)، فوائد القروض، فوائد الودائع المودعة لدى المصارف المحلية والأجنبية، فوائد أذون خزينة، فوائد الودائع المودعة لدى المصرف المركزي.

٢- الفوائد المدينة (تكلفة الودائع): يتضمن هذا البند فوائد ودائع لأجل، فوائد صندوق التوفير، الفوائد على الأرصدة المستحقة للمصارف مقابل الحصول على تسهيلات أو أموال من المصارف المحلية أو الأجنبية.

٣- إيرادات العمولات وأتعاب الخدمات المصرفية: يشمل هذا البند عمولة خطابات الضمان، عمولة اعتمادات مستندية، عمولة الحوالات، عمولة تحصيل الشيكات،

١. الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٩١-٢٩٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمولة الشيكات السياحية، عمولة الشيكات المصرفية، عمولة الشيكات مقبولة الدفع، وأية عمولات يحصل عليها المصرف مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه.

٤- توزيعات الأسهم (إيرادات الاستثمار): يشمل هذا البند إيرادات الاستثمار (أرباح الأسهم) سواء كانت بقصد المتاجرة أو الحيازة.

٥- أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي: يشمل هذا البند الأرباح أو (الخسائر) نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية أو نتيجة لتقييم أرصدة المصرف من العملات الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.

٦- إيرادات أخرى: يتألف هذا البند من إيرادات مرتبطة بالنشاط ولم تدرج ضمن الإيرادات السابق الإشارة إليها مثل: مخصصات انتفى الغرض من تكوينها، الفائض من المخصصات، أرباح بيع الأصول المرهونة التي آلت للمصرف وفاء للديون المستحقة على الغير.

٧- مصروفات أو أتعاب الخدمات المصرفية: ويشمل هذا البند على المصاريف والأتعاب المباشرة من الخدمات المصرفية المؤداة للمصرف من المصارف الأخرى.

٨- المصاريف الإدارية والعمومية والإهلاك: يشمل هذا البند على الأجور والمرتبات وما في حكمها من مزايا نقدية أو عينية، مصاريف الكهرباء والمياه قطع الغيار، الأدوات المكتبية، مصاريف الهاتف، مصاريف الانتقال، مصاريف الدعاية والإعلان، مصاريف الصيانة، مصاريف التدريب، الضرائب والرسوم، اهتلاك الأصول الثابتة، الإيجار، التبرعات.

٩- مصروفات عمليات أخرى: ويتضمن هذا البند مصروفات عمليات أخرى متعلقة بالنشاط ولم تدرج ضمن أي بند من بنود المصروفات المشار إليها مثل المصروفات والخسائر الناتجة عن التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء للديون.

١٠-أرباح أو(خسائر) غير متعلقة بالنشاط: يمثل هذا البند أية إيرادات أو خسائر غير متعلقة بالنشاط مثل أرباح أو (خسائر) بيع الأصول الثابتة أو أرباح بيع المخلفات.

ويختلف أسلوب تنظيم الحسابات الختامية حسب النظام المحاسبي المعتمد في المصارف، فمنها من يقوم بإعداد قائمة الدخل، ومنها من يقوم بفتح حسابين:

الأول يدعى حساب الاستثمار ويُظهر نتيجة كفاءة عمل المصرف ونشاطه، التي تحول إلى حساب آخر هو حساب الأرباح والخسائر الذي تظهر فيه إضافة إلى رصيد حساب الاستثمار الأرباح والخسائر الاستثنائية بحيث يمثل رصيد هذا الحساب الربح أو الخسارة الصافية للمصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتمد النظام المحاسبي الموحد للمصارف في سوريا أسلوب الفصل بين حساب الاستثمار وحساب الأرباح والخسائر.

وخصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف الزمرتين (٦،٥) لعناصر النفقات والزمرة (٧) لعناصر الإيرادات كمايلي:

الزمرة (٥) النفقات العامة للإدارة.

الزمرة (٦) نفقات الاستثمار.

الزمرة (٧) إيرادات الاستثمار.

أولاً: حساب الاستثمار العام:

وفيما يلي العناصر الرئيسية للنفقات والإيرادات التي تظهر في حساب الاستثمار:[١]

١- عناصر النفقات:

وزعت النفقات في النظام المحاسبي الموحد للمصارف إلى زمرتين:

- زمرة الحسابات رقم (٥) النفقات العامة للإدارة.
- زمرة الحسابات رقم (٦) نفقات الاستثمار.

1- النفقات العامة للإدارة (٥):

ميز النظام المحاسبي المصرفي بين النفقات العامة للإدارة ونفقات الاستثمار بحيث تتضمن الأولى النفقات الإدارية ومتمماتها التي تتطلبها حاجات العمل المصرفي (النفقات اللازمة لحسن سير العمل) . وتنقسم هذه الزمرة إلى عدد من الحسابات الرئيسية على الشكل التالي:

- الرواتب والأجور ومتمماتها حساب رقم (٥٠)
- التعويضات الخاصة بالموظفين والمستخدمين حساب رقم (٥١)
- نفقات النقل والانتقال حساب رقم (٥٢)
- الأعباء الاجتماعية حساب رقم (٥٣)
- الإيجارات وتوابعها والتأمين حساب رقم (٥٤)
- اللوازم والقرطاسية والمطبوعات والاشتراكات حساب رقم (٥٥)
- إصلاح وصيانة الموجودات حساب رقم (٥٦)
- الرسوم والضرائب ومايماثلها حساب رقم (٥٧)

[١]. المصرف التجاري السوري- ***التنظيم المحاسبي والمالي***، مرجع سبق ذكره ١٩٦٩، ص٣٢-٨٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النفقات المختلفة الأخرى حساب رقم (٥٨)

2- نفقات الاستثمار (٦):

وتشمل هذه الزمرة النفقات التي تنجم عن الاستثمارات والتوظيفات والعمليات المصرفية والتي تتغير تبعاً لحجم عمليات المصرف (النفقات المرتبطة بممارسة المصرف نشاطه)، وتنقسم هذه الزمرة إلى عدد من الحسابات الرئيسية على النحو التالي:

- الفوائد المدفوعة (٦٠): ويشمل هذا الحساب الفوائد المدفوعة على الحسابات الجارية والودائع وعلى حسابات المصارف المقيمة وغير المقيمة وعلى القروض والسلف. وإعادة الحسم لدى المصرف المركزي وعلى ودائع التوفير، الفوائد المدفوعة كتأمينات وحسابات الفروع والإدارة العامة.

- العمولات المدفوعة (٦١): يشمل هذا الحساب العمولات المدفوعة للمصارف المقيمة وغير المقيمة لقاء تحصيل السندات والحوالات والاعتمادات المستندية والكفالات.

- فروق عمليات القطع (٦٢).

- المؤونات (٦٣): ويشمل مؤونات الديون المشكوك فيها وتعويضات نهاية الخدمة، ومؤونات الضرائب، ومؤونات هبوط أسعار الأوراق المالية.

- الاستهلاكات (٦٤): ويشمل كافة الاستهلاكات المتعلقة بالموجودات الثابتة على مختلف أشكالها.

- نفقات خاصة بالمستودعات (٦٥): وتشمل هذه النفقات رواتب وأجور العاملين وتعويضاتهم، الإيجارات ورسوم الحراسة والعتالة، مصاريف الإنارة والماء والتدفئة، رسوم المرفأ وأجور النقل والانتقال وأجور الشحن والضرائب وغيرها.

- نفقات الأموال الخاصة بالمصرف (٦٦): تشمل مصاريف الإنارة والمياه والتدفئة الرواتب والأجور والتعويضات، رسوم الحراسة، الصيانة والإصلاحات والضرائب المالية.

- الديون المعدومة (٦٧).

٢- عناصر الإيرادات:

صنفت جميع عناصر الإيرادات في النظام المحاسبي الموحد للمصارف في الزمرة رقم (٧) إيرادات الاستثمار وتضم عدداً من الحسابات كالآتي:

- الفوائد المقبوضة (٧٠): ويشمل هذا الحساب فوائد الحسم، فوائد الحسابات المدينة والقروض والسلف، الفوائد على المصارف المقيمة وغير المقيمة وفوائد على حسابات الفروع والإدارة العامة، فوائد وثائق الاعتمادات المستندية، فوائد الديون المشكوك في تحصيلها، فوائد تأخير سداد الديون، فوائد القروض والسلف للدولة أو المضمونة من قبلها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمولات المقبوضة (٧١): وتشمل عمولة تحصيل السندات وعمولة الاعتمادات المستندية ووثائق الشحن.
- فروق عمليات القطع الأجنبي (٧٢).
- إيرادات محفظة الأوراق المالية (٧٣): وتشمل فوائد سندات الدين العام، فوائد الأسهم والأوراق المالية، أرباح المساهمات في المؤسسات المالية والشركات.
- استرداد النفقات العامة للإدارة (٧٤).
- إيرادات خاصة بالمستودعات (٧٥).
- إيرادات خاصة بالمصرف (٧٦) وتشمل الإيجارات وإيرادات مختلفة لهذه الأموال.

وفيما يلي نموذج حساب الاستثمار العام للمصارف حسب النظام المحاسبي الموحد للمصارف في سوريا:([1])

[1] . ***النظام المحاسبي الموحد للمصارف***، الصادر بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم(١٦) تاريخ ١٩٦٦/٩/١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الحساب		البيان	المبلغ	رقم الحساب		البيان	المبلغ
رئيسي	فرعي			رئيسي	فرعي		
٥		**النفقات العامة للإدارة**		٧		**إيرادات الاستثمار**	
	٥٠	الرواتب والأجور ومتمماتها			٧٠	الفوائد المقبوضة	
	٥١	التعويضات الخاصة بالموظفين والمستخدمين			٧١	العمولات المقبوضة	
	٥٢	نفقات النقل والانتقال			٧٢	فروق عمليات القطع	
	٥٣	الأعباء الاجتماعية			٧٣	إيرادات محفظة أوراق المالية	
	٥٤	الإيجارات وتوابعها والتأمين			٧٤	استرداد النفقات العامة للإدارة	
	٥٥	اللوازم والقرطاسية والمطبوعات			٧٥	إيرادات خاصة بالمستودعات	
	٥٦	إصلاح وصيانة الموجودات			٧٦	إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف	
	٥٧	الرسوم والضرائب وما يماثلها					
	٥٩	النفقات المختلفة الأخرى					
٦		**نفقات الاستثمار**					
	٦٠	الفوائد المدفوعة					
	٦١	العمولات المدفوعة					
	٦٢	فروق عمليات القطع					
	٦٣	المؤن					
	٦٤	الاستهلاكات					
	٦٥	نفقات خاصة بالمستودعات					
	٦٦	نفقات الأموال الخاصة بالمصرف					
	٦٧	ديون معدومة					
		نتيجة حساب الاستثمار(ربح)				**نتيجة حساب الاستثمار(خسارة)**	
		المجموع				**المجموع**	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: حساب الأرباح والخسائر للمصرف:

يظهر في حساب الأرباح والخسائر الحسابات التالية:

١- نتيجة حساب الاستثمار (٨١٠).

وله حسابين تحليليين:

- ٨١٠٠ ربح الاستثمار العام يظهر في الطرف الدائن.
- ٨١٠١ خسارة الاستثمار العام يظهر في الطرف المدين.

٢- نتيجة بيع موجودات المصرف (٨١١).

وله حسابين:

-٨١١٠ ربح بيع موجودات المصرف ويظهر في الطرف الدائن.

-٨١١١ خسارة بيع موجودات المصرف ويظهر في الطرف المدين.

٣- نفقات سنين سابقة (٨١٢). يظهر في الطرف المدين.

٤- واردات سنين سابقة (٨١٣) يظهر في الطرف الدائن.

٥- الاستردادات من المؤن المختلفة (٨١٤) يظهر في الطرف الدائن.

٦- المحول من الاحتياطيات (٨١٥) ويظهر في الطرف الدائن.

وتحول نتيجة حساب الأرباح والخسائر (ربح أو خسارة) إلى حـ/ نتيجة حساب الأرباح والخسائر رقم (٨٢) وتأخذ في هذا الحساب حسب طبيعتها الرقم (٨٢٠) أو الرقم (٨٢٢).

وفيما يلي نموذج لحساب الأرباح والخسائر في المصرف: [١]

رقم الحساب	البيان	رقم الحساب	البيان
٨١٠	نتيجة حساب الاستثمار(خسارة)	٨١٠	نتيجة حساب الاستثمار(ربح)
٨١١	نتيجة بيع موجودات المصرف(خسارة)	٨١١	نتيجة بيع موجودات المصرف(ربح)
٨١٢	نفقات سنين سابقة	٨١٣	واردات سنين سابقة
٨٢٠	نتيجة ح/أ.خ (ربح الدورة)	٨١٤	استردادات من المؤن السابقة
		٨١٥	المحول من الاحتياطات
		٨٢٢	نتيجة ح/ا.خ (خسارة الدورة)
	المجموع		المجموع

[١] . فلوح، صافي – ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً:

يبقى مضمون قائمة الدخل وهدفها واحداً رغم اختلاف التسميات سواء سميت بقائمة أو بحساب الأرباح والخسائر فالهدف من إعدادها هو الوصول إلى نتيجة أعمال الدورة من ربح أو خسارة، وتقييم مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة. حيث يقاس الربح بمقارنة إيرادات الدورة بمصروفاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار إظهار المصادر الرئيسية للإيرادات وفصل المصادر الثانوية عنها. أما بالنسبة للمصروفات فإنها تُبند بطريقة تساعد القارئ على فهم تصنيفها إما على أساس طبيعتها أو على أساس الوظائف الرئيسية أو على أساس مراكز المسؤولية.(١)

٢- <u>الميزانية (قائمة المركز المالي):</u>

تشمل قائمة المركز المالي من الناحية الواقعية أرصدة حددت وفق قواعد وأعراف ومعايير محاسبية مقبولة عموماً، والهدف من إعدادها توضيح أين تقع المنشأة من خلال عرض الأصول والخصوم بشكل تفصيلي مع الإيضاحات المرفقة بها.

ولكن من الضروري إيجاد اصطلاح معتمد لتعريف قائمة المركز المالي لتلافي نشوء جدل علمي ناتج عن سوء الفهم. فوضع العديد من المختصين تعاريف حاولوا من خلالها خلق الانسجام بين الناحية العلمية والناحية العملية.

١- قائمة المركز المالي: كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة مقوّم بالقيم الحقيقية ليعبّر عن المركز المالي للمنشأة بتاريخ معين.(٢)

٢- قائمة المركز المالي: ملخص تاريخي لكل من الأصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة، أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية، والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات.(٣)

---

١. نور، أحمد - ***المحاسبة المالية / القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية***، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٩٢

٢ . حنان، رضوان حلوة - ***نظرية المحاسبة***، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية حلب، ١٩٩١، ص٢١٨

٣ . نور، أحمد - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- كما عرفت لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قائمة المركز المالي بأنها بيان بشكل جدول أو تلخيص للأرصدة المدينة والدائنة المنقولة بعد إقفال السجلات المحاسبية الممسوكة وفق مبادئ المحاسبة.([٤])

ومن الواضح أنه عند إعداد قائمة المركز المالي يجب أن تشتمل على جميع البيانات والمعلومات التي حدثت خلال الفترة المالية مع ضرورة وصف العناصر المختلفة الظاهرة وصفاً كاملاً وواضحاً وهذا ما بينه التعريف الثاني حيث ركز على القيم التاريخية وبذلك اشترك مع التعريف الثالث بنفس النظرة، إلا أن مشكلة القيم الحقيقة التي تعكس الوضع المالي للمنشأة تبقى قائمة كما ظهرت في التعريف الأول حيث يختلف مفهوم القيم الحقيقية من باحث لأخر فهل هي القيم التاريخية أم القيم الجارية؟

ولا يختلف أسلوب إعداد الميزانية العمومية في المصارف، عنه في المنشآت الاقتصادية الأخرى من حيث إظهار مصادر الأموال في جانب الخصوم، وأوجه استخداماتها في جانب الأصول من الميزانية، إلا أن الاختلاف يظهر في الأسلوب الذي يتم به ترتيب كل من بنود مصادر الأموال (الخصوم)، وبنود أوجه استخداماتها (الأصول).

وفيما يلي موجز للأسلوب الذي يتم به إعداد الميزانية العمومية في المصرف([١])، في طرف(الموجودات) من الميزانية ترتب أصول المصرف حسب درجة أو نسبة سيولتها المتناقصة أي قابليتها أو سرعة تحويل هذا الأصل إلى نقدية سائلة عند حاجة المصرف إلى ذلك، ولا شك أن النقدية في الخزينة تتمتع بدرجة سيولة قدرها ١٠٠ % تليها النقدية في المصارف ٩٩ % وهكذا تدرج الأصول الأقل سيولة من ذلك كالأوراق التجارية المخصومة والاستثمارات في الأوراق المالية، حتى تصل إلى أقلها سيولة وهي الأصول الثابتة.

وبالمقابل تظهر في طرف (الخصوم) من الميزانية الالتزامات سريعة الاستحقاق ثم تليها الالتزامات ذات استحقاق الأبعد وهكذا..... حتى نصل إلى الأموال الخاصة بالمصرف كرأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة.

كما يظهر في جانب الخصوم من الميزانية مصادر أموال المصرف، والمصدران الرئيسيان هما (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة غير الموزعة) والمصدر الثاني هو الودائع بأنواعها والأموال المقترضة من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى.

أما بالنسبة للحسابات النظامية المتقابلة، والتي نشأت عن القيود المركزية لبعض الأنشطة المصرفية كالأوراق المودعة لغرض التحصيل، أو فتح الاعتمادات المستندية أو إصدار

---

[٤] . حنان، رضوان حلوة - ***تطور الفكر المحاسبي / مدخل نظرية المحاسبة***، مكتبة دار الثقافة، الأردن، ١٩٩٨، ص٣٠٤

[١]. فلوح، صافي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطابات ضمان للغير فإن هذه المجموعة من الحسابات لا ترتب أي أصل للمصرف وفي الوقت نفسه لا تمثل أي التزام آني عليه، بالتالي ليس لها تأثير يذكر على المركز المالي للمصرف. وقد جرى العرف أن تظهر هذه الحسابات المتقابلة في طرفي الميزانية بعد مجموع الميزانية العام لكل من الأصول والخصوم.

والميزانية التي يتم إعدادها في تاريخ معين يجب أن تؤدي وظيفتين رئيستين لكل من الإدارة وقراء القوائم المالية: [1]

الوظيفة الأولى: أن توفر تلك القائمة المعلومات المتعلقة بمدى مسؤولية الإدارة عن الأصول المملوكة للمصرف أو بشكل أكثر تحديداً كيف تقوم الإدارة بإدارة العناصر المختلفة التي هي بمثابة أمانة لديها.

الوظيفة الثانية: فإن الميزانية تستخدم من قبل المحلل المالي كوسيلة لقياس نسبة السيولة أو قياس كيف يمكن الاقتراب أو الوصول بأصول المصرف إلى الحالة النقدية أو السائلة.

وفيما يلي توضيح لكيفية إعداد ميزانية المصرف وفقاً للنظام المحاسبي الموحد للمصارف.[2]

[1] . عيد، صالح سليمان وأحمد خليفة – ***مرجع سبق ذكره***، ص٣١

[2] . المصرف التجاري السوري – ***التنظيم المحاسبي والمالي***، مرجع سبق ذكره، ص٣٣– ٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الحساب		المبلغ	رقم الحساب		المبلغ
١٠	الأموال الجاهزة		٣٠	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	
١١	مصرف سوريا المركزي		٣١	الودائع لأجل وودائع التوفير	
١٢	المصارف وغرفة التقاص		٣٣	المصارف وغرفة التقاص	
١٣	المراسلون في الخارج		٣٤	قيم برسم الدفع لأجل قصير	
١٤	المديرية العامة		٣٥	التأمينات المقبوضة	
١٥	الفروع		٣٦	مصرف سوريا المركزي	
١٦	محفظة السندات المحسومة		٣٧	المراسلون في الخارج	
١٧	قيم برسم القبض قصيرة الأجل		٣٨	حسابات مجمدة	
١٨	القروض والسلف وحسابات جارية مدينة لعمليات التمويل		٣٩	الأموال المستقرضة	
١٩	القروض والسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات عينية		٤٠	القيمة المقابلة للقطع الأجنبي	
٢٠	القروض والسلف وحسابات جارية مدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات		٤١	القطع الأجنبي	
٢١	ديون قيد التصفية وقيد الملاحقة القضائية		٤٢	المديرية العامة	
٢٢	التأمينات المدفوعة		٤٣	الفروع	
٢٣	الاستثمارات المالية والمساهمات		٤٤	حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤	القيمة المقابلة للقطع الأجنبي (ل.س)		٤٥	المؤن والفوائد المحفوظة	
٢٥	القطع الأجنبي		٤٦	الاستهلاكات	
٢٦	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية		٤٧	الاحتياطيات و رأس المال	
٢٧	الأموال الثابتة والموجودات الثابتة		٤٩	الأرباح	
٢٩	الخسائر				
	المجموع			**المجموع**	
٩٠	الحسابات النظامية		٩١	مقابل الحسابات النظامية	

في حين أن قائمة المركز المالي لا يتم إعدادها بالمصرف إلا لأغراض التحليل المالي، ولبيان ودراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع، إضافة إلى إجراء المقارنة بين السنة المالية الحالية والسنوات السابقة للتعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت من الأصول أو الخصوم.

وفيما يلي نموذج لقائمة المركز المالي الذي يمثل الحد الأدنى الذي يجب أن تُعرض فيه القوائم المالية (حسب المعيار المحاسبي الدولي ٣٠)، بمعنى أن لإدارة المصرف الحق في إضافة أية بنود أو بيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة المركز المالي:(١)

قائمة المركز المالي للمصرف في ١٢/٣١/.....

البيان	إيضاح الرقم	العام الحالي	العام السابق
الأصول:			
نقدية وأرصدة لدى المصارف			
أرصدة لدى المصرف المركزي			
أذون خزانة وأوراق حكومية قابلة للخصم لدى المصرف المركزي			
استثمارات مالية بغرض المتاجرة بعد خصم			

١. غنيم، أحمد – ***مرجع سبق ذكره***، ص١٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخصص			
قروض للعملاء والمصارف بعد خصم المخصص			
استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			
أرصدة مدينة وأصول أخرى			
أصول ثابتة بعد خصم المخصص (اهتلاك)			
إجمالي الأصول			
الالتزامات و حقوق المساهمين			
أرصدة مستحقة للمصارف			
ودائع للعملاء			
أرصدة دائنة والتزامات أخرى			
دائنو توزيعات الأرباح			
السندات (بعد استبعاد خصم الإصدار)			
قروض طويلة الأجل			
مخصصات أخرى			
إجمالي الالتزامات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع			
الاحتياطيات			
أرباح محتجزة			
إجمالي حقوق المساهمين			
إجمالي حقوق المساهمين و الالتزامات			
التزامات عرضية و ارتباطات			
التزامات مقابل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وارتباطات أخرى			

وفيما يلي شرح لمكونات عناصر الميزانية في المصارف التي تشمل الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين، الالتزامات العرضية والاحتمالية (حسابات نظامية): (١)

١. الربيدي ، محمد علي – ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٨٦– ٢٨٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الأصول:

تمثل الأصول الموارد الاقتصادية للمصارف، ويتم تبويب عناصر هذه الأصول حسب طبيعتها وسهولة تحويلها إلى سيولة، فنبدأ بالأصول الأكثر سيولة ثم الأقل، ولا يتم التفرقة بين الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة لأنه يمكن تحققها خلال الدورة المالية للمصرف وبناء على ما سبق يتم عرض بنود الأصول بالترتيب التالي:

١- نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي وتتضمن مايلي:

أ- نقدية في الصندوق:

وتشتمل على مايلي:

- النقدية بالعملة المحلية والأجنبية.
- الشيكات والحولات المشتراة والتي تستحق الدفع بالإطلاع والمسحوبة على مصارف وجهات أخرى، وكذلك الشيكات السياحية المشتراة، وفي حال فقدان أو رفض أي شيكات تستبعد قيمتها من هذا البند وتدرج ضمن أرصدة مدينة أخرى.
- النقدية في الطريق.

ب- أرصدة لدى المصرف المركزي:

وتقتصر على المبالغ المودعة لدى المصرف المركزي في إطار قواعد حساب نسبة الاحتياطي ووفقاً لأحكام قانون المصارف والائتمان، على أن تدرج الأرصدة الأخرى المودعة لدى المصرف المركزي ضمن بند (الأرصدة لدى المصارف).

٢- أرصدة لدى المصارف: وتتمثل في الحسابات الجارية أو الودائع لدى المصارف المحلية والخارجية، كما تشتمل على الأرصدة لدى المصرف المركزي خارج نسبة الاحتياطي، وكذلك العملات الأجنبية تحت البيع لدى المصارف الخارجية ولا تتضمن القروض الممنوحة للمصارف التي تدرج ضمن (قروض المصارف).

٣- أذون الخزانة والأوراق الحكومية: يشمل هذا البند السندات الحكومية. وتظهر أذون الخزانة بالميزانية العمومية بقيمتها الاسمية بحسب تاريخ الاستحقاق (٣٠ يوم، ٦٠ يوم، ٩٠ يوم، ١٨٠ يوم) بعد خصم رصيد الإصدار.

٤- استثمارات مالية بغرض المتاجرة: يتم تبويب الاستثمارات إلى استثمارات مالية قصيرة الأجل بغرض إعادة بيعها تحت اسم " استثمارات مالية بغرض المتاجرة " واستثمارات مالية بغرض الاحتفاظ.

ويشمل بند " استثمارات مالية بغرض المتاجرة " على الأوراق المالية قصيرة الأجل (الأسهم والسندات) المحلية والخارجية على اختلاف أنواعها القابلة للتداول، والتي يتم شراؤها بهدف إعادة بيعها أو المتاجرة فيها وليس بهدف الاحتفاظ بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتظهر الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة في الميزانية بتكلفتها التاريخية بعد خصم مخصص هبوط أسعار استثمارات مالية بغرض المتاجرة.

٥- قروض العملاء: يشمل هذا البند الحسابات الجارية المدينة، أرصدة القروض، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالات والسندات الأذنية)، أرصدة سلفيات العاملين، أرصدة القروض والحسابات المدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والأرصدة المدينة بحسابات ودائع العملاء.

وتظهر أرصدة القروض والسلفيات بالميزانية بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك فيها، والفوائد غير المحصلة عن القروض.

٦- الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ: يشمل هذا البند على مساهمات المصرف في رؤوس أموال مصارف وشركات تابعة بنسبة أكثر من ٥٠ % أو أقل ولكن يكون للمصرف السيطرة على إدارتها، كما يشمل على المساهمات في رؤوس أموال مصارف وشركات أخرى ذات مصالح مشتركة بنسبة تتراوح بين ٢٠ % - ٥٠% وذلك بهدف الاحتفاظ بهذه المساهمات والاستمرار في المشاركة لتحقيق أغراض المصرف، كما يشتمل هذا البند على الأوراق المالية طويلة الأجل (الأسهم والسندات) التي يتم شراؤها بغرض الاحتفاظ بها وليس بهدف إعادة بيعها.

٧- الأرصدة المدينة والأصول الأخرى: يشتمل هذا البند على الفوائد الدائنة المستحقة، إيرادات أخرى مستحقة، المصروفات المقدمة، النفقات المقدمة لشراء أصول ثابتة، النفقات الإيرادية المؤجلة، التأمينات والعهد، العملات التذكارية، مخزون الأدوات المكتبية والمطبوعات، والأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء للديون والحسابات المدينة تحت التسوية.

٨- الأصول الثابتة: يشمل هذا البند الأراضي، المباني، وسائل النقل، الأجهزة والمعدات، أجهزة الكمبيوتر ونظمها، الأثاث وتظهر الأصول الثابتة في الميزانية بالصافي بعد خصم مجمع الاهتلاك.

يتم أهلاك الأصول الثابتة وفق الطريقتين التاليتين:

- طريقة القسط الثابت.
- طريقة القسط المتناقص.

ويراعى عند تحديد الأعمار الافتراضية لهذه الأصول معدلات استخدامها ورأي الفنيين في تحديد هذه الأعمار، كما يراعى أن يستمر المصرف في اتباع طريقة الإهلاك التي قررها عند بداية الإهلاك وذلك بصفة منتظمة، وعند تغيير سياسة الإهلاك فيجب أن تكون السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجديدة أكثر ملاءمة بالنسبة لإهلاك الأصل كما يتعين الإفصاح في القوائم المالية عن أثر تغيير سياسة الإهلاك.

يبدأ الاهتلاك عندما يصبح الأصل معداً للاستخدام الفعلي ويمكن استخدام معدلات الإهلاك التالية كمعدلات استرشادية:

مباني وإنشاءات	٥%
أثاث مكتبي وخزائن	١٠%
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	١٢,٥%
وسائل النقل	٢٠%
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٢٠ %

تحسب أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية للأصل بتاريخ البيع والقيمة البيعية، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية البيع بقائمة الدخل ضمن بند (أرباح وخسائر غير متعلقة بالنشاط) على أن يراعى استبعادها بعد خصم الضريبة المستحقة عليها إن وجدت.

٩- الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون:

- تثبت الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون بالقيمة إلى آلت بها للمصرف والتي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة المصرف التنازل عنها مقابل هذه الأصول، وتدرج ضمن بند (أرصدة مدينة وأصول أخرى).

على أن تنظر إدارة المصرف عند دراسة المخصصات فيما إذا كان من المتعين تكوين مخصص مستقل بشأن هذه الأصول لمقابلة انخفاض قيمتها السوقية في تاريخ القوائم المالية عن قيمتها التي آلت بها للمصرف.

- يتم إدراج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون خلال فترة احتفاظ المصرف بها بقائمة الدخل ضمن بند (إيرادات عمليات أخرى) أو بند (مصروفات عمليات أخرى) حسب الحالة على أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد مقدار الأرباح (الخسائر) الناتجة عن التصرف في هذه الأصول ما يكون قد سبق تكوينه من مخصص لها.

٢- الالتزامات وحقوق المساهمين:

يدرج ضمن هذا البند الالتزامات وحقوق المساهمين على النحو التالي:

أ- الالتزامات: عند تبويب الالتزامات يتم البدء بالأرصدة المستحقة للمصارف، ودائع العملاء، الأرصدة الدائنة الأخرى، دائنو التوزيعات والمخصصات كالتالي:

١- أرصدة مستحقة للمصارف: يتضمن هذا البند الأرصدة المستحقة للمصارف الأخرى بما فيها المصرف المركزي في حالة وجود أرصدة دائنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- ودائع العملاء: يتضمن هذا البند الحسابات الجارية الدائنة (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، ودائع صندوق التوفير، ودائع أخرى (وتشمل تأمينات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، الشيكات والحوالات المستحقة الدفع، الشيكات موقوفة الدفع بناءً على طلب العملاء، الشيكات مقبولة الدفع).

٣- الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى: يشمل هذا البند على الفوائد المدينة المستحقة الإيرادات المقدمة، المصروفات المستحقة، الحسابات الدائنة تحت التسوية، الضريبة على أرباح المصرف المستحقة عن العام، الدائنون، أرصدة دائنة مستحقة متنوعة، وأرصدة دائنو التوزيعات التي تخص سنوات سابقة ولم تسدد بعد، وأي حساب لم يدرج ضمن أي بند من بنود الالتزامات.

٤- دائنو التوزيعات: يشمل هذا البند على حصة المساهمين من الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

٥- مخصصات أخرى: تشمل على المخصصات التي لا تتعلق بأصول معينة مثل مخصص الضرائب، مخصص الالتزامات القضائية، مخصص مكافأة ترك الخدمة.

ب- حقوق المساهمين: يندرج تحت حقوق المساهمين البنود التالية:

١- رأس المال المدفوع: يتمثل هذا البند في الجزء المدفوع من رأس المال المُصدر والمكتتب به، علماً أنه يجب الإفصاح عن الجزء غير المدفوع من رأس المال المصدر والمكتتب به.

٢- الاحتياطيات: يشمل هذا البند الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، الاحتياطي الخاص، الاحتياطي الرأسمالي وأي احتياطيات أخرى يتم تكوينها بهدف دعم المركز المالي، أو ينص عليها النظام الأساسي، أو يقترحها مجلس الإدارة وتظهر الاحتياطيات في الميزانية في رقم واحد، على أن توضع هذه الاحتياطيات في قائمة التغير في حقوق المساهمين. ووفقاً لتعليمات المصرف المركزي لايجوز التصرف بالاحتياطي الخاص دون الرجوع إلى المصرف المركزي.

٣- الأرباح المحتجزة: تتمثل في الفائض المحتجز من أرباح السنة المالية للترحيل إلى السنة التالية.

٤- صافي أرباح أو خسائر العام: يظهر هذا البند في حالة عدم وجود مقترح من مجلس الإدارة لتوزيع الأرباح، الأرباح بإشارة موجبة و الخسائر بإشارة سالبة.

ج- الالتزامات العرضية والاحتمالية (الحسابات النظامية): تدرج خارج الميزانية الالتزامات التي لا تشكل أصولاً أو التزامات فعلية، بل هي عبارة عن التزامات احتمالية أو عرضية تحت " بند الالتزامات العرضية والاحتمالية " مثل التزامات المصرف تجاه خطابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضمان، التزامات المصرف تجاه الاعتمادات المستندية (استيراد وتصدير)، الشيكات السياحية تحت البيع، الشيكات تحت التحصيل، الكمبيالات المعاد خصمها.

وتتبنى الباحثة ضرورة إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بدلاً من حساب الأرباح والخسائر والميزانية، وذلك لأن إعداد هذه القوائم يعطي صورة أكثر وضوحاً عن مصادر الدخل وتميز بين الدخل الناتج عن النشاط الرئيسي للمصرف وبين الدخل الناتج عن الأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى أن حساب الأرباح والخسائر والميزانية المعدة من قبل المصرف لا تزال قاصرة عن توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء المصرف واتجاهاته المستقبلية.

٣- **قائمة التدفقات النقدية:**

ظلت قائمة الدخل لفترة طويلة الأساس الذي تعتمد عليه الجهات المختلفة في التنبؤ واتخاذ القرارات وذلك باعتبار أن الأرباح هي المحصلة النهائية لجميع أعمال المشروع ونتاج الوظائف المختلفة التي يقوم بها، وكذلك فإن الأرباح هي نتاج سياسات المنشأة في التمويل والاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى أنها تعبر عن القدرة الكسبية للمنشأة.

إلا أن تلك الأرباح قد تفقد أهميتها لأنه من السهل تغيير الأرباح المحاسبية للمنشأة من خلال اختيار سياسيات وطرق محاسبية مختلفة ومقبولة من الناحيتين العلمية والعملية مثل طرق الاهتلاك وتسعير المخزون والاعتراف بالإيراد.....إلخ.

ونظراً لأن الأرباح المحاسبية يمكن أن تتغير وفقاً لاتجاه إدارة المنشأة ومحاسبيها لذلك يتبادر إلى ذهن البعض هل للأرباح قيمة اقتصادية ؟

إن أهم شيء يوضح الأمر المتعلق بمدى أهمية الأرباح المحاسبية هو الحقيقة التي توضح أن الشركة لا تستطيع أن تودع الأرباح الخاصة بها في حساب مصرفي، كما لا يمكنها أن تسدد الفواتير وتشتري الأصول من خلال الأرباح المحاسبية، فالشركة لا يمكنها القيام بالأمور السابقة إلا من خلال الأموال السائلة الممثلة في النقدية وما يعادلها. وقد تبين من خلال العديد من الدراسات التي أجريت أن هناك دوافع مختلفة وراء استخدام الشركة لطرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة صافي الربح بغرض التأثير على أرباح وأسعار الأسهم وزيادة حوافز الإدارة أو تحسين نسبة السيولة والربحية لإمكان الاتفاق على قروض جديدة أو استيفاء شروط الديون القائمة، كما أن الشركة قد تختار الطرق المحاسبية المخفضة لصافي الربح لتخفيض الضرائب التي تسددها أو تجنب التكاليف والسياسة التي قد تفرض في بعض الدول على الشركات الكبيرة مثل التأميم أو المصادرة أو تحميلها بأعباء اجتماعية أو خضوعها لمعدلات ضريبية مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة فإن إدارة الشركة تعمل على اختيار الطرق والسياسيات المحاسبية أو تغييرها بهدف تخفيف تقلبات الدخل عن المتوقع أو العادي بغرض تخفيض المخاطرة التي تتعرض لها وزيادة القيمة السوقية للمنشأة على المدى الطويل.

ويتضح من ذلك عدم كفاية معلومات قائمة الدخل للحكم على كفاءة المشروع وكأساس للإيضاح، وإنما يتطلب الأمر تدعيم ذلك بالإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية والتي تساعد على تقييم نوعية ربحية المشروع وموقف السيولة فهي تستخدم للدلالة على صدق الأرباح المعلنة في قائمة الدخل. لذلك تبنى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في سنة ١٩٨٧م المعيار ٩٥ " قائمة التدفقات النقدية " الذي يحدد شكل قائمة التدفقات النقدية المطلوب الآن في كل القوائم المالية الأمريكية المنشورة، كما قضى رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر سنة ١٩٩٦م بقرار رقم (٢٠٣٦) بإلغاء الموازنة النقدية وإحلال قائمة التدفقات النقدية محلها لتطبق على شركات قطاع الأعمال العام.

يضاف إلى ذلك أن قائمة التدفقات النقدية أصبحت من القوائم المالية الأساسية (خاصة في الدول التي لها أسواق مالية نشطة) لأنها تحقق الأهداف التالية: (١)

١- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: فالنقدية وليس الربح المحاسبي هي التي تستخدم في سداد المطاليب والتوزيعات، وتؤكد الخبرة المكتسبة من حالة إفلاس شركة W.T.Grant الأمريكية هذه الحقيقة، وفي معظم الحالات فإن المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية تقدم تنبؤات جيدة للتدفقات المستقبلية.

٢- تقييم قرارات الإدارة: تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة.

٣- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون في الحصول على توزيعات أرباح على استثماراتهم كما تهم الدائنون في الحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك، وتقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات.

٤- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة، حيث تعكس قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والدخل النقدي.

---

١. حماد، طارق عبد العال - ***التقارير المالية وأسس الأعداد والعرض والتحليل***، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٠، ص٢٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عناصر قائمة التدفقات النقدية:

يتمثل الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية في شرح التغير في النقدية وما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة يغطيها التقرير المالي، ويمكن تصوير الميزانيات المتتابعة وقائمة التدفقات النقدية من خلال الشكل التالي:([1])

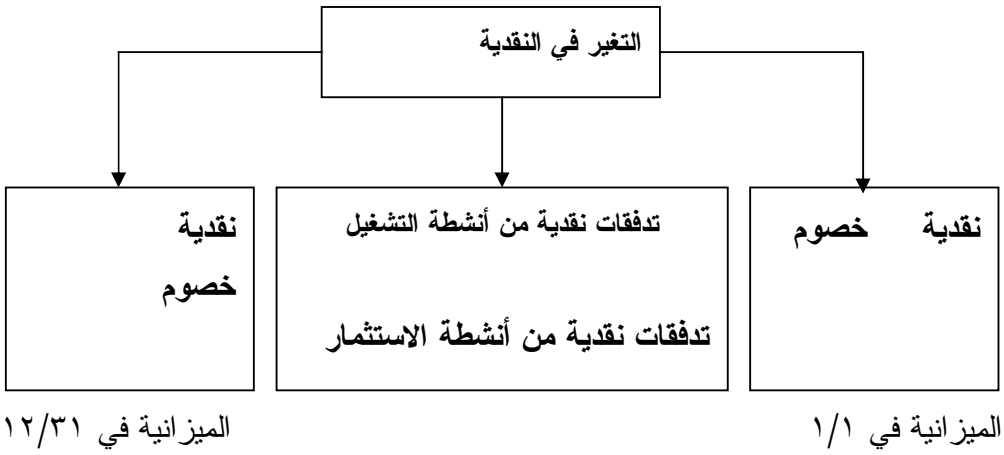

العلاقة بين التدفقات النقدية وتعاقب الميزانيات

تبين قائمة التدفقات النقدية مصدر النقدية واستخداماتها وتشرح هذه القائمة عادة التغيرات في النقدية وما يعادلها، حيث يستخدمان معاً لمقابلة الالتزامات، ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن مصطلح النقدية وما في حكمها يتمثل بما يلي:([1])

١- النقدية: وتشتمل النقدية في الصندوق والأرصدة لدى المصرف المركزي " بخلاف الأرصدة المودعة في إطار نسبة الاحتياطي " وأرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف.

٢- ما في حكم النقدية: تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة خلال ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى أن تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلة، ويتم الاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وهي بذلك تنحصر في أرصدة أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ إصدارها.

ويعتبر المبدأ النقدي المبدأ الأساسي لإعداد قائمة التدفقات النقدية، ومن ثم فهي تمثل التدفقات النقدية وما في حكمها سواء المدفوعة أو المحصلة، وعلى هذا فإن الزيادة في

---

[1] . الشاهد، محمد سمير - ***قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية***، اتحاد المصارف العربية ٢٠٠٠، ص٢٤٨

[1] . الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأصول والنقص في الالتزامات تمثل المدفوعات النقدية، بينما النقص في الأصول والزيـــادة في الالتزامات تمثل المقبوضات النقدية.

- عرض قائمة التدفقات النقدية:

يتمثل المدخل الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية في أمرين:

١- تعدد الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة النقدية (تدفقات داخلة) وتلك التي تؤدي إلى نقص النقدية (تدفقات خارجة).

٢- تصنيف كل النقدية الداخلة والخارجة في واحد من ثلاثة أنشطة وفقاً لنوع النشاط الذي تسبب في حدوث التدفق وتشتمل أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

أولاً: الأنشطة التشغيلية:

تشمل أنشطة التشغيل بيان الدخل والحسابات المتعلقة بأعمال المصرف الأساسية المتمثلة في تلقي الودائع ومنح القروض والاستثمارات وأذون الخزانة والأوراق المالية وتقسم إلى:([٢])

١- تدفقات نقدية داخلة:تشمل التدفقات النقدية الداخلة عدة بنود منها:

- نقص في الأرصدة لدى المصرف المركزي في إطار نسبة الاحتياطي.
- نقص في الودائع لدى المصارف.
- نقص في أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.
- نقص في الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة.
- نقص في القروض والتسليفات.
- نقص في الأرصدة المدنية والأصول الأخرى.
- زيادة في الأصول المستحقة للمصارف.
- زيادة في ودائع العملاء (الحسابات الجارية، ودائع لأجل، ودائع التوفير).
- زيادة في الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى.

٢- تدفقات نقدية خارجة: وتشمل عدة بنود ومنها:

- زيادة في الأرصدة لدى المصرف المركزي في إطار نسبة الاحتياطي.
- زيادة في الودائع لدى المصارف.
- زيادة في أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخـــرى اســـتحقاق أكثـــر مـــن ٣أشهر.
- زيادة في الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة.
- زيادة في القروض والسلفيات.

[٢] . الشاهد، محمد سمير - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٥٠- ٢٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيادة في الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.
- نقص في الأرصدة المستحقة للمصارف.
- نقص في ودائع العملاء (الحسابات الجارية، ودائع لأجل، ودائع التوفير)
- نقص في الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى.

ويوفر تبويب التدفقات من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتياً، وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد القروض، كما تستخدم التدفقات النقدية من التشغيل كمؤشر على صدق الربحية فصافي التدفق النقدي السالب من التشغيل يشير إلى أن عمليات التشغيل تستخدم النقدية وليست منتجة لها كما هو متوقع في الظروف العادية وتؤدي التدفقات السالبة من التشغيل والمصاحبة لوجود صافي الربح إلى الحكم على أن هذا الربح من نوعية غير جيدة وأنه من المحتمل أن تكون المنشأة قد استخدمت المرونة المتاحة لها في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية للوصول إلى صافي الربح الذي يظهر أعمال المنشأة في صورة أقوى من الحقيقة، هذا من ناحية، يضاف إلى ذلك من ناحية أخرى أن التدفقات السالبة من التشغيل تشير إلى أن الشركة في حاجة ماسة إلى توفير نقدية من أنشطة الاستثمار (عن طريق بيع أصول ثابتة أو تصفية استثمارات مالية وهو ما ينعكس سلباً على احتمالات النمو المستقبلية للشركة) أو الحصول على النقدية من خلال أنشطة التمويل مثل الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة.

ثانياً: الأنشطة الاستثمارية:

تشمل الأنشطة الاستثمارية المعاملات المرتبطة بشراء وبيع الأصول طويلة الأجل، من شراء وبيع الاستثمارات بغرض الاحتفاظ وكذلك شراء وبيع الأصول الثابتة وتتمثل التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الاستثمارية في التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة على النحو التالي: (١)

١- التدفقات النقدية الداخلة: وتشمل البنود التالية:

- بيع الأصول الثابتة.
- بيع استثمارات طويلة الأجل بغرض الاحتفاظ.

٢- التدفقات النقدية الخارجة: وتشمل عدة بنود منها:

---

١. الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شراء الأصول الثابتة.
- شراء الاستثمارات طويلة الأجل بغرض الاحتفاظ.

وتستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش المستقبلية فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات النمو المستقبلية واحتمالات زيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة (زيادة مخزون المنافع المستقبلية) وعلى العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يدل على أن الشركة تلجأ إلى تسييل أصولها الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية أو تخفيض العائد من الاستثمارات المالية وهو ما يمثل احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل.

ثالثاً: الأنشطة التمويلية:

تشمل الأنشطة التمويلية المعاملات الخاصة بحقوق الملكية، والمعاملات المرتبطة بالحصول على القروض طويلة الأجل والسندات وتشمل توزيعات الأرباح على المساهمين وشراء أو بيع أسهم الخزانة وتقسم إلى قسمين:([٢])

١- التدفقات النقدية الداخلة: وتضم العمليات التالية:
- الزيادة في رأس المال المدفوع.
- الزيادة في القروض طويلة الأجل.
- الزيادة في قروض السندات.

٢- التدفقات النقدية الخارجة وتضم البنود التالية:
- النقص في رأس المال المدفوع.
- النقص في القروض طويلة الأجل وفي السندات.
- توزيعات الأرباح.

وتستخدم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية في شراء الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام الشركة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين.

- إعداد قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، وينصب الاختلاف بين الطريقتين على أنشطة التشغيل، فوفقاً للطريقة المباشرة يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل، بينما تكون نقطة البداية في إعداد قائمة التدفقات

[٢] . حماد، طارق عبد العال - ***تقييم أداء البنوك التجارية***، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥-٢٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقدية بالطريقة غير المباشرة هي صافي الدخل والذي يتم قياسه وفقاً لأساس الاستحقاق في المحاسبة، وانطلاقاً من هذه البداية يتم تسوية رقم صافي الدخل ببنود الإيرادات والمصروفات غير النقدية الموجودة في قائمة الدخل وهي أساساً الإهلاك والضرائب المؤجلة والخصوم المرتبطة بالتشغيل والأرباح الموزعة للشركة التابعة. وكذلك التغيرات الحاصلة في حسابات الأصول والخصوم المرتبطة بالتشغيل، كما يلاحظ استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن أنشطة التمويل والاستثمار حتى لا يحدث تكرار في حسابها. وعند إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب مراعاة أمرين هامين هما:(١)

١- الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية:

تقوم المنشآت أحياناً ببعض الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية فعلى سبيل المثال إن تحويل السندات إلى أسهم ملكية لا ينطوي على أية تدفقات نقدية داخلية أو خارجية مثل هذه الأنشطة غير النقدية يتم بيانها إما في ملحق مكمل لقائمة التدفقات النقدية أو يتم الإفصاح عنها في مواضع أخرى من القوائم المالية.

٢- الفوائد وتوزيعات الأرباح:

بالرغم من إدراج الاستثمارات المالية ضمن الأنشطة الاستثمارية، إلا أن إيرادات الفوائد والتوزيعات المحصلة مقابلها تدرج ضمن أنشطة التشغيل ونفس الأمر بالنسبة للقروض التي تحصل عليها الشركة فإنها تدرج ضمن أنشطة التمويل ولكن الفوائد المسددة مقابل هذه القروض تدرج ضمن أنشطة التشغيل ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الفوائد والأرباح تؤثر على صافي الدخل وتظهر ضمن بنود قائمة الدخل وعلى العكس من ذلك فإن توزيعات الأرباح على المساهمين لا تدخل ضمن أنشطة التشغيل لأنها لا تؤثر على صافي الدخل لذلك تظهر في الأنشطة التمويلية.

وفيما يلي نموذج لقائمة التدفقات النقدية في المصارف:(١)

قائمة التدفقات النقدية في المصرف في ١٢/٣١/.....

البيان	إيضاح الرقم	العام الحالي	العام السابق
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الربح (الخسارة) قبل خصم الضرائب			

١. قاسم، عبد الرزاق - ***مادة الدورة التدريبية في إعداد القوائم المالية الختامية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية***، كلية الاقتصاد دمشق، ٢٠٠٥، ص٣٠

١. الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعديلات لتسوية الأرباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهتلاك			
مخصصات			
فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ			
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية بخلاف مخصص القروض			
خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة			
خسائر (أرباح) بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			
ضرائب الدخل المسددة			
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل			
صافي النقص (الزيادة) في الأصول			
النقص (الزيادة) في الأرصدة لدى المصرف المركزي في إطار نسبة الاحتياطي			
النقص (الزيادة) في الودائع لدى المصارف			
النقص (الزيادة) في أذون الخزانة والأوراق الحكومية			
النقص (الزيادة) في الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة			
النقص (الزيادة) في الأرصدة المدينة والأصول الأخرى			
صافي (الزيادة) النقص في الالتزامات			
الزيادة (النقص) في الأرصدة المستحقة للمصارف			
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء			
الزيادة (النقص) في الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى			
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل(١)			
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
متحصلات من بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			
(مشتريات) استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متحصلات من بيع أصول ثابتة			
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة أو إعداد الفروع			
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار(٢)			
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
الزيادة (النقص) في السندات			
الزيادة (النقص) في قروض طويلة الأجل			
الزيادة (النقص) في رأس المال المدفوع			
توزيعات الأرباح المدفوعة			
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل(٣)			
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها(١+٢+٣)			
رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة			
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة			

والشكل التالي يوضح الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية:(١)

١. حماد، طارق عبد العال – ***التقارير المالية / الشفافية والإفصاح العادل***، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص٢٨٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

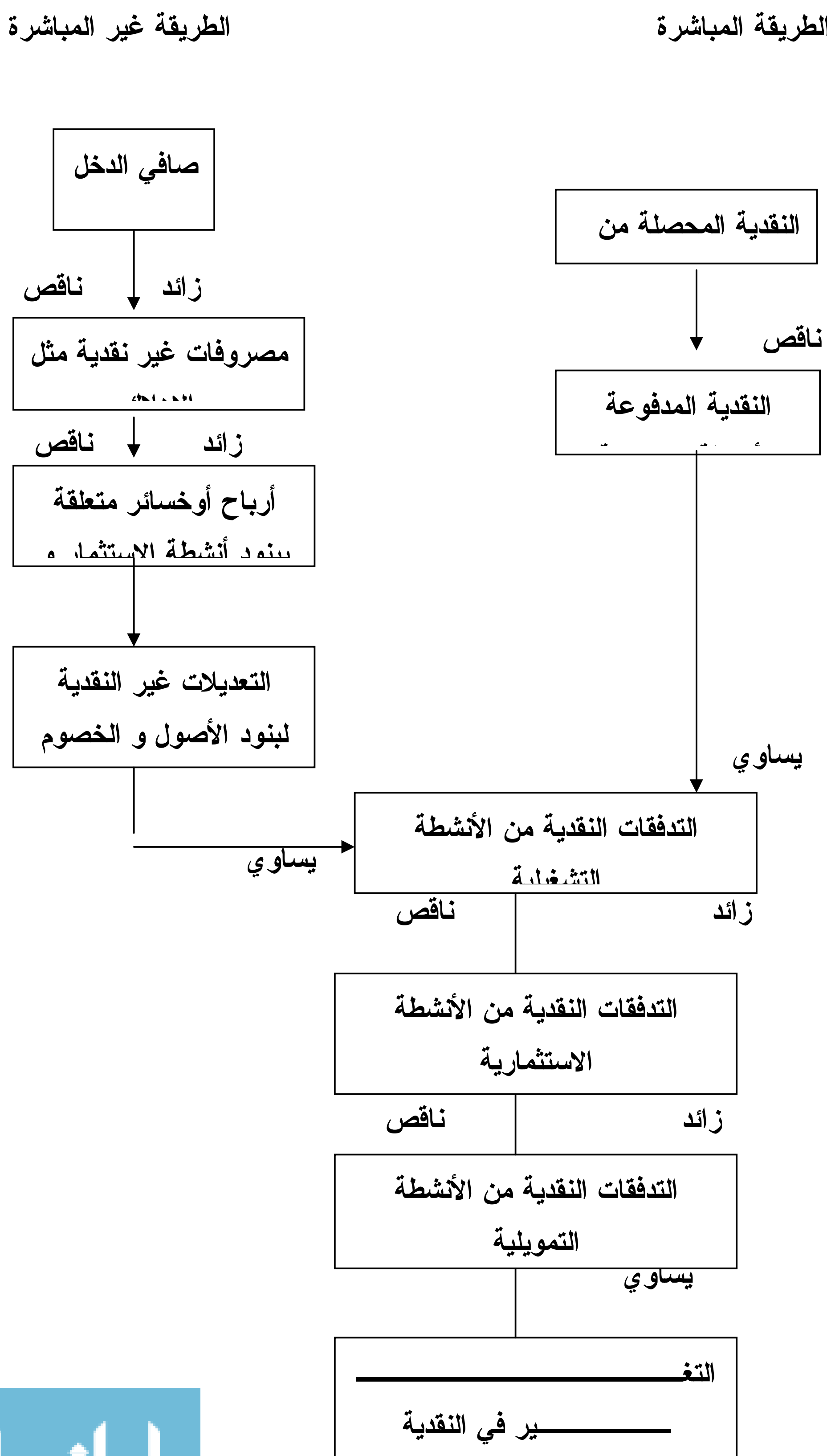

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن السمة المميزة للطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية هي إجراء تسوية لصافي دخل المصرف وتدفقاته النقدية من عملياته المختلفة، حيث تبدأ بصافي الدخل ثم تحوله إلى التدفقات النقدية وذلك عن طريق:

- إعادة جمع المصاريف غير النقدية مرة أخرى إلى صافي الدخل (مثل ضرائب الدخل المؤجلة ومصاريف الاهتلاك) والتي خصمت تلك الفترة عند حساب صافي الدخل.
- طرح الإيرادات غير النقدية (مثل أرباح بيع الوحدات التابعة والتي لم توزع بعد).
- طرح أية مكاسب وإضافة أية خسائر محققة في مختلف العمليات مثل بيع أصل ثابت أو السداد المبكر لدين طويل الأجل والتي تم بيانها في قسمي أنشطة الاستثمار والتمويل.

ويهدف الإجراءان الأول والثاني من التسويات إلى إزالة أثر البنود غير النقدية التي تم إدراجها في صافي الدخل وفقاً لأساس الاستحقاق في المحاسبة، في حين يهدف الإجراء الثالث من التسويات إلى تجنب ازدواجية التدفقات النقدية لبعض البنود فعلى سبيل المثال:

إذا تم بيع أصل ثابت قيمته الدفترية ١٠٠٠٠٠ ل.س بمبلغ ١٢٠٠٠٠ ل.س فإن التدفق النقدي الكلي وقدره ١٢٠٠٠٠ل.س يجب أن يظهر في قائمة التدفقات النقدية ضمن أنشطة الاستثمار، ولتفادي حدوث ازدواج في حصر التدفقات النقدية فإن الربح المحقق من عملية بيع الأصل الثابت وقدره ٢٠٠٠٠ل.س يجب أن يستبعد من صافي الدخل عند حساب التدفقات النقدية من التشغيل.

والجدير بالملاحظة أن الحسابات وثيقة الصلة بالجزء المتداول من القروض طويلة الأجل تعتبر أنشطة تمويلية أكثر منها أنشطة تشغيلية لذلك يتم استبعادها من عملية تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية حيث تدرج ضمن أنشطة التمويل.

وخلافاً لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتين تعدان استناداً إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية فإن قائمة التدفقات النقدية تعد من ثلاثة مصادر هي:

١- مقارنة ميزانيتين متتاليتين وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والتزامات وحقوق الملكية بين أول وآخر الفترة.

٢- قائمة الدخل الحالية وذلك لتحديد مقدار زيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.

٣- ملخص عن عمليات منتقاة من الأستاذ العام للحصول على معلومات تفصيلية إضافية بهدف تحديد كيفية توريد واستخدام النقدية خلال الفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما توجد قوائم تدفقات مالية أخرى تعد من قبل المحللين الماليين والمحاسبين ولا يختلف أساس إعدادها عن الأساس الذي تعد وفقه قائمة التدفقات النقدية.

ولكن كما رأينا ينصب الاهتمام فقط على العمليات النقدية حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية الواجب إعدادها سنوياً إضافة إلى قائمة الدخل و قائمة المركز المالي نظراً لأهميتها و قدرتها في الإفصاح عن السيولة النقدية في المنشأة ومصادرها موزعة على الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.(١)

وهكذا تأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية من طبيعة المعلومات التي تحتويها حيث تفصح القائمة عن التدفقات النقدية من أوجه النشاط المختلفة مقسمة إلى القطاعات الثلاثة الأساسية للأنشطة (تشغيل، استثمار، تمويل) ويكشف صافي التدفق النقدي من التشغيل (منتج، مستخدم) عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها قائمة الدخل في الحكم على مدى نجاح المنشأة وإمكانية استمرارها ويمكن أن نلخص ما سبق في النقاط التالية: (٢)

١- إن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمة الدخل وإنما مكملة لها بما تحتويه من معلومات مختلفة.

٢- إن قائمة التدفقات النقدية أقل عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغب به الإدارة باستخدام طرق محاسبية مختلفة.

٣- الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم للدلالة على جودة الدخل (قدرة المنشأة على تحقيق دخل نقدي) وفي نفس الوقت تقدم معلومات ذات جودة عالية تستخدم في سوق الأوراق المالية.

٤- <u>قائمة التغير في حقوق المساهمين (حقوق الملكية):</u>

لقد أكد المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المعدل والمتضمن عرض القوائم المالية ضرورة قيام المنشأة بإعداد قائمة التغير في حقوق المساهمين في نهاية الفترة كقائمة إضافية للقوائم التقليدية وتتكون حقوق المساهمين من:

١- رأس المال.

٢- الاحتياطيات المختلفة.

٣- الأرباح المحتجزة (المدورة).

---

١. الصبان، محمد سمير ور جب السيد راشد - ***مرجع سبق ذكره***، ص١٨٧

٢. الشاهد، محمد سمير - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويحدد في هذه القائمة التغير في حقوق المساهمين وذلك على النحو التالي:([1])

١- يتم البدء بالأرصدة الافتتاحية في بداية السنة بالنسبة لرأس المال، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، الاحتياطي الخاص وأية احتياطيات أخرى، الأرباح المحتجزة في بداية السنة.

٢- يضاف أو يخصم منه زيادة (تخفيض) رأس المال.

٣- تخصم أي استخدامات للاحتياطيات.

٤- يضاف ربح العام.

٥- يوزع صافي الربح القابل للتوزيع على الاحتياطيات والأرباح المقترحة للتوزيع على المساهمين، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وما تبقى من أرباح محتجزة تدور للسنة التالية.

٦- نحصل بإجراء عملية الإضافة أو(الخصم) على أرصدة حقوق المساهمين في نهاية السنة التالية.

ويكون شكل القائمة كما يلي: ([2])

البيان	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطيات أخرى	أرباح محتجزة	إجمالي
الرصيد في ١/١	××	××	××	××	××	××
صافي أرباح العام					××	××
زيادة (تخفيض رأس المال)	××					××
المحول إلى احتياطيات		××	××	××	(××)	
الأرباح المقترح توزيعها					(××)	
الرصيد في ١٢/٣١	××	××	××	××	××	××

٥- <u>الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:</u>

[1]. الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٢٢

[2]. حماد، طارق عبد العال - ***التقارير المالية وأسس الإعداد والعرض***، مرجع سبق ذكره، ص١٨٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمثل القوائم المالية والتقارير مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المصارف وتشمل هذه القوائم كما ذكرنا سابقاً قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق المساهمين.

وبهدف زيادة المنفعة في القوائم السابقة ترفق ببعض من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، إضافة إلى تقرير المراجع الخارجي الذي يعبر عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال والمركز المالي في لحظة معينة، ويجب أن تحتوي هذه الإيضاحات مايلي: (١)

١- النشاط: يشار في هذا البند إلى تاريخ تأسيس المصرف، ورقم القرار الوزاري بتأسيس المصرف، ونوعية النشاط الذي يمارسه، واسم المدينة التي يعمل بها المركز الرئيسي، وعدد الفروع.

٢- السياسيات المحاسبية المتبعة: ومنها:

أ- المعاملات بالعملة الأجنبية: يتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس سعر الصرف للعملات الأجنبية في تاريخ تنفيذ المعاملة المالية. ويتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات من العملات الأجنبية في نهاية السنة على أساس سعر الصرف في نهاية السنة المالية وإظهار الفروق سواء كانت ربحاً أو خسارة في قائمة الدخل ضمن بند أرباح أو خسائر معاملات النقد الأجنبي.

ب- أذون الخزانة: يتم إثبات أذون الخزانة بالقيمة الاسمية، ويظهر خصم الإصدار ضمن الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى، أما في الميزانية فتظهر أذون الخزانة بالصافي بعد استبعاد خصم الإصدار.

ج- تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة: يتم تقييم الاستثمار المالية بغرض المتاجرة على أساس سعر التكلفة التاريخي أو سعر السوق في حالة وجود سوق للأوراق المالية أيهما أقل، أو على أساس سعر التكلفة والقيمة المحسوبة لهذه الأوراق بحسب أحدث القوائم المالية المنشورة للشركات المصدرة لهذه القوائم أيهما أقل، وتكوين مخصص هبوط الأسعار في حالة زيادة التكلفة عن سعر السوق أو القيمة المحسوبة لكل استثمار على حدة.

د- تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ: يتم تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ لكل استثمار على حدة على أساس التكلفة التاريخية، وفي حالة انخفاض هذه الاستثمارات في قيمتها لعدة أسباب منها، الضعف المستمر في المركز المالي للشركة المستثمر فيها، انخفاض قيمة أصول الشركة المستثمر فيها، وجود احتمال تصفية الشركة المستثمر فيها نتيجة تعثرها

---

١. الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالي، طوال فترة المشروع وعدم بدء النشاط الفعلي، فإنه يتم تعديل القيمة الدفترية وتحميل قائمة الدخل بقيمة هذا الانخفاض ضمن بند فروق تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ.

هـ- مخصص القروض (مخصص الديون المشكوك فيها) عن القروض والتسهيلات: يتم تكوين مخصص الديون المشكوك فيها عن القروض والتسهيلات بعد استبعاد القروض والتسهيلات المغطاة بودائع أو ضمانات صادرة عن مصارف خارجية ومجمدة مقابل التسهيلات الممنوحة للعملاء، ويتم تكوين هذا المخصص بالنسب التالية:[1]

١- ١ % للقروض والتسهيلات المنتظمة.

٢- ٢٠ % للقروض والتسهيلات غير المنتظمة دون المستوى.

٣- ٥٠ % الديون المشكوك في تحصيلها

٤- ١٠٠ % الديون الرديئة.

ويتم معالجة الديون المعدومة خصماً من مخصص القروض والتسهيلات، كما يتم إضافة الديون المعدومة المحصلة إلى هذا المخصص.

و- الأصول الثابتة والإهلاك:

يتم اهتلاك الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات الاهتلاك المناسبة لكل أصل على حدة (يشار إلى معدلات الاهتلاك المطبقة) ويتم الإفصاح في الإيضاحات عن تكلفة الأصول الثابتة ومجمع الاهتلاك في بداية الفترة، وكذلك الإضافات والاستبعادات، والرصيد في نهاية الفترة وذلك لكل أصل على حدة، كما يجب الإفصاح عن أية قيود على ملكية الأصول الثابتة إن وجدت.

ز- النفقات الإيرادية المؤجلة: يتم إطفاء النفقات الإيرادية المؤجلة في مدة محددة (٣- ٥ سنوات).

وفي نهاية الفصل ترى الباحثة أن القوائم المالية السابقة الذكر (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق المساهمين، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية) يجب أن تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق مقتضيات الإفصاح المحاسبي وتعبر بصدق ووضوح وبصورة كاملة عن الحقائق الاقتصادية المتعلقة بالمصرف وعملياته مع التقليل قدر الإمكان من مخاطرة الانحياز وسوء التفسير وعدم الدقة والغموض.

[1] . قاسم، عبد الرزاق - ***مرجع سبق ذكره***، ص١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

مفهوم القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: القياس المحاسبي في القوائم المالية

- تعريف القياس المحاسبي.
- معايير القياس المحاسبي.
- قياس عناصر القوائم المالية.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

- تعريف الإفصاح المحاسبي.
- أنواع الإفصاح المحاسبي.
- متطلبات الإفصاح المحاسبي ومشتملاته.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في المصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي(٣٠)

- أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف.
- خلفية عن تطور أنشطة المصارف وحاجتها للمعيار المحاسبي الدولي (٣٠).
- المعيار المحاسبي الدولي (٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.
- معايير كفاية رأس المال في المصارف وفقاً لاتفاقية بازل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

إن هدف المحاسبة الأساسي والنهائي هو توصيل المعلومات المالية والمحاسبية لمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات المالية) الداخليين والخارجيين فالمحاسبة:

(أداة لتقديم معلومات نافعة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، ونجاح المحاسبة في أداء مهمتها متعلق بوصول الرسالة المحاسبية بشكل ينسجم مع أهداف مستخدمي البيانات المحاسبية ويعظم الفائدة المتوقعة).[1]

وقد ركزت جمعية المحاسبين القانونين العموميين الأمريكيين في البيان رقم (٤) الصادر عن هيئة المبادئ المحاسبية **APB** عام ١٩٧٠م على معيار المنفعة فعرفت المحاسبة على النحو التالي: (المحاسبة نشاط خدمي وظيفتها تقديم معلومات كمية ذات طبيعة مالية بالدرجة الأولى عن الوحدات الاقتصادية بهدف أن تكون هذه المعلومات نافعة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي الاختيارات العقلانية بين طرق النشاط البديلة).

وقد أتى في نفس البيان تصنيف المستخدمين للبيانات المحاسبية في فئتين كما يلي:

الفئة الأولى: فئة المستخدمين المباشرين وهم:

ملاك المنشأة، الزبائن والموردين، إدارة المنشأة، العاملون في المنشأة، السلطات الضريبية، المستهلكين.

الفئة الثانية: المستخدمين غير المباشرين وهم:

- المحللون والاستشاريون الماليون.
- أسواق الأوراق المالية (البورصات).
- مشرعو القوانين.
- سلطات الإشراف والتسجيل.
- الصحافة المالية ووكالات الأنباء.
- الاتحادات التجارية.
- النقابات العمالية.

[1] . حلوة حنان، محمد رضوان – ***نظرية المحاسبة***، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال هذا العرض لمستخدمي القوائم المالية يمكن تبرير تعدد وظائف المحاسبة ومجالاتها وتطورها تاريخياً بما يقابل الحاجات المتنامية والمتطورة ويمكن عرض الوظائف كما يلي:([2])

- إثبات علاقة الدائنية والمديونية مع الغير.
- استخراج نتائج الأعمال وتحديد الوضع المالي.
- ممارسة الرقابة الداخلية على حركة الأموال وتقييم الأداء.
- حل مشكلة تعارض المصالح بين إدارة المشروع ومستخدمي البيانات المحاسبية.
- توجيه النشاط الاقتصادي في المجتمع.

فالهدف الأساسي والنهائي للمحاسبة هو التوصيل، والتوصيل الناجح يتم من خلال الإفصاح المحاسبي المناسب والهادف إلى تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات وهذه المعلومات من وجهة نظر مستخدميها تنتج عن عمليات القياس المحاسبي للعمليات والأحداث الاقتصادية والمالية، والقياس السليم والمنطقي هو الذي يعطي نتائج مفيدة في مجالات اتخاذ القرارات وترشيدها فالمحاسبة تؤدي وظيفتها من خلال القياس والإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: القياس المحاسبي في القوائم المالية:

إن عملية القياس بشكل عام هي عملية التعبير عن خاصة ما أو مجموعة خصائص لموضوع القياس بأساليب القياس، فالقياس يقع على موضوع ويستخدم في عملية القياس أدوات هي المقاييس وتتبع أساليب القياس في استخدام هذه المقاييس وذلك بغية الوصول إلى الهدف المرغوب من عملية القياس.([1])

إن وظيفة القياس وظيفة أساسية في شتى العلوم الطبيعية والاجتماعية ومع ذلك بقي فترة من الزمن مهملاً في المحاسبة حتى بدأ المحاسبون مؤخراً بالتصدي لمشكلات القياس المحاسبي ويُعدّ ***MATTESSICH*** في طليعة المحاسبين الذين بحثوا في مشكلات القياس المحاسبي وفيما يلي استعراض لبعض **تعار يف القياس المحاسبي:**

التعريف الأول: القياس المحاسبي هو تقييم الأحداث الناتجة عن أداء نشاط معين والمرتبطة به داخل الوحدة المحاسبية مع بيان أثر تلك الأحداث على قائمتي الدخل والمركز المالي.

التعريف الثاني: يعني تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمنشأة على أن يشمل القياس على عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث.([2])

---

[2] . جركسي، سامر نجيب – ***مرجع سبق ذكره***، ص٥١

[1] . مرعي، عبد الحي والصبان سمير – ***أصول القياس والاتصال المحاسبي***، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٧٢

[2] . بزماوي، محمد – ***القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية***، رسالة ماجستير، حلب ٢٠٠٠، ص ٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية القياس المحاسبي بأنه:

قرن الأعداد بأحداث الوحدة الماضية والحالية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو حالية واستناداً إلى قواعد محددة.([3])

ويعتبر هذا التعريف أشمل التعاريف التي تناولت القياس المحاسبي، وبعد استعراض مفهوم القياس المحاسبي لابد من التعرض إلى القياس المحاسبي في المصارف نظراً لأهميته في بحثنا وسنكتفي هنا بتعريفه علماً أن الباحثة لم تجد تعريفاً للقياس المحاسبي في المصرف في المراجع العلمية المتوفرة وضمن الإمكانيات العلمية المتاحة لذلك تقترح الباحثة التعريف التالي للقياس المحاسبي في المصارف:

التعبير الكمي والنقدي عن الأنشطة والعمليات المصرفية التي يمكن قياسها بمقاييس كمية ونقدية وتحديد أثرها على القوائم المالية، بالاستناد إلى معلومات تاريخية ومستقبلية ووفق المبادئ المحاسبية والتشريعات القانونية والأعراف السائدة.

إذاً الأمر الذي يجب التسليم به هو أن القياس المحاسبي قياس كمي على أساس نقدي وموضوع القياس في نطاق المحاسبة المالية هو:

الأصول – الخصوم – الإيرادات – المصروفات – الأرباح والخسائر– بالإضافة إلى ماتتضمنه قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

ولكي يكون القياس المحاسبي ممكناً للعناصر المذكورة أعلاه والتي تنشأ عن الأحداث الاقتصادية والمالية لابد من وجود خاصية مشتركة بينها جميعاً تكون في الوقت نفسه مستهدفة من عملية القياس وتمكن من اختيار أساس ملائم يؤدي إلى قياسها كمياً.([1])

وكون المحاسبة تهدف إلى إنتاج معلومات اقتصادية مفيدة فإن خاصية القياس هي خاصية اقتصادية وهي القيمة الاقتصادية للأحداث المالية وذلك لعدة أسباب:

- قابلية القياس الكمي بأساس نقدي.
- هي خاصية مشتركة بين جميع الأشياء النافعة التي تضيف الثروة إلى الوحدة الاقتصادية.
- هي مقياس للتضحيات بالأشياء النافعة في سبيل الحصول على أشياء نافعة أخرى.
- ترتبط القيمة الاقتصادية بالندرة النسبية والمنفعة الحاضرة والمستقبلية، كما أنها تمكن من المفاضلة من حيث المنفعة المتوقعة.

---

[3] . مطر، محمد عطية وآخرون – ***مرجع سبق ذكره***،ص ١٠٠

[1] . الصبان، محمد سمير– ***دراسات في الأصول المالية / أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي***، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٦،ص١٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كان المنطق يقتضي بأن يكون القياس المحاسبي في المحاسبة المالية هادفاً لقياس المنفعة الاقتصادية للثروة الخاصة بالوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة وما يطرأ عليها من تغيرات في الفترة نفسها، فإن هذا القياس يستدعي الاسترشاد بمجموعة من المعايير والمنطلقات التي تساعد على اختيار أفضل الأساليب وانتقاء أفضل الأسس واتباع أفضل الإجراءات لتحقيق أهداف القياس.

- معايير القياس المحاسبي:

تمثل المعايير حلقة الربط بين ميكانيكية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج والأهداف المرغوب تحقيقها من القياس.(١) وهذه المقاييس تتلخص في الآتي:

- الموضوعية.
- الملاءمة.
- القابلية للتحقق.
- القابلية للقياس الكمي.

ويضيف البعض معياراً خامساً هو معيار الفائدة.

وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المعايير:

١- معيار الموضوعية:

ليس هناك اتفاق بين المحاسبين على تعريف موحد للموضوعية وفيما يلي استعراض لبعض التعاريف التي تناولت الموضوعية:

- الموضوعية في القياس: تعني عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيداً عن التحيز الشخصي، وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، وذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي تعبير شخصي أو تحيز.(٢)

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على ضرورة استبعاد أي اجتهاد شخصي للقائم بعملية القياس، ومن ثم الانفصال التام بين المقاييس الناتجة وشخصية القائم بعملية القياس، إلا أن هذا الانفصال يعتبر أمراً صعباً وقد يكون مستحيلاً في كثير من الحالات التي تتطلب من المحاسب ممارسة خبرته في علم المحاسبة والاعتماد على تقديره واجتهاده الشخصي.

---

١. **American Accounting Association, *A statement of basic accounting theory,* (A,A,A) , 1966 p7-18**

٢. مرعي، عبد الحي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القياس الموضوعي: وهو نتيجة واتفاق وإجماع بين المحاسبين على موضوع معين، وبمعنى أخر تتمثل في مدى الاتفاق بين المقاييس الناتجة من استخدام نفس نظام القياس بواسطة قائمين بالقياس مختلفين.(٣)

ومن خلال التعريف يتضح أن الموضوعية تتحقق إذا قام شخصان أو أكثر مؤهلان تأهيلاً علمياً ومهنياً بعملية القياس بصورة مستقلة عن بعضهما البعض يحصلان على نفس النتائج، فالموضوعية وفقاً لهذا التعريف ترتبط بصورة مستقلة بإمكانية التثبت وعدم الاختلاف بين المحاسبين، وإمكانية التثبت مفهوم يتعلق بمدى تباين القياسات المحاسبية لظاهرة معينة فكلما قل التباين بين القياسات كلما كان ذلك دليلاً على إمكانية التثبت من هذه القياسات.

- عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية الموضوعية في المحاسبة بأنها:(١)

(البيانات المحاسبية تعد موضوعية إذا توفر لها القابلية للتحقق، عن طريق أدلة الإثبات المتعارف عليها، ومن ناحية أخرى أن تكون خالية من التحيز الشخصي).

يلاحظ أن هذا التعريف يركز على أدلة الإثبات وليس على ذات القياس وتكمن الخطورة هنا في أن دليل الإثبات الذي يقع الاختيار عليه قد يكون فعلاً قابلاً للتحقق منه، إلا أن اختيار هذا الدليل وتفضيله على غيره من الأدلة البديلة قد يعتبر في حد ذاته عملاً غير موضوعي، وأقصى ما يمكن التوصل إليه هو المراجعة والتدقيق للاطمئنان من أن قاعدة القياس التي تم اختيارها قد طبقت بعناية ودون أن يتأثر هذا التطبيق بميول واتجاهات القائم بعملية القياس.

إن مفهوم الموضوعية ومستوى دقة المعلومات المحاسبية ودرجة الثقة بها يختلف باختلاف الأغراض التي تهدف المعلومات المحاسبية إلى تحقيقها، فقد يقوم المحاسب بالقياس استناداً إلى التكلفة التاريخية انسجاماً مع قوانين الضرائب، ولكن هذا القياس يعتبر مضللاً إذا كانت المعلومات ستقدم لاتخاذ القرارات حيث يجب أن يتم القياس على أساس التكلفة الاستبدالية.

٢- معيار الملاءمة:

يعني معيار الملاءمة أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملاءمة للغرض من القياس وتكون هذه المعلومات ملاءمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس، وما طرأ عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة، ويرى البعض أن الملاءمة نوعان هما: (٢)

- الملاءمة العامة للمعلومات المحاسبية: تعني توفير المعلومات لمختلف نماذج القرارات وليس لنموذج معين.

---

٣ . محمد غنيم ،علي رمضان - ***دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة***، دار الحامد، عمان ،١٩٩٧، ص ٧٨

١ . **(AAA) *report of the committee of mangeman accountin* ,1962,p 5**

٢ . بزماوي، محمد - ***رسالة ماجستير سبق ذكرها***، ١٩٩٨ ، ص٤١-٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الملاءمة الخاصة: تعني أن تكون المعلومات ملاءمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم.

مما سبق يتضح أن الملاءمة العامة تعني مجال عمل المحاسب، وهو توفير المعلومات التي تفيد مختلف القرارات، أما الملاءمة الخاصة فترتبط بتأثير المستخدم الذي يستطيع أن يحول المعلومات العامة إلى معلومات تتلاءم مع نموذج قراره.

٣- معيار القابلية للتحقق(القابلية للتطبيق العملي):

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير القياس، لأنه قد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة وتتوفر فيه كل الشروط الموضوعية إلا أنه غير قابل للتطبيق العملي، أو أن تطبيقه محاط بصعوبات لا يمكن تذليلها، أو أن تطبيقه يتطلب تكلفة كبيرة تفوق العائد المتوقع منه وفي هذه الحالة لابد من البحث عن مقياس آخر يمكن تطبيقه عملياً بحيث يحقق التوازن بين تكلفته والمنفعة المتوقعة منه.

٤- معيار القابلية للقياس الكمي:

يعني القياس الكمي تعيين أعداد للأشياء المرغوب في قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد. (١)

ونظراً لتعدد المقاييس الكمية وتنوعها، وتعدد العناصر موضوع القياس، فإن هناك حاجة إلى مقياس كمي عام وموحد يمكن استخدامه على كل هذه العناصر المختلفة، وتعد النقود المقياس العام والموحد للتعبير عن القيمة الاقتصادية في العصر الحديث. وهكذا فإن هذا المعيار يتطلب بأن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية قابلة للقياس الكمي لأنه يضفي عليها قيمة اقتصادية أكثر وضوحاً.

وترى الباحثة على الرغم من أن القياس الكمي يعطي دلالة أكثر وضوحاً ودقة إلا أن الكثير من المعلومات المحاسبية لا يمكن قياسها كمياً قد تكون ذات فائدة كبيرة، لذلك لابد من الاعتماد على المقاييس الكمية كلما أمكن ذلك والاعتماد على المقاييس غير الكمية إذا كانت ذات فائدة ودلالة (خبرة العاملين وقدراتهم).

٥- معيار الفائدة:

ليست المحاسبة هدفاً بحد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات، لذلك لابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية

---

١ . مرعي، عبد الحي وسمير الصبان - ***مرجع سبق ذكره***، ص ٨٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك في شتى مجالات اتخاذ القرارات أو تحديد الأهداف أو توجيه الموارد للوصول إلى الأهداف المرجوة.

- **قياس عناصر القوائم المالية:**

تُصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعاً لخصائصها الاقتصادية وتعرف هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية، فالعناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي الأصول والالتزامات وحق الملكية، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل فهي الإيراد والمصروف.

وتنطوي عملية تقديم هذه العناصر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل على تصنيفات فرعية على سبيل المثال، يمكن تصنيف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها ووظيفتها في المنشأة من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية.

وتعني عملية قياس عناصر القوائم المالية " تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس".[1]

وتجدر الإشارة إلى أننا لن نتعرض لتفاصيل قياس عناصر القوائم المالية في المصارف وذلك لعدم توفر المراجع التي تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل وإنما جاءت متضمنة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الذي تناول القياس والإفصاح المحاسبي في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة وسيتم دراسته بشكل مفصل لاحقاً.

١- قياس عناصر قائمة المركز المالي:

العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي الأصول والالتزامات حقوق الملكية وتعرف هذه العناصر كما يلي: [2]

- الأصل: هو مورد تسيطر عليه المنشاة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينتج عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.
- الالتزام: هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تمتلكها المنشأة والمحتوية على منافع اقتصادية.
- حق الملكية: وهو حق الملاك المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.

---

[1] . حماد، طارق عبد العال - ***التقارير المالية***، مرجع سبق ذكره، ص١٠٨

[2] . المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ، ***مرجع سبق ذكره***، ص ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل البدء بشرح كيفية قياس عناصر قائمة المركز المالي لابد من التعرف على المبادئ المحاسبية التي تحكم الميزانية: (٣)

١- تقييم الأصول الثابتة التي يتم الحصول عليها بقصد الاحتفاظ بها واستخدامها في عملية الإنتاج وليس بقصد بيعها على أساس التكلفة التاريخية.

٢- يتم تقييم الأصول المتداولة على أساس القيمة التي ينتظر تحققها من عملية البيع، ومن أجل ذلك يتم تقييم البضاعة على أساس سعر التكلفة وسعر السوق أيهما اقل.

٣- يتم تقييم الذمم وفق مبدأ الحيطة والحذر الذي يقتضي بأخذ الأرباح المحققة والخسائر المحتملة في الاعتبار دون الأرباح غير المحققة.

- قياس الأصول:

الأصول عبارة عن الوسائل الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية من أجل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية منها وذلك إما باستخدامها في العملية الإنتاجية أو مساعدتها على تحقيق ذلك.

أما مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB عرف الأصول عام ١٩٨٥م كما يلي:

" منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل، وقد اكتسبت الوحدة الاقتصادية حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث أو عمليات تمت في الماضي" .(١)

وتقسم الأصول بشكل عام إلى مجموعتين رئيسيتين وذلك وفق معيار السيولة، ويقصد بالسيولة مدى قابلية الأصل للتسييل أي مدى قابليتها للتحول إلى نقد وهاتان المجموعتان هما:(٢)

١- أصول متداولة أو قصيرة الأجل: وتشتمل هذه الفئة موجودات مثل النقدية وشبه النقدية، وأوراق القبض، والأوراق المالية قصيرة الأجل، المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة، ويطلق على هذا النوع من الأصول مصطلح رأس المال العامل.

٢- الأصول طويلة الأجل: وتقسم هذه الأصول إلى مجموعتين:

- مجموعة الأصول الملموسة: وتشمل الاستثمارات طويلة الأجل، الممتلكات والمباني والمعدات والأراضي، ويلاحظ هذا النوع من الأصول فيما عدا الاستثمارات طويلة الأجل، يتم استهلاكه على مدار العمر الإنتاجي الذي يتجاوز عادة العام الواحد.

---

٣ . ضيف، خيرت وآخرون - ***المحاسبة المالية***، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٨١، ص ٤٣٣

١ . حمادة، رشا - ***القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية***، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، ٢٠٠٢، ص٤٩

٢ . محمد عطية وآخرون - ***مرجع سبق ذكره***، ص ٢٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– مجموعة الأصول غير الملموسة: وتشتمل هذه المجموعة موجودات ليس لهـا كيـان مادي ملموس مثل شهرة المحل، حق الاختراع، حق التأليف والنشر.

ويتم عادة إطفاء هذا النوع من الأصول على مدار العمر الإنتاجي مثله في ذلـك مثـل مجموعة الأصول الملموسة. وهناك عدد من الأسس لقياس الأصول وهي:([3])

١– التكلفة التاريخية: وتمثل التكلفة التاريخية من وجهة نظر المحاسبة، ما يعـادل المقابـل النقدي الذي تم التضحية به في سبيل الحصول على الأصل في زمن الحصول عليه وتعتبـر التكلفة التاريخية مساوية للقيمة الاقتصادية للأصل في وقت الحصول عليه، هذا ويقوم القياس المحاسبي في المحاسبة المالية عموماً على أساس التكلفة التاريخية في إطار مجموعـة مـن الافتراضات والمبادئ المحاسبية.

٢– التكلفة الجارية (قيمة الإحلال): تكلفة الإحلال لأصل معين هي ما يعادل المقابل النقـدي الذي يلزم أن يتم التضحية به في الحاضر في سبيل الحصول على الأصل، وتمثـل التكلفـة الجارية القيمة الاقتصادية للأصل كما تستمد من المنافع الاقتصادية المنتظر الحصول عليهـا منه في المستقبل وهي في تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

٣– القيمة البيعية في التصفية: قد تكون التصفية اختيارية كما قد تكون إجبارية، ولاشـك أن افتراض استمرار الوحدة المحاسبية يتنافى مع قياس القيمة البيعية في التصفية لأصول الوحدة المحاسبية، والقيمة البيعية في التصفية هي مقدار النقدية التي يمكن مقابلها بيع الأصـل فـي الحاضر في ظروف التصفية.

٤– القيمة المتحققة: هي ما يعادل المقابل النقدي الذي يتوقع الحصول عليه من بيع الأصل في ظل استمرار الوحدة المحاسبية بنشاطها، مخصوماً منه ما قد يلزم لجعل الأصل فـي حالـة صالحة للعمل.

٥– القيمة الحالية: حيث يستمد الأصل قيمته من الخدمات الكامنة فيه والتي يتوقع الحـصول عليها في المستقبل في ظل استمرارية الوحدة المحاسبية بممارسة نشاطها العادي.

والتكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً لدى المنشآت المالية عند إعداد القـوائم الماليـة وتستخدم عادة مع أسس قياس أخرى مثلاً: تدرج البضاعة بالتكلفة أوصافي القيمة المتحققـة أيهما أقل وتدرج الأوراق المالية بغرض المتاجرة بالقيمة السوقية.

– قياس الالتزامات:

الالتزام هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سـداده تدفقات نقدية خارجة من الموارد التي تمتلكها المنشأة والمحتوية على منافع اقتصادية.

---

[3] . الصبان، محمد سمير – ***مرجع سبق ذكره***، ص١٥٠–١٥٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنتج الالتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية، لذلك فعلى سبيل المثال ينشأ عند الحصول على سلع أو استخدام الخدمات ذمم تجارية دائنة (ما لم يكن قد تم الدفع عنها مقدماً عند التسليم) كما أن استلام قرض من المصرف يؤدي إلى التزام بإعادة دفع القرض. وتستطيع المنشأة تسديد الالتزام عن طريق التخلي عن موارد تحتوي منافع اقتصادية كامنة من أجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى ويمكن تسديد الالتزام بعدة طرق: (١)

١- الدفع نقداً.

٢- تحويل أصول أخرى.

٣- تقديم خدمات.

٤- استبدال التزام بالتزام آخر.

٥- تحويل التزام إلى حق ملكية.

ويمكن تسديد الالتزام بطرق أخرى مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوقه.

وتُعدّ القيمة الحالية للمبالغ التي يجب دفعها لتسديد الالتزام الأساس الذي يجب اتباعه لقياس وتسجيل الخصوم عند نشأتها.

وتحدد طبيعة الخصم وليست الكيفية التي نشأ بموجبها كيفية قياس قيمته بعد نشأتها، وتصنف الخصوم حسب طبيعتها إلى خصوم نقدية وخصوم غير نقدية. (١)

- قياس الخصوم النقدية بعد نشأتها:

تُعدّ القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر دفعها الأساس الذي ينبغي أن يتبع في قياس الخصوم النقدية المسجلة وإظهارها في القوائم المالية.

وفي حالة الخصوم قصيرة الأجل تتمثل القيمة الحالية في قيمتها الاسمية غير المخصومة أما في حالة الخصوم طويلة الأجل تتمثل القيمة الحالية في المبالغ التي ينتظر دفعها مخصومة إلى التاريخ الجاري على أساس معدل الخصم.

- قياس الخصوم غير النقدية بعد نشأتها:

تُعدّ الأسعار الأصلية التي حددتها الوحدة المحاسبية في العمليات التي نشأت بمقتضاها هذه الخصوم الأساس الذي يجب أن يتبع لقياسها وإظهارها في القوائم المالية حتى يتم سدادها.

- قياس حقوق الملكية:

تُعدّ حقوق الملكية في ظل ما سبق هي فائض قياس الأصول عن قياس الالتزامات، وبالتالي فهي تتضمن الآثار السلبية والايجابية لقياس كلا المجموعتين.

---

١ . حماد، طارق عبد العال - ***التقارير المالية أسس الإعداد والعرض***، مرجع سبق ذكره، ص١٠٤

١ . موقع على الانترنيت - ***القياس والإثبات المحاسبي*** http:// www.soc pa.org.sa /AS/as

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقياس الأصول غير النقدية (الثابتة) بتكلفتها التاريخية في ظل تغير المستوى العام للأسعار يجعلها غير قابلة للتجميع الرياضي وبالتالي ينعكس أثر تجميعها على حقوق الملكية، كما أن أرباح الحيازة المكتسبة وغير المحققة ومن ثم غير المعترف عليها محاسبياً تؤثر على حقوق الملكية.

كما أن قياس الأصول النقدية بقيمتها التاريخية في ظل التقلبات في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى عدم إمكانية قياس أرباح أو خسائر القوة الشرائية لحيازتها ومن ثم ينعكس ذلك على حقوق الملكية، وبالمثل بالنسبة للالتزامات النقدية، ويترتب على ذلك أن حقوق الملكية في ظل الافتراضات والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً تمثل مزيجاً غير متجانس لا يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ القرارات الاقتصادية.(٢)

٢- قياس الإيرادات والمصروفات:

قبل البدء باستعراض الكيفية التي يتم بها قياس الإيرادات والمصروفات لابد من التطرق إلى مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

يتم بموجب هذا المبدأ تحديد إيرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات، على أن يجري الفصل بين إيرادات ومصروفات الفترات المحاسبية المختلفة دون النظر لتاريخ دفع النفقة أو استلام الإيراد، وذلك تطبيقاً لأساس الاستحقاق.

وقد سعى المحاسبون في الوقت الحالي لخلق ربط مقبول إلى حد معين بين إيرادات ومصروفات كل فترة زمنية محاسبية من خلال إيجاد علاقة سببية مقبولة بين طرفيها، فكانت هذه العلاقة:

" **أن المصروفات التي تؤدي إلى خدمات فورية يجب تحميلها (حسمها) للإيرادات التي حققتها، أو كانت سبباً في تحقيقها** ".

ومما تقدم يتضح أن مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصرفات يتطلب تطبيق أساس الاستحقاق، وهذا الأساس يقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب أن تشمل كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة بصرف النظر عما إذا كانت دفعت أما لا، وكذلك بالنسبة إلى الإيرادات التي يجب أن تشمل جميع الإيرادات المكتسبة خلال الفترة سواء حصلت أو لم تحصل.(١)

- قياس الإيرادات:

---

٢ . مرعي، عبد الحي وسمير محمد الصبان - ***مرجع سق ذكره***، ص ١١٦

١ . الحيالي، وليد ناجي وبدر علوان، - ***مرجع سق ذكره***، ص ٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرف الإيراد بأنه إجمالي التدفقات الداخلة التي تؤدي إلى زيادة في إجمالي أصول الوحدة المحاسبية، أو نقص في إجمالي خصومها أو كليهما معاً، وتنتج الإيرادات عادة من:

- بيع السلع.
- تقديم الخدمات للعملاء أو تأجير الأصول .
- بيع أصول المشروع .
- الاستثمار في الأوراق المالية وأوجه الاستثمار الأخرى (فوائد وأرباح).[٢]

ويجب ملاحظة أن أصول الوحدة المحاسبية يمكن أن تزيد بعدة طرق وليست كل زيادة في الأصول سببها تحقيق الإيراد، ومهمة المحاسب التفرقة بين الزيادة في الأصول الناتجة عن زيادة الإيرادات، وتلك التي لا علاقة لها بزيادة الإيرادات.

وعادة يتم قياس الإيراد محاسبياً بالقيمة المتوقع الحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات، ويرى الاقتصاديون أن الإيراد يقاس بالقيمة السوقية للسلع والخدمات أي القيمة الحالية للقيم النقدية المنتظر الحصول عليها من الإيرادات الناتجة عن تبادل المنتجات في الأسواق.

والمقصود بقياس الإيراد تحديد القيمة المضافة لأصول الوحدة المحاسبية أو التخفيض الحادث في خصومها أو كلاهما معاً من العمليات المتعلقة ببيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصولها خلال فترة محاسبية معينة.

ولا يقتصر قياس الإيراد على هذا الجانب فقط، وإنما يشمل التبادل العيني للأصول مع وحدات محاسبية أخرى وما تحققه من زيادة في أصولها من خلال هذه العمليات محسوباً على أساس القيمة العادلة لعملية المبادلة التي حققتها الوحدة المحاسبية في عملية خلق الإيراد.

ومن الضروري في هذا الصدد التمييز بين المكاسب والإيرادات، إذ أن الأول يعني التدفق الداخل للوحدة المحاسبية والمتحقق من الأنشطة العرضية والتي لا تتصف بالتكرار وليس لها علاقة بالنشاط العادي التشغيلي الذي تمارسه الوحدة المحاسبية كالربح الناجم عن بيع الأصول الثابتة.

أما الإيراد فيطلق على ما تحققه الوحدة المحاسبية من عائد نقدي أو عيني عن طريق ما تمارسه من أنشطة عادية.[١]

- قياس المصروفات:

---

[٢] . الحيالي، وليد ناجي - ***المحاسبة المتوسطة / مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي***، دار حنين، عمان،١٩٩٦، ص٤٣

[١] . الحسني، صادق - ***مرجع سبق ذكره***، ص٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدمت لجنة المصطلحات التابعة لمجمع المحاسبين القانونين الأمريكيين AICPA عام ١٩٥٧م تعريفاً للمصروفات مفاده: (أنها جميع التكاليف المستنفذة والتي تم خصمها من إيراد الفترة).

وفي عام ١٩٧٠م قدم مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي FASB تعريفاً للمصروفات جاء فيه:(هي عبارة عن إجمالي النقص في الموجودات أو إجمالي الزيادة في المطلوبات الناتجة عن القيام بنشاط موجه لتحقيق الأرباح. ويتم قياس هذا النقص أو الزيادة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها).

ومن خلال التعاريف السابقة يفهم بأن المصروف هو كل نقص في أصول الوحدة المحاسبية أو زيادة في التزاماتها أو كليهما معاً جراء إنتاج السلع وتأدية الخدمات للغير.

أما الخسائر فهي النقص الحاصل في حقوق الملكية جراء العمليات العرضية أو الفرعية أو نتيجة أي أحداث تؤثر في الوحدة المحاسبية، يستثنى منها المصروفات أو توزيعات الأرباح للمالكين.(١)

ويعتمد الإثبات المحاسبي للمصروفات بتحديد اللحظة الزمنية التي تحقق فيها المصروف، إما لارتباطه مباشرة بإيرادات تحققت أو نتيجة لارتباطه بفترة زمنية معينة.

ومن الأمثلة الواضحة عن ارتباط المصروفات مباشرة بالإيرادات المحققة تكلفة البضاعة المباعة وعمولة رجال البيع إذ أن هذه المصروفات تتحقق محاسبياً في نفس الوقت الذي تم فيه الإثبات المحاسبي لإيرادات المبيعات.

وهناك مصروفات ليس لها علاقة مباشرة بالإيرادات ولكنها ذات علاقة مباشرة بالفترات الزمنية التي يتم خلالها الإثبات المحاسبي للإيرادات، فالمبنى الذي تجرى فيه عملية البيع لا يستهلك في كل عملية بيع مفردة، ولكنه يستهلك فعلياً خلال الفترة الزمنية التي تتحقق خلالها المبيعات، ومما سبق نجد أن المصروفات التي ليست لها علاقة مباشرة بالإيرادات ولكنها ترتبط مباشرة بالفترات التي تحققت فيها الإيرادات هي:(٢)

١- مصروفات تمثل توزيعاً للتكلفة التاريخية أو تكلفة اقتناء الأصول التي تستفيد منها أكثر من فترة محاسبية معينة واحدة (اهتلاك الأصول).

٢- مصروفات تمثل التكاليف التي تتحملها الوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية معينة للحصول على منافع تستنفذ خلال الفترة نفسها مثل المرتبات والأجور ومكافآت الإدارة.

---

١ . مطر، محمد عطية - ***مرجع سبق ذكره***، ص١٩٧

٢ . الربيدي، محمد علي - ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٥٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما تستفيد أكثر من فترة واحدة من المنافع الكامنة في الأصل فإن الإثبات المحاسبي للمصروفات يتم على أساس توزيع التكلفة التاريخية أو تكلفة اقتناء الأصل على الفترات التي تستفيد من منافعه.

أما المصروفات التي تتعلق بتكلفة الحصول على منافع تستنفذ في نفس الفترة فإنه يتعين إثباتها فوراً كمصروفات لتلك الفترة.

وتقاس المصروفات على أساس مقدار النقص أو الزيادة في الخصوم التي تنجم عن بيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحدة المحاسبية وهناك عدة طرق:(٣)

- الأساس الذي يجب أن يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبياً نتيجة لارتباطها المباشر بالإيرادات المحققة خلال فتر زمنية معينة هو التكلفة التاريخية أو تكلفة اقتناء الأصول التي استنفذت أو مقدار الالتزام الذي نشأ خلال الفترة نفسها.
- بينما الأساس الذي يجب أن يتبع لقياس المصروفات المحققة محاسبياً وفقاً لتوزيعها على الفترات التي استفادت من الأصل هو التكلفة التاريخية أو تكلفة الاقتناء، والأساس الذي يجب أن يتبع في قياس المصروفات المحققة محاسبياً فور حدوثها هو سعر أو أسعار المنافع التي تم الحصول عليها.

مما سبق يتضح لنا أن البيانات التي تهتم المحاسبة بتوليدها عن الثروة هي بيانات قياسية (كمية) بصفة عامة واقتصادية على وجه خاص. فالمحاسبة تهتم بقياس الثروة قياساً كمياً بغرض تحديد قيمتها الاقتصادية في لحظة معينة لدى وحدة محاسبية محددة. ولا تقف أهداف المحاسبة فيما يتعلق بالثروة عند حد القياس الكمي، وإنما تمتد لتشمل توصيل نتائج هذا القياس بصورة إعلامية مفيدة إلى من يهمه الأمر عن طريق الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

بقيت المحاسبة حقبة من الزمن أداة لتسجيل العمليات الاقتصادية وتلخيصها وعرضها في تقارير تتضمن الوقائع التاريخية بهدف تقديمها للإدارة أو أصحاب المشروع بصورة سنوية، إلا أن تطور وسائل الإنتاج ومصادر تمويلها قد ساعدا على التمركز وإنشاء وحدات اقتصادية كبيرة، فظهرت الشركات المساهمة التي اعتمدت في تمويل استثماراتها على طرح أسهمها وسنداتها للاكتتاب العام من قبل جميع المساهمين والمقرضين وبالتالي التغير في الشكل القانوني للمنشأة مما انعكس على تطوير وظائف المحاسبة التقليدية.

فبينما لعبت المحاسبة سابقاً ولا تزال تلعب دور الحارس الأمين على أصول المشروع، أصبحت أداة فعالة في اتخاذ القرارات من خلال المعلومات التي تقدمها، بعد معالجتها وفق

---

٣ . موقع على الانترنيت – ***القياس والإثبات المحاسبي*** / http:// www.soc pa.org.sa /AS/as

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام محاسبي يصمم بشكل يلائم طبيعة عمل المشروع وأهدافه بحيث تكون مدخلاته الأحداث والعمليات الاقتصادية ومخرجاته المعلومات ضمن القوائم المالية الخاصة بالمشروع (الإفصاح المحاسبي)، أي أنه إلى جانب اعتبار المحاسبة كأداة لخدمة أصحاب المشروع أصبحت تسعى إلى حماية ذوي المصالح في المشروع كالمساهمين والمصارف والموردين والمؤسسات الحكومية. فأضيفت بذلك وظيفة جديدة هي (خدمة المجتمع) سواء المجتمع المالي الاستثماري أو المجتمع ككل الذي ترعى الدولة مصالحه بالرقابة والإشراف والتوجيه.

وبناء عليه فمن الطبيعي أن تحاول المحاسبة أن تتلاءم والحاجات المختلفة لمتخذي القرار المتعددين في المجتمع، بحيث لا يمكن الفصل بين المحاسبة وأهداف مستخدمي البيانات المحاسبية مما أدى إلى التركيز على عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية ذات منفعة لهذا المستثمر لذلك اقتضى التحليل العلمي للإفصاح التعرض لتعريفه وتطوره التاريخي.

- **تعريف الإفصاح المحاسبي:**

يهدف التعريف أساساً إلى إرساء معنى المصطلح المراد تعريفه لتكوين لغة دقيقة مشتركة تساعد على تبادل الآراء وتطوير العلم. وبالرجوع إلى مؤلفات متعددة تم الوصول إلى عدة تعاريف سيتم عرضها ومناقشتها بهدف الوصول إلى ماهية وجوهر الإفصاح.

فقد عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: (بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها).[1]

وعرف الإفصاح المحاسبي كما يلي: (إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل).[2]

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: (شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية).[3]

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: (تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد).[4]

---

[1] . الصبان، محمد سمير – ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٤٥

[2] . الحيالي، وليد ناجي – ***مرجع سبق ذكره***، ص٣٧١

[3] . الشيرازي، مهدي عباس – ***نظرية المحاسبة***، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ،١٩٩١، ص٣٢٢

[4] . حنان، رضوان حلوة – ***مرجع سبق ذكره***، ص٢١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها. فالتعريف الأول أظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات، أما التعريف الثاني فقد ركز على المعلومات الضرورية فقط.

ولم يوضح التعريفان الأول والثاني طبيعة مستخدم المعلومات، فالمستفيدين من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الثالث) أي أن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – قائمة التدفقات النقدية).

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم. فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات تنظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصلحته.

– أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادراً ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالباً ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، ويمكن القول إن أنواع الإفصاح المحاسبي هي:([1])

– الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ لكن مفهوم الكمال غير ممكن حالياً .

[1] . بزماوي، محمد – ***مرجع سبق ذكره***، ص٥٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

– الإفصاح الكافي: يشير الإفصاح الكافي إلى الحد الأدنى الواجب إشهاره من المعلومات.

– الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة المنشأة.

– الإفصاح الوقائي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

– الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية.

نلاحظ مما سبق أن الإفصاح الكامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين. ولكن بالنسبة للإفصاح التثقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعاً للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.

– متطلبات الإفصاح ومشتملاته:

١– السياسات المحاسبية:

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

٢– الأطراف والصفقات الهامة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

٣- الأحداث اللاحقة:

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالباً ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم بالفترة اللاحقة.

وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

٤- الشكوك حول استمرار المنشأة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لانهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار المشروع، أو أن هناك شكوكاً حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

٥- الالتزامات المحتملة:

تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلاً عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءاً من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيداً في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.(١)

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في المصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٣٠):

١ . الشاهد، سمير محمد وطارق عبد العال حماد - ***مرجع سبق ذكره***، ص٥٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أهمية الإفصاح في المصارف: [٢]

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP). وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.

ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات المالية والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها.

ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً.

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.

وفي هذا الإطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للمصارف، أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي (IAS 30) المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها. ويعود إصدار اللجنة لهذا المعيار لما تمثله المصارف من قطاع هام ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية

---

[٢] . موقع على الانترنيت – ***الإفصاح المحاسبي في المصارف*** / http:// www.amf.org.ae/ vArabic/storge/other

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمصارف إلى معلومات موثوق بها وقابلة للمقارنة تساعدهم في تقييم مراكزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.

ولتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للمصارف يجب مراعاة التقييد بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في المصارف، ومن هذه المعايير:

١- معيار الودائع: ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بودائع العملاء في المصارف، وكذلك متطلبات العرض والإفصاح لبيانات الودائع.

٢- معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء: ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كذلك متطلبات العرض والإفصاح العام للتغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء.

٣- معيار العملات الأجنبية: ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمعاملات المرصدة بعملة أجنبية والمعالجة المحاسبية للعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية.

٤- معيار الموجودات الثابتة التي حصل عليها المصرف استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في المصرف وحيازة العقارات والموجودات الأخرى، وكذلك يحدد متطلبات العرض والإفصاح لهذه الموجودات.

٥- معيار العرض والإفصاح العام: ويحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات الحسابية للمصارف المعدة لأغراض النشر. ويتضمن هذا المعيار اعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في البيانات الحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى، كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراعاة المعايير الأخرى فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية.

حيث يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة.

وللمصارف والمؤسسات المالية طبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، وبالتالي العوائد والمخاطر التي تتعرض لها، مما دفع لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار مستقل للإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة هو المعيار رقم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، ولقد انتشرت ظاهرة التزام المصارف بمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام للأسباب التالية:[١]

أ- إصدار الدول لمجموعة من التشريعات لضمان حقوق المودعين حيث لم يعد لهذه المصارف مبررات للتهرب من الإفصاح بحجة حماية مصالح المودعين.

ب-التزام المصارف بالخضوع إلى اللوائح التي تصدرها سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة.

ج- قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

٢- خلفية عن تطور أنشطة المصارف وحاجتها إلى المعيار المحاسبي الدولي (٣٠):

لقد شهدت الصناعة المصرفية خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات كثيرة حيث ترتب على العالمية والتحرر من القيود أن أصبح العالم بأسره وحدة واحدة، ولم تعد هناك حواجز فيما بين الأسواق في مختلف بلدان العالم وقد ترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في سبيل البحث عن مصادر جديدة للدخل فقد وجدت المصارف نفسها مضطرة إلى السعي الحثيث نحو تقديم خدمات ومنتجات مصرفية حديثة والعمل على الانتشار في مختلف مناطق العالم.[١]

ونتيجة لهذه المنافسة ظهرت أنواع جديدة من الخدمات والعمليات التي تقوم بها المصارف عالمياً وظهر مفهوم الصيرفة الشاملة، حيث أدى ذلك إلى توسع عمليات المصرف لتشمل العمليات التالية:

---

[١] . قاسم، عبد الرزاق - ***مرجع سبق ذكره***، ص١

[١] . الشاهد، سمير محمد - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٨٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

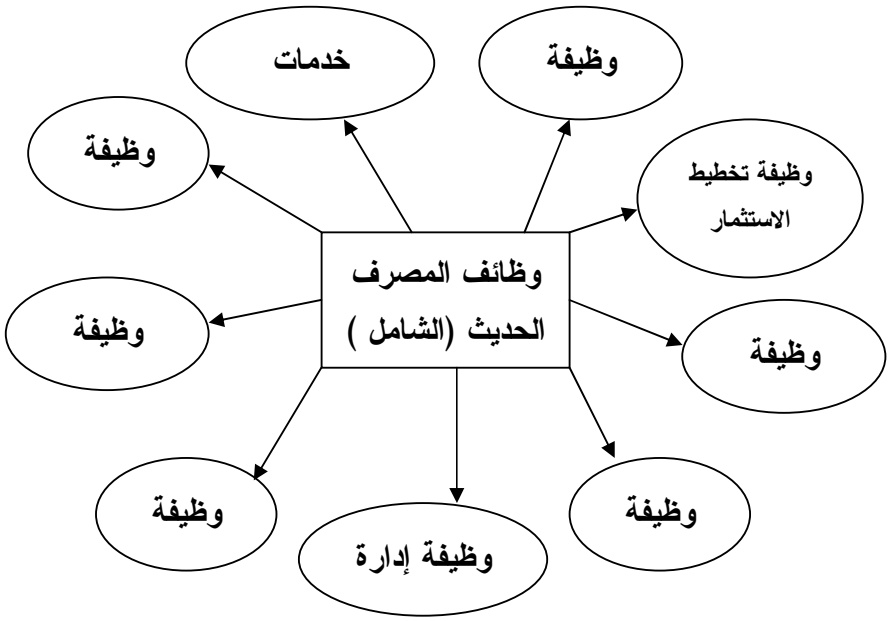

وعلى الرغم من أنه قد روعي لدى تصميم المنتجات المصرفية المستحدثة أن تساعد على تخفيض المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف، إلا أن الممارسة العملية أثبتت أنه في كثير من الأحوال ترتب على هذه المنتجات زيادة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وأصبحت أصول المصرف تتعرض للأنواع التالية من المخاطر:

- **مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد.

ويقوم المصرف باتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلى خفض الخطر الائتماني إلى الحد الأدنى:([1])

- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والمصارف قبل التعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلق بذلك.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي تنشأ في حال تعثر المصارف أو العملاء.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والمصارف بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.

[1] . الشاهد، سمير محمد – ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٩٩-٣٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توزيع محفظة القروض والسلفيات والأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

– **مخاطر سعر الصرف للعملات:** نظراً لتعامل المصرف في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه، فإن هذا الأمر قد يعرضه لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولأغراض تخفيض تلك المخاطر فإن المصرف يراعي التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي.

– **مخاطر السيولة:** وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع المصرف تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المصرف عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

– **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، وتولد معظم عناصر قائمة المركز المالي إيرادات وتكاليف تكون مرتبطة بأسعار الفائدة، وأن مراقبة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.(٢)

ونظراً لأهمية موضوع الإفصاح فقد أصدرت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨م ورقة تحت اسم الإفصاح المالي في المصارف، خلصت إلى أن الإفصاح المالي من شأنه التغلب على جانب من نقاط الضعف القائمة في القطاع المصرفي لدى العديد من المناطق مثل اليابان وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث أن الشفافية تساهم في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وذلك بما ينعكس ايجابياً على الأسواق المالية وهو الأمر الذي يتطلب معايير خاصة للإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية.

كما كان للجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولي دور هام في مجال الإفصاح في المصارف، حيث أن المبادئ الأساسية التي أصدرتها لتحقيق رقابة مصرفية فعالة قد تضمن أحدها ضرورة أن تتحقق السلطات الرقابية من اتباع المصارف السياسات المحاسبية المناسبة.

كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في المصارف تشتمل على الإفصاح عن المتاجرة في أنشطة المشتقات المالية وغيرها من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بشكل مناسب مثل كيفية قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يمكن مستخدمي القوائم المالية

---

٢ . حماد، طارق عبد العال – ***تقييم أداء البنوك التجارية***، مرجع سبق ذكره، ص ٧١-٩١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من تقييم قدرة المصرف في إدارة الأنواع المختلفة من المخاطر، ونتناول فيما يلي أهم التوصيات التي وردت في تقارير لجنة بازل بشأن الإفصاح المحاسبي:(١)

- يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف، وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف، وتشتمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ذلك بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة، كما يتعين على المصرف الإفصاح عن كيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية.
- بجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة المصرف في تحقيق إيراداته.
- بجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر الهامة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة المصرف بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المتحققة منها.
- يجب أن يغطي الإفصاح كلاً من المعلومات الكمية والنوعية.

واتساقاً مع هذا التوجيه فقد ألزمت معظم السلطات الرقابية في العالم المصارف الخاضعة لرقابتها بضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. كما أصدر بعضها قواعد بشأن كيفية إعداد القوائم المالية بما يتماشى مع تلك المعايير.

وقد قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في عام ١٩٨٩م بإصدار المسودة الإيضاحية رقم (٣٤) التي تطرقت إلى الافصاحات في البيانات المالية الخاصة بالمصرف.

وقد عكست هذه المسودة نتائج مناقشات مع لجنة بازل ومع الممثلين عن القطاع المصرفي، وأعقب ذلك موافقة مجلس لجنة المعايير المحاسبية الدولية على المعيار المحاسبي رقم الدولي (٣٠) وموضوعه الإفصاح في البيانات المالية الخاصة في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

ويناقش هذا المعيار الافصاحات الخاصة بالبيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة والمشار إليها بعبارة مصرف، ويشجع هذا المعيار معدي القوائم المالية على إظهار كافة الافصاحات عن البيانات المالية التي تتناول الأمور الإدارية والرقابية، والضبط الداخلي فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطر المصرفية.(١)

٣- المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة:

---

١ . قاسم، عبد الرزاق - ***مرجع سبق ذكره***، ص ٥

١ . العربيد، عصام فهد - ***دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات***، دار الرضا للنشر دمشق، ٢٠٠١، ص٢٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحتوي المعيار المحاسبي رقم الدولي (٣٠) على متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، كما يتضمن المعيار تعريفاً واسع المجال عن مصطلح (مصرف) وهو يغطي المنشآت التالية (سواء كان يحتوي اسمها على كلمة مصرف أم لا):

١- المؤسسات المالية.

٢- أي منشأة يكون من بين أنشطتها الأساسية قبول الودائع واقتراض الأموال بقصد الإقراض أو الاستثمار.

٣- المنشآت التي تدخل في نطاق الصيرفة والأنشطة المشابهة.

وتختلف أنشطة المصارف كثيراً عن أنشطة المنشآت التجارية الأخرى، ويكون للسيولة والقدرة على الدفع أهمية كبيرة، لهذا فإن وضع التقارير المالية سوف يكون ذا طبيعة خاصة بها، ووفقاً لهذه الطبيعة الخاصة فإن المعيار الدولي قد وضع بعض متطلبات الإفصاح الخاصة بالمصارف والتي قد تبدو للبعض أنها غير معتادة، كما أن البعض الأخر قد ينظر إليها على أنها مغالاة ولا ضرورة منها ومع ذلك فإن هذه الإفصاحات قد أصبحت ملزمة للمصارف مع الأخذ بالحسبان السمات الخاصة بعمليات المصرف والدور الذي تلعبه في الحفاظ على ثقة العامة في النظام المالي للبلد من خلال علاقتها الوثيقة مع السلطات النظامية (المصرف المركزي في الدولة) والحكومة، بالإضافة إلى ذلك فإن المصرف إلى جانب تعرضه لمخاطر السيولة فإنه يتعرض أيضاً لمخاطر تنشأ نتيجة لتقلبات العملة وتحركات سعر الفائدة والتغيرات في الأسعار السوقية وفشل المنشآت النظيرة، ولا تقتصر المخاطر على الأصول والخصوم المدرجة في الميزانية ولكنها تمتد أيضاً إلى البنود خارج الميزانية (والتي يعمل لها قيود نظامية مثل الالتزامات المحتملة ومقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية) وهكذا فإن هناك ضمانات معينة للإفصاح ترتبط بالبنود خارج الميزانية.

أولاً: نطاق المعيار:

١- يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة ويشار إليها فيما بعد بالمصارف.

٢- لأغراض هذا المعيار فإن مصطلح (مصرف) يتضمن كافة المؤسسات المالية التي يكون أحد أنشطتها الرئيسية قبول الودائع والاقتراض من الغير بهدف الإقراض والاستثمار وكذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تعمل في نطاق الأعمال المصرفية أو الخاضعة لتشريعات مماثلة لهـا. ويـسري هـذا المعيار على مثل هذه المنشآت سواء أكانت كلمة (مصرف) موجودة في اسمها أم لا.

٣- تختلف العمليات التي تزاولها المصارف عن الأنشطة والعمليات التي تزاولها المنـشآت الأخرى، وبالتالي تختلف المتطلبات المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير عن تلك المتطلبـات الخاصة بالمنشآت الأخرى، لذا فإن هذا المعيار يحدد المتطلبات الخاصة للمصارف، كما أنـه يشجع على تقديم إيضاحات بالقوائم المالية تتناول أموراً مثل السيولة والمخاطر وكيفية الرقابة عليها.

٤- يطبق هذا المعيار على القوائم المالية لكل مصرف.

ثانياً: خلفية عن المعيار:

١- يحتاج مستخدمو القوائم المالية للمصرف إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلاً عن قابليتها للمقارنة وذلك لكي تساعدهم في تقييم أداء المصرف ومركزه المالي، كمـا أنهـا تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أنهم يحتاجون أيـضاً إلـى معلومـات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التي يزاولها المصرف بصورة أفضل.

ويحتاج مستخدمو القوائم المالية لمثل هذه المعلومات حتى وإن كـان المـصرف خاضـعاً لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها المعلومات والبيانات ولا تكون متاحة دائماً للجمهور، وبناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات في القوائم المالية للمصرف شاملة إلـى درجـة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

٢- يهتم مستخدمو القوائم المالية بما يتمتع به المصرف من درجة سيولة وقدرة على الوفـاء بالديون وبيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية المصرف وكذلك التي لا تظهر بالميزانية، وتشير السيولة إلى وجود أموال كافية لمواجهـة طلبـات الـسحب مـن المودعين وكذلك مواجهة الارتباطات المالية الأخرى عند استحقاقها، كما تـشير إلـى قـدرة المصرف على الوفاء بالديون إلى درجة زيادة الأصول عن الالتزامات وبالتالي إلـى مـدى كفاية رأس مال المصرف. ويتعرض المصرف إلى مخاطر عديدة ويمكن أن ينعكس أثر هذه المخاطر على القوائم المالية غير أن مستخدمي هذه القوائم المالية يتفهمـون هـذه المخـاطر بصورة أفضل إذا قدمت الإدارة إيضاحات بالقوائم المالية تصف فيها الطريقـة التـي تـدير وتراقب بها المخاطر المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها المصرف.(١)

ولقد ركز المعيار على المواضيع التالية:

---

١ . المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية - ***المعيار المحاسبي رقم (٣٠)***، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٩، ص٥٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **السياسات المحاسبية:**

تعتمد المصارف أساليب مختلفة لإقرار وتقييم البنود المكونة للقوائم، لذلك يجب الالتزام بالمعيار المحاسبي الأول المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، والذي يسمح لمستخدمي المعلومات المالية بمعرفة الأسس المعتمدة لإعداد القوائم المالية.(٢)

وتبعاً لذلك يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تعالج البنود التالية:

١- الإقرار بأنواع الدخل الرئيسية: وتشمل الأنواع المختلفة الرئيسية للدخل في المصارف على إيراد الفائدة، رسوم الخدمات والعمولة، نتائج التداول، ويفصح عن كل نوع من هذه الدخول بشكل منفصل إضافة إلى الإفصاح عن مصادر الدخل حسب القطاع وفق المعيار المحاسبي الدولي (١٤) الخاص بإظهار المعلومات طبقاً للقطاعات ويوجب المعيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالأنواع الأساسية للدخل مثل:

- الاعتراف بدخل الفائدة ومصروفات القروض على أساس زمني مع الأخذ بالاعتبار تداول رأس المال الأصلي والمعدل القابل للتطبيق، أما بالنسبة للدخول والأتعاب الأخرى فيتم الاعتراف بها عند تحققها.
- إيقاف الاعتراف بالفائدة المستحقة على القروض المشكوك في تحصيلها إذا كانت الإدارة ترى أنه من غير المحتمل إعادة سداد هذا القرض وفقاً لشروط الاتفاق أو عندما يمر على تاريخ استحقاق رأس المال الأصلي والفائدة أكثر من (٩٠) يوماً.

٢- تقييم الاستثمارات المتداولة وتقييم الأوراق المالية: يجب على المصرف إظهار القيمة العادلة لكل فئة من موجوداته أو التزاماته المالية كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض) والمعيار المحاسبي رقم ٣٩ الدولي (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، ويشترط المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) أربع مجموعات لموجوداته المالية:(٣)

- القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعماله المعتادة.
- الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- الموجودات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.
- الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

٣ - التمييز فيما بين العمليات والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها أصول وخصوم في الميزانية وتلك العمليات والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها التزامات طارئة وتعهدات

---

٢ . العربيد، عصام فهد - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٣٤

٣ . المعايير المحاسبية الدولية- **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٥٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محتملة بما في ذلك البنود خارج الميزانية وعلى سبيل المثال: الإفصاح عن القروض والسلفيات التي تقدم للعملاء والتي لم تستخدم حتى نهاية العام، وكذلك التسهيلات غير المستخدمة (غير قابلة للإلغاء) والتي لا يمكن إلغاؤها بإرادة منفردة من المصرف ويتم الإفصاح عن كل ما سبق على أنه التزامات.

٤- الأسس المعتمدة لتحديد الخسائر من القروض والسلفيات والإجراءات المتبعة لمعالجة الديون غير القابلة للتحصيل.

٥- الأسس المعتمدة لتحديد الأعباء على المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.

٢- <u>قائمة الدخل:</u>

يجب على المصرف عرض قائمة الدخل التي تظهر الإيرادات والمصروفات تبعاً لطبيعتها، والإفصاح عن مبالغ بنودها الرئيسية.

وبالإضافة إلى متطلبات معايير المحاسبة الدولية الأخرى، فإن الافصاحات في قائمة الدخل والبيانات الإيضاحية يجب أن تتضمن حكماً وليس حصراً البنود التالية:

- الفوائد والإيرادات المماثلة.
- أعباء الفوائد والأعباء المختلفة.
- الأرباح الموزعة.
- الرسوم والعمولات المحصلة.
- الرسوم والعمولات المدفوعة.
- الأرباح الصافية الناتجة عن الأوراق المالية المتداولة.
- الأرباح الصافية الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية.
- إيرادات الاستثمار الأخرى.
- خسائر القروض والسلفيات.
- مصاريف الاستثمار الأخرى
- الإيرادات التشغيلية الأخرى.
- المصاريف التشغيلية الأخرى .

يتم إظهار كل من الإيرادات والمصاريف على حدة، ليتمكن مستخدمو القوائم المالية من تقييم أداء المصرف، ويجب عدم إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل، باستثناء تلك المأخوذة من باب الاحتياط، ويجب عدم إجراء مقاصة لمبلغ أي أصل أو التزام ما لم يوجد حق قانوني وكانت عملية التقاص تمثل التوقعات من حيث الأصل أو سداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الالتزام. ويفضل أن تقدم إدارة المصرف تعليقاً حول معدلات الفائدة، ومتوسط الأصول التي تكسب فائدة ومتوسط الالتزامات التي تدفع عنها فائدة للفترة.

وتقوم الحكومات في بعض الدول بتوفير الدعم لإيجاد تسهيلات ائتمانية بنسب فائدة أدنى من تلك الموجودة في السوق، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن مثل هذه الإيداعات والتسهيلات وتأثيرها على صافي الدخل.(تم شرح مكونات قائمة الدخل بالتفصيل في الفصل الثاني)

٣- <u>الميزانية العمومية:</u>

يجب على المصرف أن يقدم ميزانية عمومية تجمع الأصول والالتزامات، وإن الأسلوب الأكثر فائدة لتصنيف أصول والتزامات المصرف هو تجميعها حسب طبيعتها ثم إدراجها بالترتيب النسبي لسيولتها، وهذا يمكن أن يمثل استحقاقها بشكل عام، ولا تعرض البنود الجارية أو غير الجارية بشكل منفصل لأن أغلبية أصول والتزامات المصرف يمكن تحققها في المستقبل القريب.

إضافة إلى متطلبات المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، يجب أن تضم الافصاحات في الميزانية العمومية أو إيضاحات القوائم المالية مايلي، ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة:([1])

<u>الأصول:</u>

- النقدية والأرصدة في المصرف المركزي.
- سندات الخزينة والسندات الأخرى القابلة للخصم لدى المصرف المركزي.
- الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية الأخرى المحتفظ بها لأغراض التداول.
- الإيداعات والقروض والسلفيات الأخرى المقدمة للمصارف الأخرى.
- إيداعات سوق المال الأخرى.
- القروض والسلفيات المقدمة للعملاء.
- الأوراق المالية والاستثمارات.

<u>الالتزامات:</u>

- الإيداعات من المصارف الأخرى.
- إيداعات أخرى من سوق المال.
- المبالغ المستحقة لمودعين آخرين.
- شهادات الإيداع.
- الكمبيالات والالتزامات الأخرى المثبتة بسندات.

[1] . الزرير، رانيا محمد نزيه - ***الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل معيار المحاسبي الدولي (٣٠)***، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٥ ، ص١٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأموال المقترضة الأخرى.

ويجب عدم إجراء مقاصة بين أي أصل أو التزام يظهر في الميزانية من خلال طرح التزام أو أصل آخر منه ما لم يكن هناك حق قانوني يسمح بذلك وكانت عملية المقاصة تمثل التوقعات من حيث تحقق الأصل أو سداد الالتزام.

ويجب التمييز بين الأرصدة لدى مصارف أخرى والأرصدة لدى أجزاء أخرى من سوق المال ومن مودعين آخرين، لأن ذلك يعطي فهماً أعمق لعلاقات المصرف مع المصارف الأخرى وسوق المال ومدى اعتماده عليها، لذلك يجب على المصرف أن يفصح بشكل منفصل كما يلي:

- الأرصدة لدى المصرف المركزي.
- الإيداعات لدى المصارف الأخرى.
- إيداعات في سوق المال الأخرى.
- الودائع من المصارف الأخرى.
- إيداعات من سوق المال الأخرى.
- الإيداعات الأخرى.

ويجب التمييز بين الأوراق المالية المشتراة بهدف التوظيف المؤقت، والأوراق المالية المشتراة بهدف الاستثمار طويل الأجل، ويتم الإفصاح عن القيم السوقية للأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٥) المتعلق بمحاسبة الاستثمارات.(تم شرح مكونات قائمة المركز المالي بالتفصيل في الفصل الثاني).

٤- <u>الأمور الطارئة والارتباطات بما في ذلك البنود خارج الميزانية</u>:

تدخل الكثير من المصارف في معاملات لا يتم الاعتراف بها في الوقت الحاضر كأصول والتزامات في الميزانية العمومية إلا أن هذه المعاملات ينشأ عنها بنود طارئة وارتباطات ومثل هذه البنود خارج الميزانية تمثل عادة جزءاً هاماً من أعمال المصرف التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مستوى المخاطرة التي يتعرض لها المصرف، فيمكن أن تزيد هذه البنود أو تقلل من المخاطر الأخرى، ويمكن أن تنشأ البنود خارج الميزانية من العمليات التي تتم نيابة عن العملاء أو من عمليات المصرف نفسه.

ويحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى معرفة الأمور الطارئة والعلاقات المصرفية غير القابلة للإلغاء بسبب تأثيرها على السيولة واحتمال حدوث خسائر، كما يطلبون أيضا معلومات كافية حول طبيعة ومبلغ العمليات خارج الميزانية التي أجراها المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب على المصرف الإفصاح عن الأمور الطارئة والارتباطات اللاحقة لتاريخ الميزانية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٠) الخاص في الالتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وأن تتضمن المعلومات التالية:[١]

١- طبيعة ومبلغ الارتباطات لمنح التسهيلات والائتمان والتي تكون غير قابلة للإلغاء، لأنه لا يمكن للمصرف إلغاؤها أو الرجوع عنها بإرادته دون التعرض لمخاطر العقوبات والغرامات.

٢- طبيعة ومبلغ الأمور الطارئة والارتباطات الناشئة خارج الميزانية بما في ذلك التي تعود إلى:

- بدائل الائتمان المباشرة، وتشمل ضمانات عامة عن المديونية، قبولات مصرفية، واعتمادات مصرفية، وضمانات مالية للقروض والأوراق المالية.
- الأمور الطارئة والالتزامات العائدة لبعض العمليات، بما في ذلك كفالات الإنجاز وكفالات المناقصات، والضمانات وخطابات الاعتماد الخاصة ببعض المعاملات المحددة.
- الالتزامات التجارية الطارئة قصيرة الأجل تصفى ذاتياً، تنشأ عن حركة البضائع مثل الاعتمادات المستندية عندما تكون البضاعة المشحونة موضوعة كضمان.
- اتفاقيات البيع وإعادة الشراء التي لا يتم إظهارها في الميزانية العمومية.
- البنود العائدة للفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك عمليات المبادلة، وعقود الخيارات والعقود المستقبلية.

٥- <u>استحقاق الأصول والخصوم</u>:

تعد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات وإمكانية استبدالها عند استحقاقها بتكلفة وبفائدة معقولة من أهم النقاط التي يجب الإفصاح عنها وذلك لأنها تقدم نظرة شاملة عن سيولة المصرف وتعرضه للتغيرات في معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات.

إن تواريخ الاستحقاق التي تطبق على الأصول والخصوم تختلف من مصرف إلى آخر وقد أعطى المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩) أمثلة عن الفترات التي تستخدم في الواقع العملي وهي كالتالي:

- حتى شهر واحد.
- من شهر إلى ثلاثة أشهر.
- من ثلاثة أشهر إلى عام.
- من عام إلى خمسة أعوام.
- من خمسة أعوام فأكثر.

---

[١] . العربيد، عصام فهد - ***مرجع سبق ذكره***، ص ٢٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب أن تكون فترات الاستحقاق التي يتبعها المصرف متماثلة للأصول والخصوم، لأن هذا يضمن تنظيم تواريخ الاستحقاق ويؤدي إلى إظهار موقف السيولة بصورة واضحة، ويعتبر تحليل الأصول والخصوم تبعاً للفترات المتبقية حتى تاريخ سدادها من أفضل الأساليب لتقييم السيولة.([1])

٦- <u>تركيز الأصول والخصوم أو البنود خارج الميزانية:</u>

على المصرف الإفصاح عن أي تركيزات كبيرة للأصول والخصوم أو البنود خارج الميزانية. لأن عمليات الإفصاح هذه عبارة عن وسائل تمكن من تحديد المخاطر المحتملة والكامنة والتي تؤثر على تحقق الأصول والالتزامات للمصرف.

ويمكن الإفصاح عن أي تركيز في الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية كما يلي:

- عن طريق المناطق الجغرافية مثل دول معينة أو مجموعة من الدول أو أقاليم داخل الدولة.
- عن طريق مجموعات العملاء مثل الحكومات والهيئات العامة والمشروعات التجارية.
- عن طريق قطاعات الصناعة مثل صناعي، تجاري، عقاري، زراعي....إلخ
- أي تركيزات أخرى للمخاطر يكون من المناسب الإفصاح عنها بواسطة المصرف.([2])

٧- <u>خسائر القروض والسلفيات:</u>

في السياق العادي لأعمال المصرف، من المحتمل أن يتكبد المصرف خسائر على القروض والسلفيات والتسهيلات الأخرى نتيجة تحولها إلى مبالغ غير قابلة للتحصيل جزئياً أو كلياً، وتعتبر هذه المبالغ كمصروفات يتم تنزيلها من الفئة المناسبة من القروض والسلفيات كمخصص للخسائر والقروض والسلفيات، ويعتمد تقدير مبلغ الخسائر المتوقعة على حكم إدارة المصرف، ومن الضروري أن تعتمد الإدارة نفس الأساليب في كافة الفترات المحاسبية لتحديد مبالغ هذه الخسائر.

ويحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى معرفة مدى تأثير الخسائر الناجمة عن القروض والسلفيات على الأداء والوضع المالي للمصرف، لأن ذلك يساعدهم على الحكم في مدى فاعلية استخدام المصرف لموارده، وعلى المصرف أن يوضح مايلي:

- السياسة المحاسبية التي تظهر الأساس المعتمد لتحديد القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل واعتبارها كمصاريف وشطبها.
- تفاصيل عن حركة المخصصات على القروض والسلفيات خلال الفترة.
- المبلغ الإجمالي لمخصصات الخسائر على القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية.

---

[1]. سعيد، أسامة – **المصارف السورية العامة وغياب الإفصاح الفعلي عن البيانات المالية ....إلى متى ؟** الاقتصادية، العدد ٢٨٠، ٢٠٠٧/١/٢٨.

[2]. حماد، طارق عبد العال – ***تقييم أداء البنوك التجارية***، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– المبلغ الإجمالي الظاهر في الميزانية للقروض والسلفيات التي لم يحسب عليها فوائد لوجود شكوك في تحصيلها ويشار إليها في بعض الدول بأنها فوائد معلقة أو فوائد مجنبة، وكذلك الأساس المستخدم لتحديد المبلغ المحمل على القروض والسلفيات.

٨- المخاطر المصرفية العامة:

وفقاً للتشريعات أو الظروف البيئية المحلية، فإن المصرف قد يحتاج إلى تقدير مبلغ معين كل عام يخصص لمواجهة المخاطر المصرفية العامة مثل الخسائر المستقبلية أو مخاطر أخرى لا يمكن التنبؤ بها، بالإضافة إلى مخصص القروض والسلفيات الذي سبق توضيحه، كما يطلب من المصرف تخصيص مبالغ معينة لمواجهة الأمور الطارئة إضافة إلى المبالغ التي يتم حسابها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٠) الخاص بالظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، ويجب التعامل مع المبالغ التي خصصت لمواجهة المخاطر المصرفية على أنها متعلقة بالأرباح المحتجزة وأن أية أرصدة مدينة تنتج عن تخفيض هذه المبالغ يجب أن تعاد إلى الأرباح المحتجزة ويجب ألا تدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة.(١)

٩- الأصول المرهونة كضمانات:

يتطلب العرف أو القانون في بعض الدول أن يقوم المصرف برهن بعض أصوله كضمانات مقابل بعض الإيداعات أو الديون، وغالباً ما تكون قيمة هذه الضمانات كبيرة جداً وبالتالي يكون لها أثر كبير على تقييم المركز المالي للمصرف، لذلك يجب على المصرف الإفصاح عن إجمالي قيمة الالتزامات المضمونة، وعن طبيعة ومبلغ الأصول المرهونة كضمان.

١٠- أنشطة الأمانة:

تؤتمن المصارف على أصول عائدة لأطراف خارجية تحتفظ بها لصالحهم، كالأفراد والاتحادات ومشاريع تعويضات التقاعد، وفي الحالة التي يكون فيها للصفة الائتمانية وجه قانوني، فإن هذه الأصول لا تمثل أصولاً للمصرف، وبالتالي لا تظهر في الميزانية، أما إذا كان المصرف مرتبط بنشاطات أمانة هامة وكبيرة فإن على المصرف الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن نطاق وحجم هذه الأنشطة في القوائم المالية، نظراً للمطالب المحتملة المترتبة على المصرف في حال فشله في حفظ الأمانة.(١)

١١- العمليات مع الأطراف ذات العلاقة:

---

١ . العربيد، عصام فهد – ***مرجع سبق ذكره***، ص ٢٣٨

١ . الشاهد، سمير محمد – ***مرجع سبق ذكره***، ص٧٣ – ٧٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمنع القوانين والأنظمة في بعض البلدان المصارف من الدخول في عمليات مع الأطراف ذات العلاقة أو تقيدها، بينما في بلدان أخرى يسمح بمثل هذه العمليات، وفي هذه الحالة يصبح لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤) المتعلق بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة أهمية خاصة في عرض البيانات المالية الخاصة بالمصرف.

وتتأثر العمليات التي تتم بين الأطراف ذوي العلاقة بالعديد من الأمور والقوانين المحددة بخلاف تلك التي تتم بين أطراف غير مرتبطين بعلاقة، ويستطيع المصرف أن يقدم مبلغاً كبيراً كدفعة مقدمة، أو يستطيع أن يحسب معدل فائدة أقل إذا كان الطرف الآخر يرتبط بعلاقة مع المصرف، أي يتم القيام بعمليات محددة مع الأطراف ذات العلاقة بشروط مختلفة عن الأطراف غير ذات العلاقة، ويتم الإفصاح عن المعلومات حول هذه العمليات بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤)، ويتضمن الإفصاح سياسة المصرف في منح القروض للأطراف ذات العلاقة، وكذلك الإفصاح عن قيم القروض أو حصة المصرف من:

- كل القروض والإيداعات والسلفيات والقبولات والكمبيالات.
- أي نوع من أنواع تحقيق الدخل كالفوائد والمصاريف والعمولات التي تم دفعها.
- مبلغ المصروف المعترف به في الفترة عن خسائر القروض والسلفيات ومبلغ المخصص بتاريخ الفترة.
- الارتباطات غير القابلة للإلغاء والأمور الطارئة والارتباطات الناشئة عن بنود خارج الميزانية.([٢])

من خلال العرض السابق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) نلاحظ أن هذا المعيار قد غطى المواضيع الهامة المطلوب الإفصاح عنها، والمتمثلة في السيولة والمخاطرة والربحية في المصرف، وبهذا يكون المعيار قد راعى توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في التقييم الشامل لأعمال المصرف.

وقد أخذ هذا المعيار عن المعايير المحاسبية الدولية الصادرة مسبقاً والمطبقة على الشركات الصناعية والتجارية في مجال الإفصاح فقط، وبذلك زادت متطلبات الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف لتلبية الاحتياجات المتنامية لمستخدمي المعلومات.

ولكن يؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- الاهتمام بشكل الإفصاح، وترك المجال واسعاً للتساؤل عن المبادئ المحاسبية الواجب استخدامها في المصارف.

---

[٢] . المعايير المحاسبية الدولية – ***مرجع سبق ذكره***، ص٥٦١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– عدم تقديم النماذج الخاصة في الإفصاح في البيانات الإيضاحية المتممة للقوائم المالية.

– عدم معالجة الاحتياطيات السرية والاحتياطيات غير المعلنة التي قد تتعارض مع الإفصاح.

إلا أن موضوع الاهتمام بالعمليات المالية في المصارف لم يتوقف فقط عند إصدار المعيار الدولي (٣٠)، فقد نال موضوع رأس المال وكفايته الاهتمام الكبير من قبل المصرفيين، ونظراً لأن حجم وتركيب رأس المال في المصارف يؤثر على الوضع المالي والربحية، بالإضافة إلى التأثير على الاقتصاد كله.

ونتيجة لاهتمام كل من الاقتصاديين والمصرفيين بموضوع رأس المال في المصارف، فقد أصبح العنصر الحاسم في التخطيط الاستراتيجي للصناعة المصرفية، فالمصارف مثل الشركات الأخرى تحتاج إلى رأس المال كمصدر للتمويل الدائم.

ويتفق كل من المصرفيين والسلطات النقدية والمودعين والمستثمرين على أن نسب رأس المال يجب أن تكون قليلة في المصارف، وتزداد بازدياد المخاطر والأنشطة المالية، ويتأثر كبر أو صغر مبلغ رأس المال في المصارف بعدد من العوامل تتضمن (ربحية المصرف – السلامة المالية للمصرف – كفاءة التشغيل – كفاءة التخصيص – تركيب الأصول والخصوم في المصرف).

وتنبع أهمية كفاية رأس المال من اهتمام الأطراف المتعددة بأعمال المصارف من المقترضين أو المستثمرين والمودعين والسلطات النقدية.

ونتيجة الاهتمام الدولي بموضوع كفاية رأس المال في المصارف، فقد انتهت لجنة بازل للرقابة والإشراف على المصارف في عام ١٩٨٨م ، إلى وضع نسب كفاية رأس المال في المصارف.

٤– معايير كفاية رأس المال في المصارف طبقاً لاتفاقية بازل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد حدوث أزمة الديون الخارجية في دول العالم الثالث، وازدياد الديون على شكل قروض مشكوك في تحصيلها، ونتيجة لتعثر بعض المصارف الدولية، وتوسع أنشطة المصارف لتشمل دولاً مختلفة، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي أحدثتها المصارف اليابانية مع المصارف الغربية، نتيجة تدني رؤوس أموال هذه المصارف وافق محافظو المصارف المركزية للدول الصناعية والمجموعة الأوروبية الاقتصادية في عام ١٩٨٨ م على تقرير لجنة بازل. ويقترح هذا التقرير معياراً موحداً لكفاية رأس المال من أجل تقوية واستقرار النظام المصرفي دولياً عن طريق ما يلي:([1])

- تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دولياً .
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف .
- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف .

وقد تمثلت السمات الرئيسية لاتفاقية بازل في الآتي :

١- تحديد نسب رأس المال بناء على الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان مخاطرها، بحيث يشمل ذلك العناصر داخل وخارج الميزانية .

٢- تقسيم رأس المال إلى شريحتين:

- رأس المال الأساسي .
- رأس المال المساعد .

وقد صنفت الاتفاقية دول العالم إلى مجموعتين:([2])

أ- المجموعة الأولى: هي دول التعاون الصناعي والتنمية OECD، وتشمل أيضاً الدول التي عقدت ترتيباً للإقراض، خاصة في صندوق النقد الدولي .

ب- المجموعة الثانية: وتشمل باقي الدول التي اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، وتم التمييز بين المجموعتين في عدة أوجه، منها اختلاف أوزان المخاطر بحسب نوع الالتزام (بالعملة الأجنبية أو العملة المحلية).

وأدخلت لجنة بازل بعض التعديلات الجوهرية لحساب معيار كفاية رأس المال في اتفاقيتها الجديدة التي تعرف باتفاقية بازل (٢) والتي تم نقاشها والتداول بها منذ عام ١٩٩٨م وتقترح لجنة بازل الجديدة استمرار الاعتماد على الإطار العام للنظام الحالي مع إجراء بعض التعديلات الجوهرية عليه خاصة بالنسبة لمستوى حساب المعيار.

---

[1] . العربيد، عصام فهد – ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٤١

[2] . الخطيب، سمير – ***قياس وإدارة المخاطر بالبنوك / منهج علمي وتطبيق عملي***، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يستند النظام بعد التعديل لدى حساب المعيار(كفاية رأس المال) على ثلاث ركائز هي:([1])

- المستلزمات الدنيا لرأس المال: تتضمن اتفاقية بازل الجديدة طريقة مستحدثة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.
- نهج الرقابة الاحترازية: إن وضع الاتفاقية الجديدة موضع التنفيذ يتطلب دوراً متزايداً للسلطات الرقابية الوطنية، ففي مقابل توسيع وتنويع مناهج قياس المخاطر وتحديد مستلزمات الأموال، وفي مقابل المرونة الكبيرة المتروكة للتقدير الذاتي لإدارات المصارف يصبح ملحاً تطوير مناهج الرقابة الاحترازية ووسائل عمل السلطات الرقابية وقدرات المراقبين، وهذا ما دفع لجنة بازل إلى جعل الرقابة الاحترازية الركيزة الثانية في البناء الجديد لكفاية رأس المال في المصارف.
- قواعد الإفصاح عن المعلومات: جعلت لجنة بازل من مستلزمات الإفصاح الركيزة الثالثة التي يقوم عليها صرح الملاءة المصرفية.

وقد أكدت في توصياتها على ضرورة إعلام المشاركين في السوق، ليس فقط بمدى ملاءمة الأموال الخاصة مع مخاطر المصرف بل أيضاً بالمناهج والأنظمة المعتمدة لتقويم المخاطر واحتساب كفاية رأس المال، وتطالب الاتفاقية بأن تكون للمصرف سياسة واضحة ومقررة من قبل مجلس الإدارة، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات الأساسية التي يؤدي عدم توفرها إلى تغيير قرار مستخدميها، وتشدد لجنة بازل أخيراً على أن يكون الإفصاح مرتبطاً بالقواعد المحاسبية الدولية، حيث يعاد حالياً دراسة وصياغة المعيار المحاسبي الدولي (٣٠).

خلاصة القول تُعدّ متطلبات الإفصاح المتصلة بالقوائم المالية ركيزة أساسية للتنظيم السليم والإفصاح آلية فعالة لجعل المصارف تحتك بنظام السوق، ورغم أن المصرف يخضع في العادة للإشراف ويزود السلطات التنظيمية بالمعلومات، إلا أن هذه المعلومات تكون في الغالب سرية وحساسة، وليست متاحة دائماً لكل الفئات المستخدمة، لذلك فإن الإفصاح في القوائم المالية يجب أن يكون شاملاً بدرجة كافية تسمح بالوفاء باحتياجات المستخدمين الآخرين ضمن حدود أو قيود ما يمكن اشترطه بدرجة معقولة.

وفي الفصل القادم سوف نتناول دراسة تطبيقية لمعرفة مدى توفق الإفصاح في القوائم المالية للمصرف التجاري السوري مع المعيار الدولي المحاسبي رقم (٣٠).

---

[1] . صادر، مكرم – ***تحديث القطاع المصرفي السوري :اتجاهات التحديث وقواعده***، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ٢٠٠٥/٢/١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع:

المبحث الأول: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار.

المبحث الثاني: حالة تطبيقية لدارسة مدى توافق القياس والإفصاح في القوائم المالية للمصرف التجاري السوري والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار:

إن المحاسبة باعتبارها تلك الأنشطة التي تختص بتحديد المعلومات وقياسها وتوصليها إلى متخذي القرارات لغرض تسهيل مهمتهم في اتخاذ القرارات وترشيدها، سواء أكان هذا القرار إدارياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، إذ أن التشابك بين هذه النواحي أصبح من الأمور الطبيعية والمؤكدة ذات التأثير الواضح على الوحدة الاقتصادية والمجتمع والأفراد.

وبالتالي يقع على عاتق المحاسبة أساساً مهمة إمداد الأطراف المعنية المتعددة بالمعلومات اللازمة بغرض ترشيد عمليات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وبناء على ذلك فإن المحاسبة أصبحت تأخذ الأبعاد التالية: (١)

١- المحاسبة نشاط خدمي: إن إنتاج المعلومات وتوصيلها من المصادر المحاسبية لا يعتبر هدفاً بحد ذاته، وإنما وسيلة أو خطوة تستمد أهميتها وفاعليتها وضرورتها من مدى فاعلية تلك المعلومات ومدى إسهامها في عمليات اتخاذ القرارات من الأطراف التي بحاجة إلى تلك المعلومات لتسهيل اتخاذ قراراتها وترشيدها.

٢- المحاسبة علم اجتماعي: إن العلوم الاجتماعية تعتمد على منهج تحليل المشاهدات الأولية ووضع عدد من الفروض في ضوء الخبرات العلمية السابقة مع العمل على اختبار الفروض بالاستدلال المنطقي والتجربة. وعليه تصبح الفروض التي تتأكد صحتها علمياً بمثابة قوانين علمية. أما الفروض التي لا تقبل التحقيق العلمي أو تثبت مخالفتها للحقائق الملموسة فإنها تفقد قيمتها العلمية. والمحاسبة تشترك مع العديد من فروع المعرفة الأخرى في كونها مجالاً فكرياً لتطبيق الطريقة العلمية في تناول مشكلات هذا المجال، وإخضاعها للتحليل والبحث وهذا البعد من أبعاد المحاسبة يمثل اتجاهاً معاصراً لكي تؤسس المحاسبة على إطار فكري يضم العديد من الفروض والمبادئ والمفاهيم تكون دليلاً يسترشد به في معالجة كل مشكلات التطبيق.

وبهذا يمكن القول إن المحاسبة تمثل بصورة رئيسية أنشطة خدمية تسعى إلى تقديم مقاييس من صنع المحاسب وليس من صنع الطبيعة.

٣- المحاسبة قوة مؤثرة في المجتمع: تعد المحاسبة ذات تأثير مباشر وغير مباشر على الأنظمة الاقتصادية المختلفة، لأنها المختصة بتوفير المعلومات وتهيئتها لمتخذي القرارات وبالتالي فهي ميدان من الميادين المهمة للمعرفة يتطور بخطا سريعة ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوتائر حسب المكان والزمان. وقد تطورت الوظائف المحاسبية وواكبت التطور في الحاجات الاجتماعية استجابة للعديد

---

١. الحسني، صادق - ***مرجع سبق ذكره***، ص١٦-١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المتغيرات البيئية على مر الأزمنة، فقد كان للمحاسبة دور ملحوظ ورائد في مجال تطوير الضرائب تشريعاً وتنفيذاً، وكذلك التطور الهائل في مجال الإفصاح عن الأعباء الاجتماعية والمنافع الاجتماعية حيث ظهر ما يسمى اليوم بالمحاسبة الاجتماعية التي ازدادت أهميتها ودورها في الواقع من ناحية وفي مجال التأصيل من ناحية أخرى.

٤- المحاسبة نظام معلومات: تعتبر المحاسبة نظام معلومات وبالتالي فإن النظام المحاسبي هو نظام معلومات للقياس والتسجيل والتقرير في صيغ نقدية لتدفقات الموارد، وكذلك إعداد التقارير المالية التي تعد ركناً مهماً في اتخاذ القرارات وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن النظام المحاسبي يعتبر مؤشراً رئيسياً للحكم على كفاءة التشغيل.

ويتمثل دور التقارير المالية في الاقتصاد في تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، ولكنها لاتحدد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات، فعلى سبيل المثال فإن الادخار والاستثمار في الموارد الإنتاجية (مكونات رأس المال) تعتبر مستلزماً من أجل رفع مستوى المعيشة، والتقارير المالية تقدم المعلومات التي تحدد الاستخدام الأمثل للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص البديلة، وتساعد كذلك في الارتقاء بالأداء الكفء لرأس المال والأسواق الأخرى، كما تساعد التقارير المالية في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس المال.

وعلى أية حال، فإن المستثمرين والدائنين وغيرهم يقومون باتخاذ القرارات وليس من وظيفة التقارير المالية محاولة تحديد أو التأثير على نتائج تلك القرارات، إن دور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة ومحايدة أو غير متحيزة، لذلك فإن المعلومات المضللة والتي تشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد على خلاف الحقيقة أو التي تشير إلى مخاطرة أقل مما هو موجود بالفعل أو المعلومات التي تكون موجهة نحو هدف معين مثل تشجيع إعادة توزيع الموارد لصالح شريحة معينة في الاقتصاد، من المتوقع أن تفشل في خدمة الأهداف واسعة النطاق التي تهدف إليها التقارير المالية.

وبالتالي فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات التالية:([1])

- المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان:

يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين وذلك من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيدة وكذلك

[1] . الشاهد، سمير محمد - ***مرجع سبق ذكره***، ص٢٨-٣٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات المشابهة. ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يتمتعون بفهم معقول للأنشطة الاقتصادية وأنشطة الأعمال.

- المعلومات المفيدة لتقييم التدفقات النقدية:

يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات المفيدة لمساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمستخدمين الآخرين في تقييم مقادير وتوقيتات وعدم التأكد المرتبط بالمتحصلات النقدية.

وبالنسبة للتوقعات الخاصة بالمتحصلات النقدية فإنها تتأثر بقدرة المنشأة على توليد نقدية كافية لسداد الالتزامات عند استحقاقها وأيضاً احتياجات التشغيل النقدية واحتياجات إعادة الاستثمار وكذلك سداد توزيعات الأرباح.

- معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات المتعلقة بتلك الموارد والتغير فيها:

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات المقابلة للحصول على هذه الموارد (الخصوم وحقوق الملكية) وأيضاً تأثيرات التعاملات والأحداث والظروف التي تغير الموارد أو المطالبات المتعلقة بها.

- الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية:

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات وحقوق الملكية، فهذه المعلومات تساعد المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى على التعرف على جوانب القوة والضعف بالإضافة إلى تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على السداد، وبالنسبة للمعلومات عن الموارد والالتزامات وحقوق الملكية فإنها تقدم كذلك أساساً للمستثمرين والدائنين وغيرهم من أجل تقييم أداء المنشأة خلال فترة معينة، وعلاوة على ذلك فإنها تقدم مؤشرات مباشرة لاحتمالات التدفق النقدي لبعض الموارد وأيضاً النقدية المطلوبة للوفاء ببعض الالتزامات.

- معلومات عن أداء المنشأة ومكاسبها:

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشأة في فترة معينة، وبالنسبة للمستثمرين والدائنين فإنهم يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية (عن فترات سابقة) للمساعدة في تقييم التوقعات الخاصة بالمنشأة.

إن التركيز الأساسي للتقارير المالية هو المعلومات التي تعبر عن أداء المنشأة والتي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها، والتدفقات النقدية مبوبة حسب الأنشطة، وتقدم هذه المعلومات المساعدة للأطراف المهتمة بالمنشأة في:

١- تقييم أداء الإدارة.

٢- تقدير القدرة الكسبية للمنشأة والتنبؤ بالمكاسب المستقبلية.

٣- تقدير مخاطر الاستثمار أو الإقراض المتعلقة بالمنشأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معلومات عن السيولة والقدرة على السداد وتدفقات الأموال:

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وأوجه إنفاقها، وكذلك معلومات عن القروض التي تحصل عليها وعمليات سداد للقروض، وكذلك معلومات عن العمليات المتعلقة برأس المال تشمل التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى لموارد المنشأة والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على سيولة المنشأة أو قدرتها على السداد.

- توضيحات وتفسيرات الإدارة:

يجب أن تشمل التقارير المالية توضيحات وتفسيرات بغرض مساعدة المستخدمين على تفهم المعلومات المالية المقدمة، فمنفعة المعلومات يمكن أن تزيد من خلال التوضيحات التي تقدمها الإدارة عن المعلومات، فالإدارة تعرف الكثيرعن المنشأة وشؤونها أكثر من المستثمرين والدائنين وغيرهم، ويمكن من التفسيرات والتوضيحات شرح الانعكاسات المالية للأحداث والظروف التي تؤثر على المنشأة أن تزيد في منفعة المعلومات.

ويمكن تلخيص دور المعلومات المحاسبية (التقارير المالية) في اتخاذ القرارات كمايلي مع ملاحظة أن هذا الملخص ينطبق على المصارف مع اختلاف فئة المستخدمين:([1])

[1] . حماد، طارق عبد العال - ***التقارير المالية - الشفافية والإفصاح العادل***، مرجع سبق ذكره، ص١٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فئة المستخدمين	محور الاهتمام	السبب	ما الذي يبحثون عنه
المستثمرون الحاليون و المرتقبون	صافي الدخل	يعبر صافي الدخل عن ربحية المنشأة والتي تسهم في زيادة الثروة الشخصية للمساهمين من خلال: - الزيادة في الأسعار السوقية لأسهم المنشأة. - توزيعات الأرباح. ويؤثر صافي الدخل على كل من أسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح.	- ثبات في معدل النمو في أرباح المنشأة عبر السنوات. - التركيز على دخل المنشأة من العمليات المستمرة.
	التدفقات النقدية	تفصح التدفقات النقدية عن كيفية قيام المنشأة بتوليد واستخدام النقدية.	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل يجب أن تكون المصدر الرئيسي للنقدية.
المصرفيون والمقرضون	الأصول والخصوم	تعبر الخصوم عن مقدار المبالغ التي اقترضتها المنشأة، وتبين الأصول الكيفية التي استثمرت فيها الأموال التي حصلت عليها.	يجب أن تزيد الأصول أسرع من الخصوم عبر الفترات المالية.
	صافي الدخل	المنشأة الرابحة عادة ما تكون قادرة على سداد الديون.	- ثبات في معدل النمو في أرباح المنشأة عبر السنوات. - التركيز على دخل المنشأة من العمليات المستمرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	التدفقات النقدية	تفصح التدفقات النقدية عن كيفية قيام المنشأة بتوليد واستخدام النقدية.	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل يجب أن تكون المصدر الرئيسي للنقدية.

أما بالنسبة للمصارف التي تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات المجتمعات الحديثة بصفة عامة وخاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الصناعات المحلية فإنه يتوجب على هذه المصارف أن تقوم بالإفصاح عن الكثير من المعلومات المحاسبية التي تعتبر أساسية في اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين والمدخرين والممولين والمقترضين لأنه بمجرد توفر معلومات كافية ومناسبة وملائمة لعملية اتخاذ القرارات ستجد الأطراف المستفيدة يتخذون قراراتهم الاستثمارية دون تردد، وربما تزداد نسبة الودائع والقروض أضعاف ما هي عليه.

إن مستخدمي القوائم المالية للمصارف يحتاجون إلى معلومات لكي تساعدهم على تقييم المركز المالي وأداء المصرف وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية. ومن الأمور الهامة إجراء تقييم واقعي للأصول، بما في ذلك الحساسيات تجاه الأحداث المستقبلية والتطورات المعاكسة، والاعتراف المناسب بالدخل والمصروفات وأيضاً تقييم مخاطر المصرف، بما في ذلك البنود المدرجة داخل وخارج الميزانية وكفاية رأس المال والقدرة على الصمود في وجه المشكلات القصيرة المدى والقدرة على توليد رأس مال إضافي، وقد يحتاج المستخدمون أيضاً لمعلومات لكي يفهموا بشكل أفضل الخصائص الخاصة لعمليات المصرف، وخاصة القدرة على السداد والسيولة ودرجة المخاطرة النسبية المتضمنة في مختلف أبعاد الأعمال المصرفية.

لقد عكس تطور معايير المحاسبة الدولية التطورات الحادثة في الأسواق المالية الدولية، وبمرور الوقت اتسع نطاق تغطية معايير المحاسبة الدولية ليشمل موضوعات جديدة (مثل الإفصاح والعرض المتصلان باستخدام أدوات مالية جديدة).

ومن الناحية التاريخية، لم تفرض ممارسات المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) أعباء ثقيلة على المصارف فيما يتعلق بالإفصاح، وقد تغير هذا الوضع في التسعينات مع إدخال معايير المحاسبة الدولية وتحديداً المعيار IAS30 (الافصاحات في القوائم المالية في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة) وقد نتج عن هذا المعيار اشتراط كثير من السلطات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنظيمية تبني منهج (الإفصاح الكامل) وتتمثل الأهداف المحورية للمعيار المحاسبي الدولي (٣٠) في وصف متطلبات تقارير تعكس طبيعة المصرف المتخصصة وتشجيع الإدارة على التعليق على القوائم المالية التي تبين الأسلوب الذي تدار به السيولة والقدرة على السداد والمخاطر المرتبطة بعمليات المصرف. ورغم أن بعض المخاطر المصرفية يمكن عكسها في القوائم المالية، إلا أن الإيضاحات والتعليقات يمكن أن تساعد المستخدمين على فهم إدارتها بصورة أفضل.

وقد خلصت لجنة بازل بعد إجراء مسح للافصاحات العامة المؤداة بواسطة المصارف سنوياً إلى أن المعيار IAS 30 قد صار قديماً نسبياً الآن حيث أن أحكامه ونصوصه لم يتم تحديثها منذ ١٩٩١م، لذا فإنه لا يعكس الممارسة الأفضل الحالية من حيث الإفصاح، وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية وسياسات إدارتها. وهو ساكن ولا يتناول بشكل كاف الكثير من التطورات التي حدثت خلال سنوات ماضية.

بالإضافة إلى افصاحات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)، يحتاج المستخدمون إلى معلومات تزيد فهمهم لأهمية الأدوات المالية المدرجة داخل وخارج الميزانية بالنسبة للمركز المالي للمصرف، والأداء والتدفقات النقدية، وهذه المعلومات ضرورية لتقدير المبالغ وتوقيت إمكانية تحقق التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بمثل هذه الأدوات، وهذا ما يتناوله المعيار IAS32(الأدوات المالية – الإفصاح والعرض) الذي يكمل متطلبات الإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي (٣٠).

وتتمثل أهداف المعيار IAS 32 في تحديد متطلبات عرض الأدوات المالية الداخلة في الميزانية وتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيما يخص الأدوات المالية المدرجة في الميزانية العمومية (المعترف بها) والمدرجة خارج الميزانية (غير المسجلة في الدفاتر).

لعدة سنوات وعلى وجه الخصوص في أعقاب الأزمات المالية التي عصفت بدول شرق أسيا في أواخر التسعينات، وجهت انتقادات لأوجه القصور في محاسبة المصارف والتي تنتج عن عدم كفاية واكتمال عرض المعلومات المالية في التقارير المالية السنوية، وترى الأطراف المشاركة في السوق أن عدم شفافية المعلومات المالية ليست خطأ غير مقصود فقط ولكن أيضاً نقطة ضعف في حوكمة الشركات الفعالة ونظام السوق، حيث يحتاج المشاركون في السوق إلى مجموعة عريضة من المعلومات المالية والاقتصادية من أجل اتخاذ القرارات.(١)

ويبدو أن هنالك تصوراً سائداً بين المشاركين في السوق والجمهور عموماً بأن عدم كفاية المعلومات عن المركز المالي للمصرف ونتائجه وتدفقاته النقدية هو نتاج عدم كفاية معايير

---

١ . المرجع السابق، ص ٩٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاسبية، ويبدو هذا التصور الخاطئ نابعاً من الجهل العام بمعايير المحاسبة السليمة الموجودة فعلاً.

ولكن المشكلة الرئيسية ليست دائماً في وجود معايير محاسبة سليمة وكافية، بل في الحقيقة أن المبادئ التي تقوم عليها المعايير الموجودة لا تطبق على الوجه الأكمل بواسطة السلطات التنظيمية والمحاسبية والحقيقية أن وضع متطلبات الإفصاح ليس كافياً في حد ذاته، بل ينبغي أن تقترن متطلبات الإفصاح بتطبيق تنظيمي فعال لضمان أن المعلومات المفصح عنها كاملة وفي الوقت المناسب ولم يقصد بها التضليل المتعمد. كما يجب أن يكون لدى المؤسسات التنظيمية قدرة كافية على التنفيذ.(١) وانطلاقاً مما سبق ذكره ستقوم الباحثة بدراسة واقع المحاسبة والإفصاح المحاسبي في المصرف التجاري السوري.

المبحث الثاني: حالة تطبيقية لدراسة مدى توافق الإفصاح في المصرف التجاري السوري ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠):

- لمحة عن المصرف التجاري السوري:

المصرف التجاري السوري، مصرف قطاع عام (حكومي)، تملكه وتديره الدولة، كما تنحصر به جميع العمليات التجارية المصرفية في سوريا بكل أبعادها، من خلال فروعه المنتشرة في كل المدن السورية، وهو يعمل على استقبال الودائع وفتح الاعتمادات المستندية وكل ما يتعلق بالأمور المصرفية التجارية سواء للقطاع العام أو الخاص في سوريا، فالمصرف يسهم في تمويل التجارتين الداخلية والخارجية، عن طريق تأمين معظم العمليات الخارجية من تصدير واستيراد وإصدار الكفالات وتقديم جميع الخدمات المصرفية للمواطنين والمغتربين والأجانب من بيع وشراء القطع الأجنبي وفتح الحسابات الجارية بالعملات الأجنبية، إضافة إلى تقديم التسهيلات المصرفية للفعاليات التجارية من حسم السندات التجارية ومنح السلف بأنواعها.

وقد واكب المصرف التغيرات والنشاطات الاقتصادية التي أدى إليها صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١م وما تبعها من تطوير وتنشيط لاقتصاديات الدولة والقطاع الخاص، فأولى اهتماماً كبيراً لتحديث التجهيزات والآلات فقام بتجهيز جميع الفروع بشبكة من أجهزة التلكسات الحديثة، وأجهزة الفاكس بصورة أصبحت معها جميع العمليات الخارجية تستقبل أو ترسل عبر الشبكات الالكترونية الحديثة، إضافة إلى آلات عد النقود بالعملة المحلية والدولار الأمريكي وذلك بقصد تسريع عملية استلام وتسليم جميع الأوراق النقدية وبهذه المواكبة تمكن المصرف من استقبال غالبية المشاريع الاستثمارية المحدثة استناداً إلى قانون

---

١ . المرجع السابق، ص٩٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشجيع الاستثمار رقم (١٠) وقدم الخدمات والاستشارات المصرفية الخارجية اللازمة لها عبر مراسليه الموزعين في بلدان العالم.

كما قام المصرف خلال عام ١٩٩٦م بافتتاح تسعة فروع جديدة داخلية لتقديم الخدمات المصرفية للمستثمرين، ويعمل باستمرار على توسيع شبكته جغرافياً حتى بلغ عدد فروعه في عام ٢٠٠٦م (٥٢) فرعاً. من جهة ثانية يثابر المصرف على الاهتمام بالمستثمرين في المناطق الحرة، وإجراء التحويلات المطلوبة، وفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد، وتتعامل هذه الفروع مع المستثمرين كالمصارف الأجنبية تماماً، ويملك المصرف مساهمات خارجية، إذ يساهم بالمؤسسات التالية:

- مجموعة المصارف العربية الفرنسية.
- برنامج تمويل التجارة العربية.
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.
- المصرف الإسلامي للتنمية.
- المصرف العربي – الأمريكي.

مهام المصرف التجاري السوري:

تم تأسيس المصرف التجاري السوري في بداية ١٩٦٧م ليخدم النشاط الاقتصادي والتجاري السوري، ويبلغ رأس مال المصرف حالياً ٤ مليار ليرة سورية وله ٦٢ فرعاً (٥٢ فرع يمارس نشاطه والباقي قيد التأسيس) موزعاً في كافة المحافظات والمدن الرئيسية في سوريا بالإضافة إلى (٩١) كوة للصرافة منتشرة في جميع المناطق التي لها تماس مع السياح والضيوف والوافدين إلى القطر، وتقع الإدارة العامة للمصرف في العاصمة دمشق.[١]

وقد نص المرسوم التشريعي رقم (١٨) تاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ ما يلي:

مادة ١- تطبق أحكام المرسوم التشريعي رقم (١٨) تاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ على المصرف التجاري السوري ويسمى المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري وترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وتعمل تحت عنوان الآتي:

(المصرف التجاري السوري)

مادة ٢- يكون المركز الرئيسي للمؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري في دمشق.

مادة ٣- تختص المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري بمختلف الأعمال المصرفية على أنواعها ومنها:

[١] . موقع المصرف التجاري السوري على الانترنيت www. Cbs – bank .com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- خصم الأوراق وأسناد الأمر وأسناد السحب والسفاتج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.

٢- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة للتداول، ومنح القروض والسلف على مثل هذه القيم.

٣- منح القروض والسلف بجميع أنواعها بما فيها السلف والقروض بضمانات عينية كانت أو شخصية.

٤- إصدار الأسناد العامة والقيم المتداولة وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات وشراء جميع الأوراق وبيعها والاتجار فيها.

٥- طرح القروض العامة الصادرة أصولاً للاكتتاب أو الخاصة الصادرة بشكل أسناد وقابلة للتداول والمتاجرة بها وإصدار جميع القيم المتداولة أو توظيفها.

٦- قبول الودائع من نقود وأوراق نقدية ومعادن ثمينة وأسناد ووثائق وقيم متداولة على اختلاف أنواعها.

٧- فتح حسابات وودائع وحسابات جارية وحسابات شيكات وحسابات توفير.

٨- المتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة.

٩- الاستدانة لآجال طويلة أو متوسطة أو قصيرة وإصدار وقبول الكفالات بأنواعها.

١٠- أن تقوم المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري لمصلحتها، أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه، داخل القطر أو خارجه، بكل العمليات المصرفية وعمليات الخصم والتسليف والرقابة والوساطة مع الأفراد والجمعيات والتعاونيات والنقابات والمؤسسات الخاصة والعامة والشركات والبلديات والأشخاص، وأن تقوم أيضاً بإجراء جميع الأعمال التجارية والمالية التي تتعلق بالأموال المنقولة وغير المنقولة وكل الأعمال التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بأحد المواضيع المبينة أعلاه، أو مواضيع مشابهة لها ومتلازمة معها.

مادة ٤- يحدد رأسمال المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري بمبلغ ١٥٠ مليون ل. س

مادة ٥- يغطى رأسمال المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري بما يلي:

- صافي قيمة الموجودات.
- الأموال التي تخصصها الدولة.
- الاحتياطيات القانونية والخاصة بما لا يتجاوز ٢٥ % من صافي الربح.

لاحظنا من خلال المرسوم السابق تعريفاً شاملاً بماهية المصرف التجاري السوري وماهية الأعمال المصرفية التي يمارسها ونوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها لزبائنه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد انتقل الإشراف الإداري على المصارف الحكومية (من ضمنها المصارف التجارية) من وزارة الاقتصاد إلى وزارة المالية، وأنيطت عملية الإشراف هذه بشخص الوزير، وذلك بهدف توحيد السياستين المالية والنقدية لاستخدامهما معاً للحصول على تأثير أكبر وفاعلية أكثر في زيادة ونمو الاقتصاد الوطني.

- أقسام المصرف التجاري السوري:

أولاً:الأقسام الفنية: وتضم الأقسام التالية:

- قسم الخزينة "الصندوق ": يختص بتلقي الأموال النقدية التي يودعها العملاء ودفع الأموال التي يسحبها هؤلاء العملاء بموجب شيكات، أو أوامر دفع من حساباتهم أو حسابات أشخاص آخرين.
- قسم الودائع: يختص بفتح كافة أنواع الحسابات للعملاء، والقيد على أو إلى كافة حسابات العملاء من دفعات أو سحوبات، وإجراء عمليات التقاص بين الحسابات المختلفة.
- قسم المقاصة: يختص بتلقي الشيكات المحلية والخارجية التي يودعها العملاء برسم التحصيل على مصارف أو فروع المصرف داخل الدولة لتحصيلها وإيداعها في حساباتهم، وذلك إما بالإرسال إلى الفرع المعني، أو عن طريق غرفة المقاصة في المصرف المركزي بعد ضبطها وتجهيزها.
- قسم الصيرفة الشخصية: يقوم هذا القسم بتقديم كافة الخدمات المصرفية لكبار العملاء دون الحاجة إلى تنقلهم بين الأقسام المختلفة.
- قسم الكمبيالات: يقوم بخصم الأوراق التجارية ودفعها للعملاء، أو الاحتفاظ بها لتحصيلها بتواريخ الاستحقاق لصالح العملاء.
- قسم الحوالات: يقوم بتحويل المبالغ من وإلى الخارج، وإصدار وصرف الشيكات السياحية والمصرفية وذلك لخدمة المسافرين والسائحين، وشراء وبيع العملات الأجنبية، والاحتفاظ بأرصدة كافية لتغطية متطلبات وحاجات المصرف من تلك العملات، والاحتفاظ بسجلات المصارف الأجنبية، وفتح حسابات العملاء بالعملات الأجنبية.
- قسم الاعتمادات المستندية: يقوم بفتح الاعتمادات المستندية، والاعتمادات الواردة للتصدير ومتابعة هذه الاعتمادات حتى الانتهاء من تنفيذها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قسم الكفالات: يقوم بإصدار تعهدات عن المصرف بناء على طلب العملاء بدفع مبالغ معينة أو قابلة للتعيين لصالح جهات معينة، وبتواريخ محددة من أجل أغراض محددة.
- قسم بوالص التحصيل: يقوم بتحصيل قيمة المستندات ووثائق الشحن لحساب مراسلين في الخارج من جهة، أو لحساب عملاء محليين من جهة أخرى.
- قسم الحسابات الجارية: يختص هذا القسم بتلقي الودائع تحت الطلب من العملاء وتسجيلها في دفاتر محاسبية وإحصائية، كما يعد إشعارات الخصم والإضافة، وقد يتم دمج قسم الودائع والحسابات الجارية في دائرة " الودائع " حيث تتفرع عنها أقسام خاصة بكل نوع من أنواع الودائع.
- قسم الأوراق المالية: يختص هذا القسم بكل العمليات المرتبطة بالأوراق المالية من تحصيل وتسليف وحفظ، فضلاً عن بعض الخدمات الأخرى، كصرف كوبونات الأوراق المالية نيابة عن العملاء وغيرها.
- قسم تأجير الخزائن الآمنة: يقوم بتأجير الخزائن الخاصة للعملاء لحفظ ما يخشون ضياعه أو تلفه.
- قسم الاستعلامات والتسهيلات المصرفية: ويقوم بدراسة أوضاع العملاء ممن يراد منحهم تسهيلات بناء على طلبهم وتدوين هذه المعلومات في ملفات خاصة بعد إجراء التحري الخاص وتوفير المعلومات عنهم.
- قسم المحاسبة: يقوم بتسجيل القيود المختلفة الدائنة والمدينة، النقدية والمقاصة، تحت البنود التابعة لها، ومطابقة المجموع يومياً مع الأقسام وترحيل المجاميع وترصيدها في السجلات الرسمية للمصرف واحتساب رواتب، وإعداد حساب الأرباح والخسائر وتصوير الميزانية العامة وغيرها.

ثانياً: الأقسام الإدارية:

- قسم الديوان: يقوم باستلام البريد الوارد وإرسال البريد الصادر وتوزيع البريد الوارد على الأقسام.
- قسم المايكروفيش: يقوم بتصوير كافة المستندات يومياً والأعمال الشهرية والسجلات المهمة في المصرف.
- قسم المراسلات والأرشيف: يقوم بأعمال الطباعة وحفظ المراسلات.
- قسم اللوازم: يقوم بحفظ اللوازم والعمل على صيانتها وتأمينها للأقسام الإدارية والفنية المختلفة.

ثالثاً: أقسام الإدارة العامة للمصرف: أهم دوائر الإدارة العامة ما يلي:

١ – شؤون المساهمين. ٢ – الشؤون القانونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – التدقيق والتفتيش.
٤ – المحاسبة العامة.
٥ – الديوان.
٦ – المايكروفيش.
٧ – شؤون الموظفين.
٨ – العلاقات الخارجية.
٩ – الدراسات والأبحاث والمتابعة.
١٠ – التسويق والعلاقات العامة.
١١ – شؤون الفروع.
١٢ – التسهيلات الائتمانية.
١٣ – الاستثمار.
١٤ – الحاسب الآلي.
١٥ – المشتريات واللوازم والصيانة.

ومما لا شك فيه أن عدد الأقسام والدوائر الإدارية والفنية سواء في الفرع أو الإدارة العامة يعتمد على حجم العمل وتنوع النشاط، فليس بالضرورة وجود جميع الأقسام والدوائر سابقة الذكر في كل مصرف تجاري إذ أن الأمر يتوقف على الأوضاع الخاصة بكل منها على حدة.

وقد حدد النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري الصادر بقرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٣١٦) تاريخ ١٩٨٨/٣/٢م التقسيمات الإدارية في المديرية العامة والفروع على الشكل التالي:

– للمصرف إدارة عامة في دمشق تشمل عدداً من المديريات يرأس كل منها مدير مسؤول أمام المدير العام.

– تشمل المديريات عدداً من الدوائر والشعب يرأس كل منها رئيس دائرة أو رئيس شعبة.

– يساعد المدير في الإدارة العامة معاون مدير أو أكثر وينوب عنه في حال غيابه لأي سبب كان أحد المعاونين المكلف أصولاً ويتمتع بالصلاحيات المخولة لهذه الوظيفة.

تتألف الإدارة العامة من المديريات التالية:

١ – مديرية أمانة السر.
٢ – مديرية الشؤون الإدارية والقانونية.
٣ – مديرية التسليف.
٤ – مديرية العلاقات الخارجية.
٥ – مديرية الشؤون التقنية.
٦ – مديرية الرقابة الداخلية.
٧ – مديرية المحاسبة العامة.
٨ – مديرية التخطيط والإحصاء.
٩ – مديرية الشؤون المالية.

أما بالنسبة للفروع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- للمصرف فروع وكوى في مراكز المحافظات والمناطق وله أن يحدث فروعاً وكوى داخل القطر وفروعاً خارج القطر وفي المناطق الحرة السورية والعربية تبعاً للحاجة وبموافقة المرجع الإداري المختص، وترتبط فروع المصرف بالإدارة العامة مباشرة كما ترتبط الكوى بالجهة التي يحددها مجلس الإدارة ويرأس الفرع مدير مسؤول أمام المدير العام كما تشمل الفروع عدداً من الدوائر وتجزأ الدوائر إلى شعب.
- يتألف الفرع من الدوائر التالية:

١ – دائرة أمانة السر والشؤون الإدارية والقانونية.

٢ – دائرة العلاقات الخارجية.

٣ – دائرة الصندوق والحسابات.

٤ – دائرة المحاسبة والتخطيط والإحصاء والشؤون المالية.

٥ – دائرة المحفظة (النظام الداخلي، المصرف التجاري السوري).

فروع المصرف التجاري السوري حتى لحظة إعداد البحث:

- دمشق: المديرية العامة، ٢١ فرعاً إضافة إلى المنطقة الحرة.
- حلب: ١٠ فروع، بالإضافة إلى المنطقة الحرة.
- اللاذقية: ٣ فروع، بالإضافة إلى المنطقة الحرة.
- حمص ٤ فروع.
- حماة ٣ فروع.
- طرطوس: فرعان، بالإضافة إلى المنطقة الحرة.
- درعا: فرع واحد بالإضافة إلى المنطقة الحرة.
- هناك فرع واحد للمصرف التجاري في كل من السويداء وإدلب والحسكة ودير الزور والقامشلي والرقة.

بالإضافة إلى عدد من مراكز وكوات الصرافة تقوم بشراء وتبديل العملات الأجنبية.(١)

وبما أن المصرف التجاري السوري يُعدّ الجزء الأكثر أهمية في الجهاز المصرفي السوري، حيث يتألف من أكثر من خمسين فرعاً تنتشر في كافة أنحاء القطر تخدم مختلف القطاعات الاقتصادية، ويُعدّ ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد وتنميته، وقد تعرض القطاع المصرفي السوري لفترة طويلة من الجمود نتيجة للتطورات التي طرأت على الساحة المصرفية العالمية، ولازال حتى الآن يعمل وفق تعليمات ونظام محاسبي وضع في ظروف المركزية الشديدة.

---

١ . أوبان، ابراهيم عبد الله– ***مرجع سبق ذكره***، ص٤٠–٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشهد سوريا الآن حالة من الانفتاح الاقتصادي حيث دخلت إليها المصارف الخاصة وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي تسعى لدخول منظمة التجارة الدولية، وهذا التطور يفرض تبني معطيات جديدة تلائمه وخاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية نظراً لما تقدمه هذه المعايير من قياس وإفصاح محاسبي قابل للاستخدام من قبل كافة الجهات المستفيدة من الداخل والخارج.

من خلال الإطلاع على القوائم المالية المنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ أن الإفصاح اقتصر على ما يلي:

١- قائمة الدخل.
٢- الميزانية العامة الختامية للعام الحالي والعام السابق.
٣- أهم التغيرات في حسابات الميزانية.
٤- أضواء على التطورات المالية خلال خمس سنوات.
٥- تطور نشاط المصرف التجاري السوري خلال عدة سنوات.
٦- بعض المؤشرات المتعلقة بأداء المصرف (نسب كفاية رأس المال - ونسبة الموجودات والسيولة).
٧- الميزانية العامة الختامية الموحدة لفروع المنطقة الحرة للعام الحالي والعام السابق.

أولاً: الإفصاح في قائمة الدخل:

تبين قائمة الدخل أو نتيجة الأعمال أداء المصرف، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية فهي تفسر بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين (ميزانية أول المدة وآخر المدة) ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح.

وقد ورد بيان بحساب الإيرادات والمصروفات في القوائم المالية المنشورة للعام ٢٠٠٢م للمصرف التجاري السوري كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرادات:		ألاف الليرات السورية
الفوائد والعمولات المقبوضة	١١٣٣٦٨٩٨	
أرباح القطع الأجنبي	٤٥٨٣٤١٠	
إيرادات الاستثمار	٧١٩٩٦٩	
		١٦٦٤٠٢٧٧
النفقات:		
الفوائد والعمولات المدفوعة	١٤٦٧٢٩٩٨	
النفقات العامة	٧٥٦٠٢٣	
الاستهلاكات	٦٩٦٩٣	
		١٥٤٩٨٧١٤
الأرباح الإجمالية		١١٤١٥٦٣
يقتطع منها:		
ضريبة دخل الأرباح	٣٢٨٤٨٩	
احتياطي قانوني ١٠ %	٨١٣٠٧	
احتياطي خاص ١٠ %	٨١٣٠٧	
		٤٩١١٠٣
الأرباح الصافية(الربح القابل للتوزيع)		٦٥٠٤٦٠

١- الإيرادات:

نلاحظ أن المصرف التجاري قد أفصح عن الإيرادات في ثلاث مجموعات فقط وهي:

١- الفوائد والعمولات المقبوضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- أرباح القطع الأجنبي.

٣- إيرادات الاستثمار.

إن القراءة الأولية لقائمة الدخل تظهر أن القائمة بالشكل المنشورة فيه تخالف النظام المحاسبي الموحد للمصارف والذي يوجب تخصيص حسابات مستقلة لكل نشاط، كما أنها تخالف معايير المحاسبة الدولية التي توجب على المصارف التجارية (المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠) التقيد بها كمايلي:

١- **الفوائد والعمولات المقبوضة:**

يتكون الجزء الأكبر من إيرادات المصرف من الفوائد التي يتقاضاها عن الأموال التي يقرضها إلى الغير، وتتحقق معظم أرباح المصارف التجارية بمقدار الفرق بين الفوائد المقبوضة التي يحصل عليها من المقترضين والفوائد المدفوعة إلى أصحاب الودائع وعادة يكون سعر الفائدة الدائنة أعلى من سعر الفائدة المدينة، وتُعدّ كل من مفردتي الفائدة المدينة والفائدة الدائنة من المفردات الرئيسية في حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري. وقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصرف التجاري السوري الحساب رقم (٧٠) للفائدة المقبوضة يتفرع عنه عدة حسابات فرعية (مساعدة) تخص كل نوع من أنواع الفوائد المقبوضة كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٧٠		**الفوائد المقبوضة**	
	٧٠٠	فوائد حسم السندات	٧٥٨٣٥٧٠٧
	٧٠١	فوائد الحسابات الجارية والمدينة والقروض والسلف	٦١١٧٢١٧٤٨٢
	٧٠٢	فوائد المصارف المقيمة	٢٣٤٨٠٢٤
	٧٠٣	فوائد المصارف غير المقيمة	٢١٠٣٨٦١٤٢٣
	٧٠٤	فوائد حسابات الفروع والإدارة	١٨٩٠١٤٤٢٣٤٦
	٧٠٥	فوائد على وثائق الاعتمادات المستندية	٦٩٨١١٥١٤
	٧٠٦	فوائد الديون المؤجلة الدفع أو المشكوك في تحصيلها	٦٦١٦٦٣
	٧٠٧	فوائد تأخير	١٠٥٧٧٠١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٧٠٩	الفوائد المقبوضة مقدماً – شيكات نقداً	١٨٩٩٦٤
		مجموع (٧٠)	٢٧٢٨١٩٤٥١٤١

المصدر القوائم المالية المقدمة للمصرف المركزي للعام ٢٠٠٢م

كما خصص الحساب رقم (٧١) للعمولات المقبوضة التي يحصل عليها المصرف من نشاطات مختلفة كقيامه بتحصيل السندات والاعتمادات المستندية ووثائق الشحن وغيرها، ويتفرع عنها عدة حسابات فرعية مساعدة تخص كل نوع من أنواع العمولات:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٧١		**العمولات المقبوضة**	
	٧١٠	عمولة تحصيل السندات	٦٥٩٢٧١٦
	٧١١	عمولة الاعتمادات المستندية ووثائق الشحن	١٦٦٥٩٧٦٢٤٧
	٧١٢	عمولة شيكات مشتراة	١٩٩٦٤٧٠٠
	٧١٣	عمولة شيكات مباعة وحوالات	٥١٩٧٩١٠٤٤
	٧١٤	عمولة الكفالات والقبولات	٥١٩٠٧٣٩٩٨
	٧١٥	عمولة إيداع أوراق مالية	٨٤١١
	٧١٦	عمولة على الحسابات الجارية	٥٢١٢٣٥٢
	٧١٧	عمولة تأجير صناديق حديدية	٦٤٤٩٠٧
	٧١٨	عمولة عمليات القطع	١٨٣٨٠٥٢٦٠
	٧١٩	عمولة مختلفة	٣٥٣٢٥٢٤٥
		مجموع (٧١)	٢٩٥٦٣٩٤٨٨٥

المصدر التقرير السنوي المقدم للمصرف المركزي للعام ٢٠٠٢م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتختلف نسبة العمولة حسب نوع الخدمة المقدمة من قبل المصرف فمثلاً تبلغ عمولة تحصيل السندات (٩%) وكذلك عمولة الكفالات (٩%) من قيمة الجزء غير المغطى بمؤونة وتُعدّ العمولات المقبوضة في المصرف التجاري إيراداً هاماً حيث بلغت نسبتها (٣٥%) من قيمة الإيرادات الرئيسية للمصرف.

ولكن من خلال الإطلاع على قائمة الدخل المنشورة للمصرف التجاري السوري لعام ٢٠٠٢م نلاحظ ما يلي:

- لم تظهر الفوائد بصورة مستقلة عن العمولات كما نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) وكذلك النظام المحاسبي الموحد للمصارف، إذ يجب على المصرف الإفصاح عن مبالغ الأنواع الأساسية للدخول الناشئة عن عمليات المصرف بشكل مفصل والتي تشمل إيراد الفائدة – ورسوم الخدمات – ونتائج التداول وذلك لتمكين المستخدمين من تقييم أداء المصرف وقدرته على تحقيق الإيراد من كل نشاط يقوم به.
- نلاحظ وجود بند الفائدة المقبوضة مقدماً ضمن إجمالي الفوائد المقبوضة، وهذا يخالف المعيار المحاسبي الدولي الذي نص على ضرورة التقييد بأساس الاستحقاق عند الاعتراف بالعمليات والأحداث وضرورة تحميل كل فترة مالية بما يخصها من نفقات وإيرادات.
- وكذلك نلاحظ احتساب فائدة عن الديون المؤجلة الدفع والمشكوك في تحصيلها وإضافتها إلى الإيراد مما يؤدي إلى تضخيم إيرادات المصرف ومن المفروض حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) أن يفصح المصرف عما إذا كان المصرف يعترف بإيراد الفوائد عن مثل هذه الديون أم لا، وعن تأثير عدم قيد الفائدة المستحقة عنها في قائمة الدخل، إذ أن الإفصاح عن فائدة تعود إلى ديون مشكوك بتحصيلها يؤدي إلى الاعتراف بأرباح أو إيرادات قد لا تتحقق، وهذا يخالف المعايير المحاسبية الدولية التي لا تعترف بإيرادات مشكوك بتحصيلها، وانسجاماً مع المعيار المحاسبي الدولي (٣٠) يجب تشكيل مخصص لمقابلة مثل هذه الديون وما يقابل مصروفات تحصيلها (أتعاب محاماة).

إذاً يجب الإفصاح عن العمولات بشكل مستقل عن الفوائد بحيث تظهر العمولات لكل نوع على حدة مثل (عمولة الكفالات، عمولة تحصيل السندات...).

أما بالنسبة للفوائد فهي تحتاج إلى تفصيل بحسب مصدرها، بحيث تظهر الفوائد التي تعود إلى الودائع في الخارج بشكل مستقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند العودة إلى القوائم المالية المقدمة إلى المصرف المركزي للعام ٢٠٠٢م لاحظنا أن قيمة هذه الفوائد ضئيلة جداً إذ بلغت قيمتها(فوائد المصارف غير المقيمة ٢١٠٣٨٦١٤٢٣ ل.س) بينما بلغت قيمة حساب مراسلون في الخارج(٥٧٨٠٨١٩٧٨٥٢٥ ل.س) أي معدل الفائدة أقل من النصف بالمئة وهو معدل بسيط جداً، ويدل على ضعف الإدارة لاستثمار أموالها في الخارج، ويوضح لمتخذي القرارات ضآلة العائد من الناحية الاقتصادية والفرص الضائعة نتيجة عدم استثمار جزء من هذه الودائع في الداخل مثل(تقديم قروض للقطاع العام والخاص بفوائد تزيد عشرة أضعاف عن هذا المعدل).

كما أن الإفصاح عن هذا النوع من الفوائد بشكل مستقل يبين موضوع هام يتعلق بالمقابلة بين العائد الضئيل المتحقق والمخاطرة الكبيرة المتمثلة في إيداع هذه الأموال في الخارج في ظل سياسة التوتر والتهديد المستمر بعقوبات اقتصادية.

٢- <u>أرباح القطع الأجنبي</u>:

في عالمنا المعاصر الذي قصرت فيه المسافات واتسع نطاق العلاقات والمبادلات بين الدول في جميع المجالات الإنسانية والثقافية والاقتصادية كان لابد من توفر مؤسسات تقوم بتسهيل حركة التبادل هذه، وتوفير القنوات المناسبة لتدفقات الأموال والقيم من مكان إلى آخر في العالم ولكل بلد فيه عملة وطنية خاصة به، وقد أخذت المصارف على عاتقها القيام بدور الوساطة المالية بين الأطراف وتيسير الصفقات التجارية والعمليات الاقتصادية والمالية.

ويُعدّ المصرف التجاري السوري المصرف المتخصص الوحيد الذي يقوم بعمليات القطع الأجنبي (التعامل مع العالم الخارجي استيراد وتصدير) الأمر الذي يزيد من حركة أعماله ونشاطاته في هذا المجال، ويحقق المصرف التجاري أرباحاً كبيرة من هذا النشاط وقد أفرد النظام المحاسبي الموحد السوري للمصارف حساب رقم (٧٢) فروق القطع الأجنبي ويضم عدة حسابات فرعية ومساعدة، وفيما يلي جدول يبين لنا أرباح المصرف من القطع الأجنبي والربح الصافي ونسبة أرباح القطع الأجنبي من الربح الصافي للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١-٢٠٠٢م

ألاف الليرات السورية

البيان	عام ٢٠٠٠م	عام ٢٠٠١م	عام ٢٠٠٢م
أرباح القطع الأجنبي	٢٥٧٩٨	٥١٤٥٠٣	٤٥٨٣٤١٠
الربح الصافي	١٠٣٧٢٧٢	٦٨١٤٤٨	٦٥٠٤٦٠
النسبة المئوية	٢,٥	٧٥,٥	٧٠٤,٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر التقارير السنوية القابلة للنشر للأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م

نلاحظ أن نسبة ربح القطع الأجنبي في عام ٢٠٠٠م كانت (٢,٥%) من صافي الربح وازدادت هذه النسبة بشكل كبير في عام ٢٠٠١م لتصبح (٧٥,٥ %) حيث انخفض صافي الربح وازدادت الأرباح من القطع الأجنبي، وفي عام ٢٠٠٢م بقي صافي الربح مستقراً مع ازدياد كبير جداً في أرباح القطع الأجنبي ويتم احتساب هذه الأرباح على أساس الصافي بعد إجراء مقاصة بين الحسابين فروق القطع الأجنبي المدين رقم (٦٢) والدائن(٧٢) دون ذكر سعر الصرف المستخدم في تحويل هذه الأرباح إلى الليرة السورية.

وبالتالي مستخدم القوائم المالية غير قادر على معرفة أسباب هذا التغير في أرباح القطع الأجنبي وذلك لعدم توفير المعلومات اللازمة لذلك وأهمها سعر الصرف المستخدم.

٣- <u>إيرادات الاستثمار الأخرى:</u>

وتضم هذه المجموعة ما يلي:

- إيرادات محفظة الأوراق المالية (٧٣) وتضم هذه المفردة حسب النظام المحاسبي الموحد للمصارف ما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٧٣		إيرادات محفظة الأوراق المالية	
	٧٣٠	فوائد أسناد الدين العام	٥٨٧٣٣٢٢٤٥
	٧٣٢	أرباح المساهمات والأوراق المالية الشركات	١١٢٠٥٢
		مجموع (٧٣)	٥٨٧٤٤٤٢٩٨

ويحصل المصرف مقابل هذه الاستثمارات على فوائد بمعدل ٢,٦ % عن أسناد الدين العام و٠,٠٢% عن المساهمات في المؤسسات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ أن المصرف لم يفصح عن مكونات هذه المحفظة أو عن مبلغ الإيراد أو العوائد المتحققة منها، وبالتالي فإن مستخدم القوائم المالية غير قادر على معرفة كفاءة وقدرة المصرف على الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لديها وهل هذه الاستثمارات تحقق عوائد مجدية أم لا .

- استرداد النفقات العامة للإدارة (٧٤):

يضم هذا الحساب المبالغ التي يستردها المصرف من أصل نفقاته الإدارية خلال الدورة الحالية ويقسم هذا الحساب إلى حسابات فرعية تبعاً لطبيعة النفقة المستردة كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٧٤		استرداد النفقات العامة للإدارة	
	٧٤٠	القرطاسية	١٩٨١٥٦٨٠
	٧٤١	بريد وبرق وهاتف	٤٦٢٧٩٦٧٠
	٧٤٢	طوابع	٢٤٣٥٦
	٧٤٣	سيارات حجز	٢٠٢٨٦٢
	٧٤٤	استردادات مختلفة	٨٦٧٧١٦
		مجموع (٧٤)	٦٧١٩٠٢٨٦

المصدر القوائم المالية المقدمة إلى المصرف المركزي

إن إدراج هذا البند ضمن الإيرادات مخالف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨) الذي عرف الإيراد كما يلي: (هو التدفقات النقدية الداخلة الإجمالية من المنافع الاقتصادية خلال الفترة والناشئة ضمن الأنشطة العادية للمشروع عندما تنجم عنها زيادات في حقوق الملكية عدا تلك الزيادات المتعلقة بمساهمات أصحاب الملكية).

وهي في الحقيقة لا تحقق تعريف الإيراد لأنها ليست تدفقات داخلة من المنافع الاقتصادية خلال الفترة، وبالتالي إدراجها ضمن إيرادات الاستثمار يؤدي إلى تضخيم الإيرادات بقيمة هذه الاستردادات وإعطاءها قيمة غير حقيقية.

يمكن أن نخفض قيمة هذه الاستردادات من النفقات العامة للإدارة لعام ٢٠٠٢م وقد بلغت قيمتها ٦٧ مليون ليرة سورية.

- إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف (٧٦):

ويضم هذا الحساب الحسابات الفرعية التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٧١١٤٢٩	(٧٦٠) إيجارات
١٤٦٠٨١٨	(٧٦١) واردات مختلفة

المجموع ٦١٧٢٢٤٧ ل.س

وهنا يجب إجراء التقاص بين الحسابين (٧٦) إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف والحساب رقم (٦٦) نفقات الأموال الخاصة بالمصرف، وتمثل هذه النفقات المبالغ التي ينفقها المصرف على عقاراته وأبنيته المستثمرة بالتأجير إلى الغير أومن قبله وتغطى هذه النفقات من الواردات الخاصة لهذه الأموال.

- واردات سنين سابقة:

نلاحظ لدى الرجوع إلى القوائم المالية المقدمة إلى المصرف المركزي أن قيمة هذه الإيرادات ٤٧٠٠٠٠٠ ل.س وهي ناتج التقاص بين واردات سنين سابقة ومصروفات سنين سابقة كمايلي:

٦٣١٨٢٧٧ - ١٦٠٨٥٨٠٨= ٤٧٠٠٠٠٠ ل.س

وقد تم إدراجها ضمن إيرادات استثمارات أخرى وهذا يخالف المعايير المحاسبية الدولية للأسباب التالية:

١- قد تكون هذه المبالغ ناتجة عن التغيرات والتقديرات المحاسبية وذلك بسبب تغير الظروف التي بنيت عليها التقديرات (توفر معلومات جديدة وخبرات أكثر تطور) وفي هذه الحالة يجب حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغييرات في التقرير المحاسبي وأثره على الفترة الحالية والفترات اللاحقة.

٢- قد تكون هذه المبالغ ناتجة عن أخطاء أساسية حدثت عند إعداد القوائم المالية في الفترات السابقة (أخطاء حسابية أو أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية) وفي هذه الحالة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية، يجب الإفصاح عن صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن هذه الأخطاء ومبلغ التصحيح وأثره على الفترة الحالية والفترات السابقة.

وحسب النظام المحاسبي الموحد للمصرف التجاري السوري يجب إدراجها ضمن حساب الأرباح والخسائر (٨١):

(٨١٢) نفقات سنين سابقة

(٨١٣) واردات سنين سابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذاً يجب الإفصاح في قائمة الدخل عن مبالغ الواردات ومصروفات السنوات السابقة وسبب وجودها حتى يتمكن مستخدم التقرير من أخذ فكرة واضحة عن إيرادات المصرف في الفترة الحالية والفترات السابقة.

- نتيجة مبيع موجودات المصرف:

لقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصرف التجاري الحساب رقم (٨١١) يتضمن ربح أو خسارة مبيع موجودات المصرف كما يلي:

(٨١١٠) ربح مبيع موجودات المصرف

(٨١١١) خسارة مبيع موجودات المصرف

ومن خلال الرجوع إلى القوائم المالية للمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢م المقدمة للمصرف المركزي نلاحظ أنه تم إدراج حساب ربح مبيع موجودات المصرف مبلغ (٢٠٣١٢٨ ل.س) ضمن إيرادات الاستثمار وهذا مخالف للمعيار رقم (٨) الذي ينص على ضرورة الفصل بين الإيرادات من الأنشطة العادية المتكررة والإيرادات من الأنشطة الطارئة غير المتكررة، وذلك لأن هذا الربح ناتج عن أنشطة غير عادية ولا يتوقع حدوثها بشكل متكرر وإنما ناتج عن نشاط طارئ، ومن الناحية المحاسبية تُعدّ هذه الإيرادات (إيراداً رأسمالياً) ويعرف الإيراد الرأسمالي بأنه (الربح الناتج عن إعادة تقويم أصل من الأصول الثابتة للمنشأة أو بيعه).

إذاً يجب الفصل بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية وذلك لأن عملية الدمج تؤدي إلى صعوبة تقييم أداء المصرف، حيث أن الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع جزء من موجودات المصرف، ممكن أن تؤدي إلى تحويل خسارة المصرف إلى ربح وبالعكس، مما يؤدي إلى تضليل مستخدم القوائم المالية.

- ربح المناطق الحرة:

نلاحظ أن ربح المناطق الحرة يظهر في الميزانية العامة الموحدة لفروع المناطق الحرة للعام ٢٠٠٢م، ولم يظهر في قائمة الدخل بشكل واضح ومستقل وإنما تم دمجه مع إيرادات الاستثمار (ولدى العودة إلى القوائم المالية المقدمة إلى المصرف المركزي) تبين أن قيمتها قد بلغت (١٣٠٤٧٨٧) دولار أمريكي. وحسب المعيار المحاسبي رقم (٣٠) فإن المصارف مطالبة بالإفصاح عن أي تركيزات كبيرة للأصول والخصوم أو البنود خارج الميزانية وذلك من أجل تحديد المخاطر المحتملة والكامنة التي تؤثر على تحقيق الأصول أو الالتزامات ويمكن الإفصاح عن تركز الأصول والخصوم خارج الميزانية كما يلي:

- عن طريق المناطق الجغرافية (القطاعات) مثل دولة معينة أو مجموعة من الدول أو إقليم داخل الدول.

- عن طريق مجموعات العملاء مثل الحكومات والهيئات العامة والمشروعات التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عن طريق قطاعات الصناعة – تجارة – زراعة.
- أي تركيزات أخرى للمخاطر يكون من المناسب الإفصاح عنها.

وترى الباحثة أنه من المناسب تطبيق التقارير القطاعية المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٤) التقارير المالية للقطاعات على فروع المناطق الحرة التي تم تنظيم عملها بالقرار الوزاري رقم (٧٩٣) تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٤م المتضمن نظام العمل المصرفي في المناطق الحرة السورية، وذلك من أجل تقييم أداء فروع المناطق الحرة وتطوره ومدى أهميته بالنسبة للمصرف التجاري السوري، فالبيانات القطاعية تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية مستقبلية والمخاطر المرتبطة بها بصورة أفضل.

٢- المصروفات:

يضع المصرف خطة مالية سنوية تقديرية تشمل على:

١- النفقات الإدارية اللازمة لتسيير أعمال المصرف.

٢- النفقات التأسيسية التي يتطلبها تأسيس المصرف من عقارات وأبنية وتجهيزات وآلات محاسبية وحسابية، بصورة عامة النفقات التأسيسية التي تقتضيها أعمال المصرف.

٣- نفقات الاستثمار.

٤- إيرادات الاستثمار.

وتكون مبالغ النفقات الإدارية اعتمادات حصرية لا يجوز تجاوزها، أما نفقات الاستثمار فهي مبالغ تقديرية يمكن تجاوزها.

وتشمل نفقات الاستثمار النفقات التي ترتبط بممارسة المصرف لفعاليته ونشاطاته، وهناك علاقة مباشرة بين النفقات والعمليات المصرفية.

وقد خصص النظام المحاسبي الموحد الحساب رقم (٦) لنفقات الاستثمار وتضم مجموعة من الحسابات الفرعية كما يلي:

١- الفوائد المدفوعة (٦٠): ويضم هذا الحساب مجموعة من الحسابات الفرعية التالية:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٦٠		الفوائد المدفوعة	
	٦٠٠	فوائد على الحسابات الجارية والودائع	٤٠٢٩٦٠٣٩٧٤
	٦٠١	فوائد على حسابات المصارف المقيمة	١٢٦٩٨٩١٧
	٦٠٢	فوائد على حسابات المصارف غير المقيمة	٨٨٥٣٧٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٦٠٣	فوائد على القروض والسلف	١٩٩٤٤٤٦١٤٨
	٦٠٥	فوائد على ودائع التوفير	٨٣٥١٦٧٩٤٢٧
	٦٠٦	فوائد على التأمينات المودعة لدى المصرف	٣٩٦٩
	٦٠٧	فوائد على حسابات الفروع والمديرية العامة	١٨٩٠١٤٤٢٣٤٦
	٦٠٨	فوائد الودائع بالعملات الأجنبية	١٨٠٩٠٧٤٣٠
	٦٠٩	فرق فوائد التسويات	٦٢٢٧
		مجموع (٦٠)	٣٣٤٧٩٦٣٨٦٤٠

المصدر القوائم المالية المقدمة للمصرف المركزي للعام ٢٠٠٢م

٢- العمولات المدفوعة (٦١): يدفع المصرف عمولات لقاء خدمات يحصل عليها من الغير كالمصرف المركزي أو المراسلين في الخارج ويضم الحساب رقم (٦١) مجموعة من الحسابات الفرعية كما يلي:

٤٤١٠٠٥٦٩ (٦١٠) عمولات مدفوعة للمصارف المقيمة

٥٠٧٠٠٩٠٤ (٦١١) عمولات مدفوعة للمصارف غير المقيمة

المجموع ٩٤٨٠١٤٧٤ ل.س

ولدى الإطلاع على قائمة الدخل المنشورة في عام ٢٠٠٢م نلاحظ أنه قد تم دمج الفوائد المدفوعة (٦٠) والعمولات المدفوعة (٦١) في بند واحد وهذا يخالف المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الذي نص على ما يلي:

١- يجب على المصرف الإفصاح عن الأنواع الأساسية للمصروفات الناشئة عن عمليات المصرف بشكل مفصل والتي تشمل (مصروفات الفائدة والعمولات، خسائر القروض والدفعات المقدمة، والمصاريف الإدارية العامة).

٢- وكذلك بالنسبة للعمولات المدفوعة والتي تعتبر حسب ما سبق من الأنواع الأساسية للمصروفات الناشئة عن عمليات المصرف ويجب الإفصاح عن مبلغها بشكل منفصل عن الفائدة كما ورد في المعيار الدولي رقم (٣٠).

وعند العودة إلى القوائم المالية المقدمة للمصرف المركزي تبين أن قيمة الفائدة المدفوعة (٣٣٤٧٩٦٣٨٦٤٠) ل.س والعمولات المدفوعة (٩٤٨٠١٤٧٥) ل.س وكذلك قيمة العمولات المدفوعة للغير قد تم دمجها ضمن العمولات المدفوعة للمصارف غير المقيمة وبلغت قيمتها (١٦٦٩٩) ل.س.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- فروق القطع الأجنبي (٦٢): تم الإفصاح عنه في القوائم المالية المنشورة للعام ٢٠٠٢ م حسب القواعد والمعايير وبلغت قيمتها (٧٢٤٦٢٤٢٠٧) ل.س.

٤- المؤن (٦٣): يضمن هذا الحساب مؤن الضرائب المالية (٦٣٢) بلغت قيمتها(٣٢٨٤٨٩٢٠٨) ل.س.

٥- الاستهلاكات (٦٤): هي أقساط اهتلاك الموجودات الثابتة وبعض الموجودات المتداولة والتي تم احتساب اهتلاك لها، وهذه المبالغ تحتسب سنوياً وتدخل ضمن نفقات الاستثمار وتترتب على السنة المالية الجارية، وتضاف إلى الاستهلاكات المشكلة في السنوات السابقة وتعتمد النسب التالية في احتساب الاستهلاكات على أساس التكلفة:

- نفقات تأسيس أولي ١٠%
- شهرة المحل ٢٥%
- الأثاث والأدوات والآلات ١٠%
- وسائل نقل ٢٥%
- الأراضي المعدة للبناء لاشيء
- المباني بما فيها الأرض المنشأ عليها ٥% وهكذا.

وعند العودة إلى القوائم المالية المقدمة للمصرف المركزي لعام ٢٠٠٢م تبين لنا أن المصرف قام بالإفصاح عن مجموع الاستهلاكات بشكل مفصل ولكنه لم يذكر نسب الاهتلاك المستخدمة كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٦٤		الاستهلاكات	
	٦٤٠	استهلاكات نفقات التأسيس الأولي وفروغ المحل	٩٩٤٣٧٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٦٤١	استهلاكات أثاث وأدوات وآلات	٣١٥٠٥٥٧٠
	٦٤٢	استهلاكات وسائل النقل	٤٤٣٧٦١٨
	٦٤٣	استهلاكات العقارات والمباني	٢٢٩٥٠٩٠١
	٦٤٤	استهلاكات عقارات بالتخصيص	٨٥٣٠٦٤
	٦٤٥	استهلاكات عقارات برسم التصفية	١٨٤٨
		مجموع (٦٤)	٦٩٦٩٢٧٧٩

كما لاحظت الباحثة مايلي:

- لا يزال المصرف يحتسب أقساط اهتلاك نفقات التأسيس الأولي وفروغ المحل على الرغم من أن المصرف تأسس منذ ٣٨ عام تقريباً ويعتمد نسبة اهتلاك لنفقات التأسيس الأولي ١٠% سنوياً ولفروغ المحل من ٢٠-٢٥ % حسب تعليمات النظام المحاسبي والمالي للمصرف فهل هذا منطقي.

وكذلك يجب إطلاع مستخدمي القوائم المالية على أقساط الاهتلاك ونسبتها (كما نص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠) لأنها تفسر استمرار المصرف في احتساب هذه الاهتلاكات، فربما تكون هذه النفقات عائدة لفروع جديدة تم تأسيسها.

٦- نفقات خاصة بالمستودعات (٦٥): لقد خصص الحساب رقم (٦٥) نفقات الخاصة بمستودعات التخزين على اعتبار أنها نفقات قابلة للاسترداد، وتظهر النفقات الخاصة بالمستودعات وارداتها كل على حدة في حساب الاستثمار العام رقم (٨٠).

٧- نفقات الأموال الخاصة بالمصرف (٦٦): تم دراستها مع الحساب المقابل لها وهو الإيرادات الأموال الخاصة بالمصرف (٧٦) ويتضمن هذا الحساب مايلي:

٥٣٧٦	(٦٦٠) إنارة وتدفئة وماء
٦١٨٥٢	(٦٦٣) صيانة وإصلاحات
٢٦٥٦٩٣٢	(٦٦٤) ضرائب مالية
٢٧٢٤١٦٠	المجموع ل.س

٨- ديون معدومة (٦٧): في السياق العادي لأعمال المصرف، من المؤكد أن يتكبد المصرف خسائر على القروض والسلفيات والتسهيلات الأخرى نتيجة تحولها إلى مبالغ غير قابلة للتحصيل كلياً أو جزئياً، وتعتبر هذه المبالغ مصروفاً يتم تنزيله من الرصيد الصافي للقروض والسلفيات كمخصص لخسائر القروض والسلفيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتمد تقدير مبالغ الخسائر المتوقعة على حكم إدارة المصرف، ومن الضروري أن تعتمد الإدارة نفس الأساليب في كافة الفترات المحاسبية لتحديد مبالغ هذه الخسائر.

ويحتاج مستخدمو المعلومات المالية إلى معرفة مدى تأثير الخسائر الناجمة عن القروض والسلفيات على الأداء والوضع المالي للمصرف، لأن ذلك يساعدهم على الحكم في مدى فاعلية استخدام المصرف لموارده.

وقد تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) في الفقرات (٤٣-٤٩) النقاط الأساسية المتعلقة بخسائر القروض والسلفيات فقد نصت الفقرة (٤٣) من المعيار على أنه يجب على المصرف الإفصاح عما يلي:

- السياسة المحاسبية التي تصف أساس الاعتراف بالقروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل كمصروف وشطبها.(الفقرة ٤٩ من المعيار المحاسبي الدولي ٣٠)
- تفاصيل التحركات في مخصص الخسائر والقروض والسلفيات خلال الفترة.
- إجمالي مبلغ مخصص القروض والسلفيات بتاريخ الميزانية العامة.
- المبلغ الإجمالي الظاهر في الميزانية العامة للقروض والسلفيات التي لا تحتسب فوائد مستحقة عليها، والأساس المستخدم لتحديد القيمة الصافية لهذه القروض والسلفيات.

ولدى الإطلاع على قائمة الدخل المنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ ما يلي:

- لم يتم الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بخسائر القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية، وبالتالي هذه مخالفة صريحة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الذي أوجب الإفصاح عن كل السياسات المتبعة في التعامل مع القروض والسلفيات. (كما ذكرنا سابقاً)

- وكذلك عند العودة إلى القوائم المالية المقدمة إلى المصرف المركزي نلاحظ وجود حساب رقم (٦٧) يدعى ديون معدومة بلغت قيمتها (٢٢٠١٣) ل.س، يسجل في هذا الحساب أرصدة الديون التي لا يمكن تحصيلها ولم يشكل لها سابقاً مؤونة، وتطفأ هذه الديون من قيود المصرف بقرار من مجلس إدارة، وبالتالي فإن قائمة الدخل بالطريقة المنشورة فيها تتضمن مخالفة واضحة للنظام المحاسبي الموحد للمصرف التجاري السوري والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠).

مما سبق وبعد الإطلاع على قائمة الدخل حسب ما وردت في القوائم المالية المنشورة للمصرف للعام ٢٠٠٢م تجد الباحثة أن تجميع البنود يجب ألا يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة مثل التوصل إلى الإيرادات الصافية، أو دمج العناصر ذات الأهمية بالنسبة للقارئ مثل الديون المعدومة، وتكون المعلومات هامة إذا أدى إغفالها أو عرضها بشكل خاطئ أو عدم الإفصاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عنها إلى تأثير هام على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والمتخذة على أساس القوائم المالية المنشورة.

ثانياً: الإفصاح في الميزانية العامة للمصرف:

يتألف الهيكل العام لميزانية المصرف وكأي مشروع اقتصادي آخر، من طرفين متقابلين أحدهما الموجودات (الأصول) والأخر المطاليب (الخصوم). ويجب تنظيم ميزانية المصرف بشكل يعطي فكرة واضحة عن مركزه المالي، وباعتبار أن طرف الموجودات من الميزانية يبين التوظيفات وأوجه الاستخدامات المختلفة للأموال، في حين أن طرف المطاليب يظهر المصادر المختلفة التي حصل منها المصرف على أمواله، فإن قراءة طرفي الميزانية تعطي فكرة أولية واضحة عن التزامات المصرف ومصادر تمويله حسب آجال دفعها واستحقاقها من جهة، وعن بنية التوظيفات والاستخدامات ومدى جاهزيتها وسهولة تحويلها إلى نقدية من جهة أخرى.

وقد ظهرت الميزانية العامة للمصرف التجاري السوري في القوائم المالية المنشورة للعام ٢٠٠٢م كما يلي:

الميزانية العامة الختامية بالليرات السورية بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ مقارنة مع ٢٠٠١/١٢/٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجودات	الوضع في نهاية ٢٠٠٢ ل. س	الوضع في نهاية ٢٠٠١ ل.س	المطاليب	الوضع في نهاية ٢٠٠٢ ل.س	الوضع في نهاية ٢٠٠١ ل.س
النقد في الصندوق ولدى المركزي	٢٠٨٤٨١٠٣٨٧٤	٤١٠٥٥٢٤٤٣٢٦	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	٢٥٢٥٦١٥٤٤٧٨٩	٢٠٢٨٣٤٧٥٤٥٠٨
المصارف المقيمة	١١٤١٥٨٠٧٩٤	١٠٧٢٣٥٨٤١٦	الودائع لأجل وودائع التوفير	١٢٧١٨٢٣٧٦١٢١	١٠٦٧١٠٧٠٥٤٥٣
المراسلون في الخارج	٥٧٨٠٨١٩٧٨٥٢٦	٥٠٠١٧٩٣٤٠٩٤٩	المصارف المقيمة	٢٣٦٤٧٠١٢٥٣	٢٤٥٣٦٤٩٠٤٢
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	١١٧٠٩٦٨٢٩٩	١١٤٩٨٣٨٨٨٩	القروض والسلف من المركزي	١١٩٧٥٧٧٣٦٢٠٢	١٥٣٩٦٤٤١٣٧٤٢
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	٩٥٥٢٧٦١٧٥١٩	١٣٨٥٦٦٣٢٣٧٨٢	المراسلون في الخارج	٩٠٧٤٩٠٩٢١١	١٩٥٠٩٦٦٣٨٥
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	٢٥٥٨٠٥١٥٣٨١	٢٥٦٦٩٣٤١٠٦٧	الأموال المستقرضة	٢٣٦٧١٥٢١٧٠	٣٢٢٩٦٩٧٥٨٣
حسابات مدينة أخرى	١٠٨٦٨١٨٨٧٢٩	١٠٧٩٨٧٧٥٣٨٠	حسابات دائنة أخرى	٦٩٠١٠٧٧٠١٠٣	٥٩٠٣٧١٢٦٦٥٢
الاستثمارات المالية والمساهمات	٢٢٦٨٠٥٧٠٣٥٦	١٧٣٠٤٩٠٢٥٩٨	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	١٥٠٢١٤٤٤٩١٩٥	١٧٦٩٠٥٦٦٦٥٢٨
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	١١٥٦٠٦٧٦٠٤٨	٦٨٥٤٢٠٤٥٤٤	المؤن	٢٧٢٤٨٨٤٦٩٤٥	٢٨٠٠٥٤٠٩٤٥٠
الأموال الثابتة والموجودات الأخرى(ناقصاً الاستهلاك)	٧٦٩٠٩٠٠٥٥	٦٣٤٧٢٢٥٥٠	الاحتياطيات	٣٧٦٩٣٤٣٦٧٤	٣٥١١٢١٥٠١١
			رأس المال المدفوع	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
			الإرباح الصافية	٦٥٠٤٥٩٩١٧	٦٨١٤٤٨١٤٨
مجموع الموجودات	٧٦٨٢٢٩٢٨٩٥٨٠	٧٤٣٢٨٥٠٥٢٥٠١	**مجموع المطاليب**	٧٦٨٢٢٩٢٨٩٥٨٠	٧٤٣٢٨٥٠٥٢٥٠١
الحسابات النظامية					
الاعتمادات المستندية للاستيراد	٥٦٠٦٤٤١١٨٢٥	٤٧٥١٥١٣٠٠٠٤			
الاعتمادات المستندية للتصدير	٣٤٧٤٦٢٨٠٨٨٥	١٩٨٧٠٠٧٨٩٦٦			
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	٧١١٣٧٢٣٢٤٢٨	٥٥١٦٥٩٣٠٥٤٨	مقابل الحسابات النظامية	٤١٩٣٣٣٤٥٧٣١٨	٣٧٨٦١١٠٠١٠٣٨
الحسابات النظامية الأخرى	٢٧٥٣٨٥٥٣٢٠٧٠	٢٥٦٠٥٩٨٦١٥٢٠			
مجموع الميزانية	١١٨٧٥٦٢٧٤٦٨٩٨	١١٢١٨٩٦٠٥٣٥٣٩	**مجموع الميزانية**	١١٨٧٥٦٢٧٤٦٨٩٨	١١٢١٨٩٦٠٥٣٥٣٩

١ – الموجودات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم ترتيب الموجودات حسب درجة سيولتها المتناقصة حيث بدأت بالأموال الجاهزة ثم الموجودات الأقل سيولة لتأتي الموجودات الثابتة في أسفل طرف الموجودات من الميزانية كمايلي:

١- الأموال الجاهزة (١٠):

تتكون الأموال الجاهزة في المصرف من موجودات الصناديق بالليرات السورية، ومن الرصيد المدين للحساب الجاري للمصرف لدى المصرف المركزي ومن موجودات صندوق النقد الأجنبي والذهب ومن الموجودات من الطوابع السورية والأجنبية. وقد صنف النظام المحاسبي للمصرف التجاري السوري الأموال الجاهزة في الحساب رقم (١٠) الذي يتفرع إلى حسابات فرعية وردت قيمتها في الميزانية العامة المقدمة إلى المصرف المركزي كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
١٠		الأموال الجاهزة	
	١٠٠	الصندوق بالليرات السورية	٦٥٢٨٧٢٠٠٩٤
	١٠١	الحساب الجاري لدى المصرف المركزي	١١٦٠١١٩٠٧٣٧
	١٠٢	صندوق النقد الأجنبي والذهب	٢٧١٧٩٩٧٥٤٠
	١٠٣	الطوابع	١٩٥٥٠٣
		مجموع (١٠)	٢٠٨٤٨١٠٣٨٧٤

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) على ضرورة الإفصاح عن الأرصدة النقدية في الصندوق والمصرف المركزي في الميزانية أوفي الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ولدى العودة إلى الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ أنه لم يلتزم بمتطلبات الإفصاح الواردة في كل من النظام المحاسبي للمصارف والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) حيث وردت قيمة هذه الحسابات ضمن حساب (النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي) وبلغت قيمته (٢٠٨٤٨١٠٣٨٧٣) ل.س ويعتبر الصندوق أحد أهم مراكز النشاط المصرفي، ففي الصندوق تجري عمليات القبض والدفع نقداً وتتم عمليات القبض والدفع استناداً إلى الإشعارات وأوامر الدفع وأوامر القبض الصادرة عن الأقسام المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– أما بالنسبة للحساب الجاري لدى مصرف سوريا المركزي فهو عبارة عن موجودات بالليرات السورية مقيدة في حسابات تحت الطلب ولشهر على الأكثر لدى المصرف المركزي أما الطوابع فهي تشمل الطوابع المالية الموجودة بحوزة المصرف وفقاً للأنظمة والقوانين، وهذه الحسابات مماثلة تماماً لحساب الصندوق وتمسك حساباتها من قبل أمين الصندوق.

وقد وردت قيمة هذه الحسابات في الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري السوري لعام ٢٠٠٢م في حساب (النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي) وتعتبر هذه الموجودات أكثر الموجودات سيولة حيث يستطيع المصرف وقت الحاجة استخدامها دون قيد، وتستخدم الأموال النقدية في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء، وتحاول المصارف التقليل من الممتلكات النقدية لأنها لا تكتسب أي فائدة.

٢– المصارف المقيمة:

بلغت قيمة هذا الحساب في الميزانية العامة للمصرف التجاري السوري (١١٤١٥٨٠٧٩٤) ل. س وعند العودة إلى الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي تبين أن هذا الحساب عبارة عن مجموع حسابين هما:

– مصرف سوريا المركزي رقم (١١).
– المصارف وغرفة التقاص حساب رقم (١٢).

ويتضمن حساب مصرف سوريا المركزي رقم (١١) عدة حسابات فرعية وردت قيمتها في القوائم المالية المقدمة للمصرف المركزي كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
١١		مصرف سوريا المركزي	
	١١٢	اتفاقيات المدفوعات	٦٠٧٨٤٣٤٤
	١١٣	قروض بالعملات الأجنبية	٩٦٥٧١٢٤٦٥
	١١٤	مصرف سوريا المركزي عملات أجنبية	٨٢٩٠٢٩٨
		مجموع (١١)	١٠٣٤٧٨٧١٠٧

– اتفاقيات المدفوعات: تعقد اتفاقيات المدفوعات من أجل تشجيع عمليات التبادل التجاري بين البلدان التي ترتبط بمثل هذه الاتفاقيات، ولتسهيل عمليات دفع قيمة المستوردات أو الصادرات للسلع التي يجري الاتفاق على إخضاع التبادل التجاري بها وتقوم المصارف المركزية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدان المرتبطة باتفاقيات المدفوعات بإدارة هذه العمليات ومسك قيودها وتسويتها، ويحدد في هذه الاتفاقيات السلع التي يخضع التعامل بها، والعملة التي يجري بواسطتها تقييم أثمان المستوردات والصادرات، وتعتبر اتفاقيات المدفوعات بمثابة تسهيلات يمنحها المصرف المركزي لكل بلد إلى البلد الآخر، وتتمثل هذه التسهيلات بشكل حساب مفتوح لدى المصرف المركزي يجري السحب منه بقيمة المستوردات وتغذيته بقيمة الصادرات، وحساب الاتفاقيات في ميزانية المصرف التجاري السوري فهي عبارة عن حساب مؤقت يتضمن العمليات المتعلقة باتفاقيات المدفوعات إلى أن تتم تصفيتها من قبل المصرف المركزي وتسجيلها في الحساب الجاري للمصرف الموجود لديه.

- أما الحساب الثاني (المصارف وغرفة التقاص رقم ١٢) هو عبارة عن رصيد المصرف التجاري السوري لدى المصارف المقيمة الأخرى وقد ظهرت في القوائم المالية المقدمة للمصرف المركزي بالحساب رقم (١٢٠) وبلغت قيمته (١٠٦٧٩٣٦٨٦) ل. س.

أما غرفة التقاص (وهي المكان الذي يجتمع فيه مندوبو المصارف المشتركة لتسوية الالتزامات والحقوق المتبادلة بين هذه المصارف وإجراء التقاص بينها ويكون مقر هذه الغرفة المصرف المركزي) وقد أنشئت غرفة التقاص في سوريا بموجب المادة (٧٢) من نظام النقد الأساسي الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم (٨٧) لعام ١٩٥٣م وباشرت أعمالها في ١٩٦٠/٨/١م.

ومما سبق ولدى الإطلاع على الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ أنه قد تم الدمج بين الأرصدة لدى المصرف المركزي والأرصدة لدى المصارف الأخرى وهذا يخالف المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) لأن الفصل بينهما يعتبر من المعلومات الهامة التي تعطي فكرة واضحة عن علاقة المصرف مع المصارف الأخرى ومدى اعتماده عليها.(المعيار المحاسبي الدولي الفقرة رقم ٢١)

٣- المرسلون في الخارج حساب رقم (١٣):

يستعمل هذا الحساب من قبل المحاسبة المركزية في الإدارة العامة فقط، ويعتمد في إنشاء القيود على الإشعارات التي ترد من الفروع المخولة بتحريك حسابات المراسلين وكذلك فإن حسابات الفروع بالعملات الأجنبية محصورة في المديرية العامة.

ويتضمن هذا الحساب أربعة حسابات فرعية وردت في النظام المحاسبي للمصرف التجاري كما يلي:

- حسابنا لديهم تحت الطلب - عملات أجنبية.
- حسابنا لديهم لأجل - عملات أجنبية.
- عمليات قيد التصفية - عملات أجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحسابات المجمدة – عملات أجنبية.

ولدى العودة إلى الميزانية العامة المنشورة للمصرف نلاحظ أنه تم ذكر حساب مراسلون في الخارج بشكل إجمالي وهذا غير كاف وذلك لأن هذا الحساب يتضمن عدة حسابات فرعية تتفاوت في درجة سيولتها، فهناك حسابات تتمتع بسيولة كاملة مثل الحساب تحت الطلب (عملات أجنبية) وجزء أقل سيولة وهو الحساب لأجل، أما بالنسبة إلى العمليات قيد التصفية فيستعمل هذا الحساب في تسجيل العمليات التي يجريها المصرف بالعملات الأجنبية والتي ستؤثر على حساباته لدى مراسليه في الخارج بعد تصفيتها كأوامر الدفع والشيكات المشتراة، ثم الحسابات المجمدة التي لم يذكر سبب تجميدها أو حتى مبلغها أو مدتها، ويعتبر هذا الحساب مهماً جداً فهو يمثل مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية.

لذلك يجب على المصرف الإفصاح عن مبلغ هذا الحساب بشكل مفصل وعن العوائد التي يحصل عليها لتقدير جدوى إبقائها في الخارج، في حين يمكن استثمارها في سوريا في عدة أشكال، وعند العودة إلى الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي تبين أنه تم الإفصاح عن هذا الحساب بشكل مفصل حسب ما هو وارد في النظام المحاسبي الموحد للمصرف التجاري السوري كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
١٣		المراسلون في الخارج	
	١٣١	حسابنا لديهم تحت الطلب– عملات أجنبية	١٣٩٧٥٤١٠٥٠٧٩
	١٣٢	حسابنا لديهم تحت لأجل – عملات أجنبية	٤٣٧١٣٦٨٦٢٩٢٣
	١٣٣	عمليات قيد التصفية – عملات أجنبية	١١٨٢٢٤٨٠٨١
	١٣٧	الحسابات المجمدة – عملات أجنبية	٨٧٦٢٤٤٠
		مجموع (١٣)	٥٧٨٠٨١٩٧٨٥٢٥

٤– محفظة الأوراق التجارية المحسومة:

يدخل حسم السندات التجارية في نطاق مفهوم التسهيلات التي تقدمها المصارف لزبائنها من أصحاب الفعاليات الاقتصادية، ويضع المصرف حداً أقصى لحجم السندات التجارية التي يمكن أن يقدمها الزبون للحسم وذلك بعد دراسة وضعه المالي وتحديد حجم التسهيلات التي يمكن أن يقدمها له.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بحسم السندات التجارية حسب ما جاء في نظام عمليات المصرف التجاري السوري (تقديم الزبون إلى المصرف سنداً تجارياً لاستيفاء القيمة قبل الاستحقاق مقابل اقتطاع قسم من هذه القيمة يعادل فائدة المبلغ عن المدة المتبقية إلى يوم الاستحقاق بالإضافة إلى عمولة) ويجب أن تكون السندات المقدمة للحسم سندات حقيقية تمثل صفقات تجارية أو صناعية أو زراعية.

وتتضمن محفظة الأوراق التجارية المحسومة (السندات المحسومة والشيكات والسحوبات المشتراة):

- محفظة السندات المحسومة الحساب رقم (١٦):

لقد خصص النظام المحاسبي عدداً من الحسابات لمعالجة العمليات المختلفة للسندات المحسومة وفيما يلي بعض الحسابات المستخدمة في القيود:

- سندات الصفقات.
- سندات الصفقات المعاد حسمها.
- سندات الصفقات المحسومة المستحقة غير المدفوعة قابلة للتحصيل.
- سندات محسومة مودعة تأميناً لدى المصرف المركزي.

وتفرز السندات المحسومة حسب القطاعات والفعاليات (خاص – عام – تعاوني)، وكذلك (تجاري – صناعي) ولدى العودة إلى الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي تبين أن محفظة السندات المحسومة تتضمن حساباً فرعياً واحداً هو(١٦٣) القطاع التعاوني بلغت قيمته (٨٧٨٣٤٥٩٩٤) ل.س.

- الشيكات والسحوبات المشتراة (١٧):

الشيكات والسحوبات التي يشتريها المصرف هي عبارة عن شيكات مسحوبة على مصارف أخرى محلية أو أجنبية، إلا أن حاملي هذه الشيكات يبيعونها للمصرف لقاء عمولة معينة نظراً لعدم توفر فرع للمصرف المسحوبة عليه هذه الشيكات في مكان إقامتهم في أغلب الأحيان وبالتالي فإن المصرف التجاري يدفع قيمة هذه الشيكات والسحوبات لحامليها ومن ثم يرسلها للتحصيل من المصارف المقيمة، أما بالنسبة للمصارف الأجنبية فيقوم بإرسال هذه الشيكات والسحوبات إلى المراسلين في الخارج من أجل تحصيلها وعند الإطلاع على الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي للعام ٢٠٠٢م تبين لنا أن هذا الحساب يتضمن الحسابات الفرعية التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
١٧		الشيكات والسحوبات المشتراة	
	١٧٠	الشيكات والسحوبات المشتراة بالليرة السورية (قطاع عام)	١٢٤٨٠١٣٦٩
	١٧١	الشيكات والسحوبات المشتراة بالعملات الأجنبية (قطاع عام)	٥٥٠٥
	١٧٢	الشيكات والسحوبات المشتراة بالعملات الأجنبية (قطاع مشترك)	١٠٠٠٠٠٠٠
	١٧٦	الشيكات والسحوبات المشتراة بالليرات السورية(قطاع خاص)	١٥٧٨١٥٤٣١
		مجموع (١٧)	٢٩٢٦٢٢٣٠٥

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) أنه يجب على المصرف الإفصاح في الميزانية أو في القوائم المتممة عن قيمة السندات القابلة للحسم لدى المصرف المركزي لأن هذا النوع من السندات يسمح للمصرف الحصول على السيولة اللازمة عند الحاجة، حيث يحصل المصرف على قروض من المصرف المركزي لقاء إيداع هذه السندات العائدة لهذه القروض لديه، وعند العودة إلى الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢م لاحظنا عدم توفر هذه المعلومات على الرغم من أهميتها بالنسبة للمستخدمين.

٥- القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة:

تشكل عمليات الإقراض والتسليف جزءاً هاماً من فعالية المصرف لأنها توفر له إيرادات وفيرة، تستخدم المصارف جزءاً كبيراً من الأموال الموضوعة تحت تصرفها من الودائع بأنواعها والأموال الخاصة في منح القروض والسلف المتنوعة لزبائنها ومن جهة أخرى تشكل القروض المصرفية أحد الوسائل الهامة لتمويل الاقتصاد القومي بمختلف قطاعاته الإنتاجية ومده بالسيولة اللازمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف الحسابين (١٩)، (٢٠) لعمليات القروض والسلف المصرفية، وتمنح القروض والسلف من قبل المصارف بعد إجراء دراسة وافية لوضع الزبون ومركزه المالي والغاية التي يطلب من أجلها القرض بالإضافة إلى شروط أخرى (شروط المنح – حجم القرض – الضمانات).

ولدى العودة إلى الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ أنه لم يتم الإفصاح بشكل كافٍ ومفصل، وإنما ذكر قيمة هذه القروض والسلف بشكل إجمالي على الرغم من أن النظام المحاسبي للمصرف قد قسم هذه الحسابات إلى عدة حسابات فرعية حسب القطاعات والفعالية كما ذكرنا سابقاً.

– القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية حساب رقم (١٩):

عمليات القروض والسلف تتمثل غالبيتها في قروض لتمويل الصناعة أو الزراعة أو تمويل عمليات تصدير وتخزين المنتجات الزراعية، أما من حيث الضمانات العينية التي يقبلها المصرف مقابل القروض والسلف الممنوحة فهي أوراق مالية أو سندات تجارية أو بضائع أو عقارات توضع برسم التأمين لدى المصرف أوترهن لصالحه وقد بلغت قيمتها في الميزانية العامة المنشورة للعام ٢٠٠٢م (٩٥٥٢٧٦١٧٥١٩) ل.س.

وعند الاطلاع على الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي نلاحظ أنه تم عرضها بشكل مفصل كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
١٩		القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	
	١٩٠	القطاع العام الاقتصادي (بالليرات السورية)	٩٢٨٥٧٤٣٧٣٠٢
	١٩١	القطاع العام الاقتصادي(بالعملات الأجنبية)	٥٤٢٥٥٢٥٨
	١٩٦	القطاع الخاص (بالليرات السورية)	٦٦٦٨٦٣٩٠٩
	١٩٧	القطاع الخاص (بالعملات الأجنبية)	١٩٣٨٢٦٦٩١٦
	١٩٩	عمليات تمويل برنامج التجارة العربية	١٠٧٩٤١٣١
		مجموع (١٩)	٩٥٥٢٧٦١٧٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

			٩

– القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات في الحساب رقم (٢٠):

تمنح هذه التسهيلات بعد دراسة وافية لوضع الزبون مقابل تأمين كفالة شخصية بالتكافل والتضامن من شخص ثالث يقبله المصرف ويتمتع بالملاءة الكافية أما في حال منح هذه التسهيلات بدون أي ضمانة (على المكشوف) فيوقع العقد من قبل المقترض فقط. وقد بلغت قيمتها في الميزانية العامة المنشورة للعام ٢٠٠٢م (٢٥٥٨٠٥١٥٣٨) ل.س عند الاطلاع على الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي نلاحظ أنه تم عرضها بشكل مفصل كما يلي:

أرقام الحسابات		**أسماء الحسابات**	**الأرصدة**
رئيسي	فرعي		
٢٠		القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات	
	٢٠٠	القطاع العام الاقتصادي (بالليرات السورية)	٢١٤٢١٨٨٦١٤٠
	٢٠١	القطاع العام الاقتصادي (بالعملات الأجنبية)	٣٣٩٦٩٨٦٢٦٢
	٢٠٦	القطاع الخاص (بالليرات السورية)	٧١١٧٩٢٧٥٦
	٢٠٨	قروض الموظفين	٤٩٨٥٠٢٢٢
		مجموع (٢٠)	٢٥٥٨٠٥١٥٣٨٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نلاحظ أن القطاع العام يحصل على غالبية القروض والسلف المقدمة من قبل المصرف التجاري، وكلنا يعرف ما تتعرض له قروض القطاع العام من تأخير في التسديد، وكل هذه المعلومات تفيد المستفيدين من القوائم المالية في الحكم على فعالية المصرف في توظيف موارده وفي تقدير المخاطر التي تتعرض لها هذه التوظيفات وتأثيرها على العوائد التي يحصل عليها.

٦- حسابات مدينة أخرى:

عند الإطلاع على الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نجد أن قيمة هذا الحساب هي (١٠٨٦٨١٨٨٧٢٩) ل. س ولدى العودة إلى النظام المحاسبي الموحد للمصرف تبين أنه لا يوجد حساب بهذا الاسم وإنما تم دمج عدة حسابات هي:

- الحساب رقم (١٨): قيم برسم القبض لأجل قصير ويعالج هذا الحساب موضوع المدينين المختلفين بالليرات السورية والعملات الأجنبية وبلغت قيمتها في الميزانية العامة للمصرف المركزي مايلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
١٨		قيم برسم القبض لأجل قصير	
	١٨٠	المدينين المختلفون (بالليرات السورية)	٩٩٤٩٨٤٠٧٣١
	١٨١	المدينين المختلفون (بالعملات الأجنبية)	٤٢٣٤٦٣٨٧١
		مجموع (١٨)	١٠٣٧٣٣٠٤٦٠٣

- الحساب رقم (٢١) ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية:

يسجل في هذا الحساب السندات المحسومة المستحقة غير المدفوعة والقروض والسلف لعمليات التمويل مستحقة وغير مدفوعة وكفالات وقبولات مستحقة والديون المجددة قيد التصفية، الديون والسندات المستحقة قيد الملاحقة القضائية التي سلمت للمحامي لتحريك دعاوى المدينين غير الملتزمين، وهذا الحساب يوزع كما هو مبين في النظام المحاسبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمصرف حسب القطاعات والفعاليات وردت قيمتها في الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٢١		ديون قيد التسوية وقيد الملاحقة القضائية	
	٢١٠	القطاع العام الاقتصادي (بالعملات المحلية)	٢٩٥٤١٦١
	٢١٣	القطاع الخاص (بالعملات المحلية)	٤٣٧١٩٥٦٥٢
	٢١٥	القطاع الخاص(بالعملات الأجنبية)	٩٠٢٦١٥٣
		مجموع (٢١)	٤٤٩١٧٥٩٦٨

إن دمج الديون قيد التسوية والملاحقة القضائية ضمن حسابات مدينة أخرى وعدم الإفصاح عن قيمتها يخفي المخاطر المتعلقة باحتمال خسارة هذه المبالغ جزئياً أو كلياً (ما يسمى بمخاطر الائتمان) وتعرف بأنها المخاطر الناتجة عن تخلف العملاء عن الدفع، أي عجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم.

– الحساب رقم (٢٢) التأمينات المدفوعة والسلف الخاصة بالمصرف:

كما هو مبين في النظام المحاسبي والمالي للمصرف التجاري فإن هذا الحساب مقسم إلى عدة حسابات فرعية كما يلي:

– حساب رقم (٢٢٠) تأمينات مدفوعة إلى المؤسسات العامة (تأمين هاتف وكهرباء).

– حساب رقم (٢٢١) سلف وتأمينات للقضايا ودعاوى الاحتجاج ويسجل في هذا الحساب. السلف التي تدفع للمحاكم تأميناً للدعاوى والمحامي لمجابهة المصاريف القضائية أو الموظفين المسؤولين عن عمليات الاحتجاج.

– حساب رقم (٢٢٢) السلف المؤقتة للموظفين وسجل في هذا الحساب المبالغ المترتبة على الموظفين.

– حساب رقم (٢٢٣) سلف وطوابع ويقيد في هذا الحساب السلف الممنوحة لبعض الموظفين بقصد شراء طوابع لاستعمالها في العمليات.

ولدى العودة إلى الميزانية العامة المقدمة المقدم للمصرف المركزي نجد مايلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٢٢		التأمينات المدفوعة والسلف الخاصة بالمصرف	
	٢٢٠	تأمينات مدفوعة إلى المؤسسات العامة	٣٣٨٢٣٩٦
	٢٢١	سلف وتأمينات للقضايا ودعاوى الاحتجاج	١٢٨٢٧٧٠
	٢٢٢	السلف المؤقتة للموظفين	٢٨٥٩٥٩
	٢٢٥	سلف المستودعات وكوى الصرافة	٣٩٥٩٣٢٤٣
	٢٢٦	السلف الممنوحة لأمناء الجمارك الرئيسيين	٣٥١٠٠٠
	٢٢٧	سلف كوى الحدود (بالعملات الأجنبية)	٨٤٨٧٨٨
		مجموع (٢٢)	٤٥٧٠٨١٥٧

٧- الاستثمارات المالية والمساهمات حساب رقم (٢٣):

تتمثل هذه الاستثمارات بالاكتتاب في الأسناد العامة على الدولة مقابل الودائع والاحتياطيات، بالإضافة إلى المساهمة الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية، وقد خصص النظام المحاسبي الموحد الحساب رقم (٢٣) للاستثمارات المالية والمساهمات ويتفرع إلى عدة حسابات فرعية وردت قيمتها في الميزانية العامة المقدمة إلى المصرف المركزي مايلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٢٣		الاستثمارات المالية والمساهمات	
	٢٣٠	الأسناد العامة على الدولة مقابل (الودائع)	١٩٠٤٢٢١٠٠٠٠
	٢٣١	الأسناد العامة على الدولة مقابل(الاحتياطيات)	٢٣١٨٤٩٧٨٠٢
	٢٣٢	الأسهم في الشركات المقيمة	٤٠٥٨٣٠
	٢٣٣	الأسهم في الشركات غير المقيمة(بالعملات الأجنبية)	١٠٧٣٠
	٢٣٥	المساهمات في المؤسسات المالية والشركات (بالليرات السورية)	٣٧٦٩١٣٤٢٧
	٢٣٥	المساهمات في المؤسسات المالية والشركات (عملات أجنبية)	١١٩٨٢٨٦٩٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٢٣٨	أسناد الدين العام تسهيلات مصرفية	٣٩٦٠٠٠٠٠
	٢٣٩	أسناد الدين العام الدين العام فائض سيولة	٧٨٣١٠٣٨٦٨
		مجموع (٢٣)	٢٢٦٨٠٥٧٠٣٥٦

ولدى الإطلاع على الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ أن المصرف لم يفصح بشكل مفصل عن هذه الاستثمارات كما هو وارد في النظام المحاسبي للمصرف، كما نلاحظ ارتباط المصرف التجاري السوري بالقطاع العام بشكل واضح فاستثمارات المصرف في الأسناد العامة على الدولة تزداد سنوياً بسبب اكتتاب المصرف بالأسناد العامة على الدولة مقابل الاحتياطيات القانونية والخاصة المقتطعة من الأرباح طبقاً للأحكام والقوانين النافذة. هذه الاحتياطيات التي يمكن توظيفها واستثمارها في أوجه أخرى ذات عائد أكبر وفيما يلي جدول يبين تزايد استثمارات المصرف التجاري من العام ١٩٩٩م ولغاية ٢٠٠٢م:

المبالغ بملايين الليرات السورية

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الاكتتاب في الأسناد العامة على الدولة مقابل (الاحتياطيات والودائع)	٩٩٦١	١٠٢٨٠	١٧٠٣٤	٢٢١٨٣
المساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٤٩٧

إن الإفصاح عن هذه المعلومات هام جداً بالنسبة لمتخذي القرارات لمساعدتهم في الحكم على قدرة المصرف على استثمار أمواله وأموال المودعين لتحقيق عائد ربح مناسب.

وإجبار المصرف على الاكتتاب في الأسناد العامة على الدولة مقابل الاحتياطيات القانونية والخاصة المقتطعة من الأرباح يحد من قدرة المصرف على استثمار أمواله والاختيار بين البدائل الاستثمارية التي تحقق عوائد أفضل مثل استثمار هذه الأموال في القطاع الخاص كمنح قروض وتسهيلات مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة وتقليص البطالة .

ففي عام ٢٠٠٢م ازداد الاكتتاب في الأسناد العامة بمقدار ٥ مليار ل.س تقريباً كان من الأفضل استثمارها في جوانب أخرى تنشط استثمار البلد وتزيد من عائد المصرف، حيث أن تركم أسناد الدين العام سنة بعد أخرى دون تمكن الدولة من السداد، يحمل في طياته مخاطر تهدد المصرف على المدى الطويل وتحمل في طياتها مخاطر اقتصادية على مستوى الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- الإدارة العامة والفروع الحسابين (١٤-١٥):

إن حسابات الإدارة العامة الواردة في النظام المحاسبي للمصرف التجاري السوري هي الحسابات التي تستعملها الفروع بالنسبة لعملياتها مع الإدارة العامة ويضم الحساب الرئيسي رقم (١٤) المديرية العامة عدة حسابات فرعية، وعند العودة إلى الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢ م لاحظنا عدم وجود أي معلومات تتعلق بهذين الحسابين، على الرغم من أن الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي تضم بشكل مفصل معلومات عن هذين الحسابين كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
١٤		المديرية العامة	
	١٤٠	الحساب الجاري	٣٢٧٥٨٩٧٧٣١٣٤
	١٤١	المساهمة في الأسناد العامة عن الودائع	١٨٦٩٧٢٧١٠٠٠
	١٤٣	حساب الأموال الجاهزة	١١٩٥٦٨٠٧٠٠٠
	١٤٤	الحساب الجاري (بالعملات الأجنبية)	١٢٦٥٤٢١٤٣١٤٣
		مجموع (١٤)	٥٧٨٠٨١٩٧٨٥٢٥

أما حسابات الفروع فهي حسابات مقابلة للحسابات الأولى والتي تستعمل من قبل المحاسبة المركزية بالنسبة لعمليات الفروع معها ويضم حسابات الفروع رقم (١٥) الحسابات الفرعية التالية:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
١٥		الفروع	
	١٥٠	الحساب الجاري	٦٤١٨٨٧٨٢٨٦٣
	١٥٣	الحساب الجاري بالعملات الأجنبية	٢٨٢٦٠٢٤٣٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	١٥٥	حسابات التمويل	٦٣٥٦٧٦٩٣٤٤
	١٥٨	الفروع في الخارج / المنطقة الحرة	٧٥٩٩٥٨٧٧٩
		مجموع (١٥)	٧١٥٨٨١١٣٤٢٤

يجب أن تكون أرصدة هذه الحسابات في نهاية الدورة المالية متقابلة على اعتبار أن كل عملية تسجل لدى الفروع يجب أن تسجل بالمقابل لدى الإدارة العامة وفي نفس الوقت وبالعكس، وإذا ما بقي رصيد في نهاية الدورة المالية فينتقل إلى حسابات التسوية والحسابات الانتقالية حسب الحال بغية إظهاره في الميزانية بشكل واضح. وهذا ما سنجده لاحقاً في حسابات التسوية والحسابات الانتقالية .

٩- القيمة المقابلة للقطع الأجنبي حساب رقم (٢٤) والقطع الأجنبي حساب رقم (٢٥):

- القيمة المقابلة للقطع الأجنبي حساب رقم (٢٤):

يسجل في الجهة المدينة لهذا الحساب مشتريات المصرف من العملات الأجنبية على أساس سعر شرائها الفعلي، كما يسجل في الطرف الدائن من الحساب مبيعات المصرف من هذه العملات حسب سعر المبيع الفعلي.

ويمثل الرصيد المدين من هذا الحساب ما يعادل صافي موجودات المصرف من العملات الأجنبية، أما الرصيد الدائن فيمثل صافي التزامات المصرف من العملات الأجنبية، ولدى الرجوع إلى الميزانية العامة المنشورة للمصرف للعام ٢٠٠٢ م لاحظنا عدم الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بهذا الحساب.

- القطع الأجنبي(٢٥):

يستعمل هذا الحساب بغية إظهار وضع المصرف بالقطع الأجنبي ويسجل في الجهة المدينة من هذا الحساب العملات الأجنبية التي يتخلى عنها المصرف نتيجة البيع مقابل قيدها في الجهة الدائنة في حساب (المراسلون في الخارج) كما يسجل في الجهة الدائنة من هذا الحساب العملات الأجنبية التي يقتنيها المصرف نتيجة البيع مقابل قيدها في الجهة المدينة من حساب (مراسلون في الخارج)، والرصيد المدين لهذا الحساب يظهر الالتزامات المترتبة على المصرف بالعملات الأجنبية تجاه المراسلين في الخارج، كما يظهر الرصيد الدائن موجودات المصرف من العملات الأجنبية القابلة للاستعمال.

وينقسم الحسابان القيمة المقابلة للقطع الأجنبي (٢٤) والقطع الأجنبي (٢٥) إلى عدة حسابات فرعية حسب أسعار الصرف المتعددة (السعر الرسمي، سعر النفط، السياحي، الجمارك،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعر الموازي، التشجيعي، الدول المجاورة، قطع التصدير) وتعدد أسعار الصرف يؤدي إلى تقييم هذه الحسابات بأسعار تخالف سعرها الحقيقي حيث يختلف كل سعر صرف عن الآخر، ونتيجة لجمع هذه الحسابات في حساب واحد في الميزانية يؤدي إلى إعطاء قيمة مضللة عن العمليات بالعملات الأجنبية وأرصدتها.

وفي ٢٠٠٤/١/٣م قام رئيس مجلس الوزراء بإصدار القرار رقم (٣) لتوحيد السعر الحسابي والسعر المجاور باسم (سعر صرف عمليات الدولة والقطاع العام وتحديده بـ٤٨,٥ – ٤٨,٧٥ ل.س للدولار الأمريكي شراءً ومبيعاً) ولتعديل تسمية نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية– الأسواق المجاورة – للعمليات غير التجارية الصادرة عن المصرف التجاري السوري فتصبح نشرة أسعار الصرف الحرة للعملات الأجنبية على أن يتم تحريك السعر باستمرار ليعكس القيمة الفعلية لصرف الليرة السورية في السوق.

وقد نصت المعايير المحاسبية الدولية على ضرورة استخدام سعر صرف واحد يتم الإفصاح عنه عند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية، وعادة ما يتم استخدام سعر الإقفال وهو سعر الصرف الفوري بتاريخ إعداد الميزانية العامة.

برأي الباحثة يمكن استخدام سعر الصرف المعلن من قبل المصرف المركزي بتاريخ إعداد القوائم المالية الختامية، وتتم معالجة الفروقات في حساب فروق أسعار الصرف وفق القواعد التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية.

١٠– حسابات التسوية والحسابات الانتقالية (٢٦):

يسجل عادة في هذا الحساب العمليات التي لا يمكن تسجيلها في الحسابات الرئيسية أو الفرعية السابقة المبينة في النظام المحاسبي للمصرف، وتنشأ هذه الحسابات عادة أثناء الدورة المالية أو في نهايتها، ولاسيما القيود التي تنشأ من أجل إقفال حسابات السنة المالية وتنظيم حساب الأرباح والخسائر (كالقيود الجردية والتسويات الحسابية)، ويمكن للمصرف فتح الحسابات الفرعية أو المساعدة المشتقة من هذه الحسابات تبعاً لحاجته وعملياته كما يلي:

– حساب تسوية المصارف السابقة (٢٦٠) :

أحدث هذا الحساب من أجل تسجيل نتائج عمليات المصارف المؤممة وتصفية حساباته سواء أكانت بنتيجة التقويم أو لأي غرض آخر.

– سلف لقاء نفقات قيد التصفية (٢٦١):

يسجل في هذا الحساب السلف التي يدفعها المصرف على حساب النفقات العامة للإدارة وذلك إلى أن تتم إجراءات تصفيتها، وعلى المصرف أن يعمل على تصفية هذه السلف في نهاية الدورة المالية وتقيدها على حساب (النفقات العامة للإدارة الحساب رقم ٥).

– فوائد مدفوعة مقدماً (٢٦٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نفقات مدفوعة مقدماً (٢٦٣).
- إيرادات مستحقة غير مقبوضة (٢٦٤).
- فوائد مترتبة على السندات المستحقة (٢٦٧).
- الحسابات المؤقتة الانتقالية (بالليرات السورية).
- الحسابات المؤقتة الانتقالية (بالعملات الأجنبية).

وعند الإطلاع على الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ أنه تم دمج كل من الحسابات التالية (٢٤-٢٥-٢٦) في حساب واحد وهو حسابات التسوية والحسابات الانتقالية وقد بلغت قيمتها (١١٥٦٠٦٧٦٠٤٧) ل.س وهذه مخالف للنظام المحاسبي الموحد للمصرف والذي خصص رقماً خاصاً لكل حساب من الحسابات السابقة تتفرع إلى عدة حسابات فرعية ومساعدة وقد قمنا بالتطرق لها مسبقاً، ومخالف أيضاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الذي نص في الفقرة (٤٢) على مايلي " يتوجب على المصرف الإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة التغيرات في أسعار الصرف والتي لها تأثير مباشر على صافي العملات الأجنبية المقتناة " وكذلك يجب الإفصاح عن سعر الصرف المستخدم عند إعداد القوائم المالية.

وعند الرجوع إلى الميزانية المقدمة للمصرف المركزي نلاحظ أنه تم الإفصاح عن البنود ضمن حسابات التسوية والحسابات الانتقالية كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٢٦		حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	
		الفرق بين حسابات المديرية والفروع	٥٤١٦٤٦٨٩٠١
	٢٦٠	حساب تسوية المصارف السابقة	١٦٠٧٨١٣٢
	٢٦١	سلف لقاء نفقات قيد التصفية	٤٧٢٥٢٥٣١
	٢٦٢	نفقات مدفوعة مقدماً	١١٠٨٠٢٨٥
	٢٦٤	إيرادات مستحقة غير مقبوضة	٤١٠٨٠٨٣٧٢
	٢٦٧	فوائد مترتبة على السندات المستحقة	١٦٩٧٧٤٧
	٢٦٨	الحسابات المؤقتة الانتقالية بالليرات السورية	٢٨٣٦٧٨٩٨٤٦
	٢٦٩	الحسابات المؤقتة الانتقالية بالعملات الأجنبية	٢٨٢٠٥٠٠٢٤١
		مجموع (٢٦)	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠- الأصول الثابتة والموجودات الأخرى (ناقص الاستهلاكات) حساب رقم (٢٧):

يتم في نهاية الدورة المالية عملية جرد عام للأثاث والأدوات المسجلة في القيود المحاسبية وتجري المطابقة بين القيود ونتائج الجرد.

تحتسب استهلاكات الموجودات الثابتة والمعنوية ونفقات التأسيس الأولي في نهاية الدورة المالية بالمعدلات المقررة من قبل الإدارة العامة للمصرف، أما إذا كان بعض هذه الموجودات قد تم شراؤه خلال العام فتحتسب له استهلاكات نسبية، وقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصرف التجاري السوري الحساب رقم (٢٧) للأموال الثابتة والموجودات الأخرى (ناقصاً الاستهلاكات) ويتفرع عنه عدة حسابات فرعية وردت قيمتها في الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٢٧		الأموال الثابتة والموجودات الأخرى	
	٢٧٠	نفقات التأسيس الأولي	١٥٧٩٦٠٧٧٦
	٢٧١	شهرة المحل والفروغ	٢٦٧٧٣٧٥٩
	٢٧٢	الأثاث والأدوات والآلات	٣٢٠٠٥٢٣٧١
	٢٧٣	وسائط نقل	٣٦٨٣٣٣٢٧
	٢٧٤	العقارات المعدة للبناء	٢٢٢٨٦٢١
	٢٧٥	العقارات والمباني	٦٠٧٠٣٩٠٧٥
	٢٧٦	العقارات برسم التصفية	٥٠٨٨٣٣٦
	٢٧٧	العقارات بالتخصيص	١٣٩١٣٩٩٧٨
	٢٧٨	مخزون اللوازم والقرطاسية	٨٧٠٨٠٧٨١
	٢٧٩	أثاث برسم التوزيع	٣٢٣١٦٦١٥
		مجموع (٢٧)	١٢٨٤٧٠٧٦٤٤

ولكن المصرف لم يفصح عن هذه الحسابات بشكل مفصل في الميزانية العامة المنشورة وإنما ذكرها بقيمة إجمالية في حساب واحد وهو الأصول الثابتة والموجودات الأخرى (ناقصاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهتلاكات) وقد بلغت قيمتها(٧٦٩٠٩٠٠٥٥) ل. س وبمقارنة هذه الموجودات مع مجمع الاهتلاك الخاص بكل منها، نلاحظ أن شهرة المحل والفروغ يقابلها مجمع اهتلاك نفس القيمة مما يعني أنها اهتلكت بالكامل بنسبة ٢٥% وفقاً لقرارات مجلس الإدارة، ووجودها على الرغم من اهتلاكها يضخم قيمة الموجودات والمطاليب في الميزانية، وكان من المفترض أن تختفي قيمتها تدريجياً خلال السنوات الأربع الأولى من تأسيس المصرف.

٢- الالتزامات:

نلاحظ أنه في طرف المطاليب ظهرت الالتزامات سريعة الاستحقاق ثم المطاليب ذات الاستحقاق الأبعد إلى أن تظهر أموال المصرف الخاصة في نهاية طرف المطاليب، أي أن ترتيب طرف المطاليب يتم حسب درجة الاستحقاق المتناقصة خلافاً لأسلوب ترتيب ميزانيات المشاريع الصناعية.

ونجد ميزانية المصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م قد بدأت بما يلي:

١- الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة (٣٠):

تعتبر الودائع أحد أهم مصادر تمويل العمليات المصرفية، وتشكل مع الحسابات الجارية واحداً من أهم الأقسام في المصرف، وقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف حساباً رئيسياً رقم (٣٠) في طرف المطاليب للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة ولهذا الحساب عدة حسابات فرعية للتمييز بين القطاعات المختلفة. ولدى الإطلاع على الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نجد أن قيمة هذا الحساب الإجمالية هي (٢٥٢٥٦١٥٤٤٧٨٩) ل.س دون ذكر أي تفصيل له، مع العلم من أن المعيار المحاسبي الدولي (٣٠) نص على ضرورة الإفصاح عن الودائع كاملة كل على حدة وذلك لأن هذا الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في التعرف على مقدار الأمان في التعامل مع المصرف، وعند العودة إلى الميزانية العامة المقدمة إلى المصرف المركزي تبين لنا أنه تم عرض هذه الحسابات بشكل مفصل كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٣٠		الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة	
	٣٠٠	القطاع العام (بالليرات السورية)	١٥٩٤٦٠٩٩٩٢٠٢
	٣٠١	القطاع العام (بالعملات الأجنبية)	٢٠٨١٩٠٥١٧٦٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٣٠٢	القطاع المشترك (بالليرات السورية)	١٧٣٩٥٨٢٣٩
	٣٠٣	القطاع المشترك (بالعملات الأجنبية)	١٤٤٢٦٦٧٠٦
	٣٠٤	القطاع التعاوني (بالليرات السورية)	١٥٣٢١٧٥٣٩٢
	٣٠٦	القطاع الخاص (بالليرات السورية)	٣٤٩٧٥٦٠٩٠٢٢
	٣٠٧	القطاع الخاص (بالعملات الأجنبية)	٣٥٤٥٥٤٨٤٤٥٨
		مجموع (٣٠)	٢٥٢٥٦١٥٤٤٧٨٩

٢- الودائع لأجل وودائع التوفير (٣١):

صنف النظام المحاسبي الموحد للمصرف التجاري السوري الودائع لأجل وودائع التوفير في الحساب (٣١) في طرف المطاليب.

ويقصد بالودائع لأجل: الأموال النقدية التي يحدد لها عند إيداعها تاريخ استرداد معين لا يجوز لمودعها سحبها قبل هذا التاريخ، كما يحدد معدل فائدة لهذه الودائع حسب فترة الإيداع.

أما نظام ودائع التوفير فيتوجه أكثر ما يكون إلى صغار المدخرين (كالموظفين والعمال وصغار الكسبة) ويدل انتشار ودائع التوفير على تنمية السلوك المصرفي لدى الأفراد، مما يساهم بشكل إيجابي في تجميع المدخرات الشعبية ووضعها في خدمة الاقتصاد القومي. وعند الإطلاع على الميزانية العامةالمنشورة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ أن قيمتها الإجمالية (١٢٧١٨٢٣٧٦١٢١) ل.س كما قام المصرف بالإفصاح عن قيمة الودائع بالعملات الأجنبية بشكل منفصل عن الودائع بالليرات السورية وذلك ضمن التحليل الموجز لأهم أسباب التغيرات في حسابات الميزانية.

ولكن هذا الإفصاح غير كاف لأن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) نص على ضرورة عرض الودائع كل على حدة حسب الفعالية وحسب العملة، بالإضافة إلى معدل الفائدة لكل نوع من هذه الودائع، لأن ذلك يعطي للمستخدمين معلومات أوضح عن مصادر التمويل التي يحصل عليها المصرف وكلفتها، حيث تعتبر الودائع أهم مصدر من مصادر التمويل.

وبالعودة إلى الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي نلاحظ أنه تم الإفصاح كما يلي:

أرقام الحسابات		**أسماء الحسابات**	**الأرصدة**
رئيسي	فرعي		
٣١		الودائع لأجل وودائع التوفير	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٣١٠	ودائع القطاع العام (بالليرات السورية)	٤٩١٥٢٦١١
	٣١١	ودائع لأجل للقطاع المشترك(بالليرات السورية)	١٨٤٩٥٥٨٦
	٣١٢	ودائع لأجل للقطاع التعاوني (بالليرات السورية)	١٠٤٧٢٢٥٩٧
	٣١٣	ودائع لأجل للقطاع الخاص (بالليرات السورية)	٥٤٢٣٧٧١٠١٤
	٣١٤	ودائع لأجل للقطاع الخاص (بالعملات الأجنبية)	٤٧٥٢٠٠٧٢٤٢
	٣١٥	ودائع التوفير	١١٦٥٢١٣٨٥٥٠٢
	٣١٦	ودائع القطاع العام (بالعملات الأجنبية)	٢٣٢٠٢٠٤٥٨
	٣١٧	ودائع لأجل للقطاع المشترك (بالعملات الأجنبية)	٨٠٨٢١١٢٥
		مجموع (٣١)	١٢٧١٨٢٣٧٦١٢١

٣- المصارف المقيمة وغرفة التقاص (٣٣):

يمثل هذا الحساب الحسابات الجارية للمصرف التجاري السوري لدى المصارف المقيمة الأخرى، ويضم هذا الحساب حسب النظام المحاسبي للمصرف الحسابات الفرعية التالية:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات
رئيسي	فرعي	
٣٣		المصارف المقيمة وغرفة التقاص
	٣٣٠	حسابات جارية تحت الطلب
	٣٣١	حسابات لأجل أو لسابق إشعار
	٣٣٢	حسابات القروض للمصارف
	٣٣٣	حسابات غرفة التقاص

ولكن حسب ما ورد في الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري السوري والمقدمة للمصرف المركزي فإن هذا الحساب يضم حساباً واحداً هو(حسابات جارية تحت الطلب) بلغت قيمتها (٢٣٦٤٧٠١٢٥٣) ل. س وتجدر الإشارة أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) نص على ضرورة إفصاح المصرف بشكل مفصل عن الودائع من المصارف الأخرى لإعطاء معلومات أوضح عن علاقات المصرف مع المصارف الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- مصرف سوريا المركزي (٣٦):

ويضم هذا الحساب حسب ما ورد في الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي الحسابات التالية:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٣٦		مصرف سوريا المركزي	
	٣٦٠	الحساب الجاري	٣٥٢٢٦٦٧٤٤٥
	٣٦١	حساب القروض والسلف لقاء تحويل عمليات التصدير	٣١٣١١٨٧٤١٧٤
	٣٦٤	مصرف سوريا المركزي (بالعملات الأجنبية)	٩٥٠٧٥٧٢٥٩
	٣٦٦	حساب القروض والسلف لعمليات التمويل الأخرى	٨٣٩٠٠٠٠٠٠٠
	٣٦٩	حسابات اتفاقيات المدفوعات	٧٢٤٣٧٣٢٢
		مجموع (٣٦)	١١٩٧٧٥٧٧٣٦٢٠٢

والمقصود بالحساب الجاري (٣٦٠) حساب المصرف التجاري السوري لدى المصرف المركزي عندما يكون المصرف التجاري مديناً.

أما حسابات اتفاقيات المدفوعات(٣٦٩) فتعني العمليات المصرفية المتعلقة باتفاقيات المدفوعات والتي يقوم بها المصرف ويسجلها في الحساب الجاري للمصرف التجاري السوري، وقد أظهرت الميزانية العامة المنشورة للمصرف التجاري التغيرات في هذا الحساب بشكل مفصل وواضح.

٥- المراسلون في الخارج (٣٧):

قد تكون أرصدة حسابات (المراسلون في الخارج) مدينة أو دائنة فإذا كانت مدينة تعتبر من الموجودات أما إذا كانت دائنة فتعتبر من المطاليب وفي هذه الحالة يمثل رصيد هذا الحساب التزامات المصرف بالقطع الأجنبي تجاه المراسلين في الخارج، ويضم عدة حسابات فرعية حسب أنواع العمليات التي تتم بين المصرف ومراسليه.

ونلاحظ أن الميزانية العامة المنشورة للمصرف لم تفصح بشكل مفصل عن هذه الحسابات وإنما تم دمجها في حساب واحد فقط، وهذا خطأ وذلك لأن درجة استحقاق هذه الحسابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلفة، وكذلك الحسابات المجمدة لم يذكر قيمتها أو أسباب تجميدها سواء أكانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، وكذلك عمليات قيد التصفية التي يمكن أن يكون لها أثر على حسابات المراسلين في الخارج، أما الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي فقد أفصحت عن هذه الحسابات بشكل مفصل وواضح كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٣٧		المراسلون في الخارج	
	٣٧٠	حسابهم لدينا(بالليرات السورية)	١٥٥١٨٧٥
	٣٧١	حسابهم لدينا (بالعملات الأجنبية)	٤٢٨٠٣٩٥٢
	٣٧٢	حسابنا لديهم تحت الطلب (بالعملات الأجنبية)	٨٨٤٢٠٩٥٤١٢
	٣٧٤	حسابات مجمدة (بالليرات السورية)	١٩٤٥٣٣٣
	٣٧٥	عمليات قيد التصفية (بالعملات الأجنبية)	٩٨٧٧٢٧٦٣
	٣٧٨	حسابات مجمدة (بالعملات الأجنبية)	٨٣٠٧٦٣٤٠
	٣٧٩	حسابات التمويل	٤٦٦٣٥٣٢
		مجموع (٣٧)	٩٠٧٤٩٠٩٢١٠

٦- حسابات دائنة أخرى:

نلاحظ أنه تم دمج عدة حسابات وقد بلغت قيمتها في الميزانية العامة المنشورة للمصرف للعام ٢٠٠٢م (٦٩٠١٠٧٧٠١٠٢ل.س) ولدى العودة إلى الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركز تبين أن هذا الحساب مكون من الحسابات التالية:

- قطع أجنبي لغايات الاستيراد (٣٢) وبلغت قيمته (٦١٧٢٦٤١٦٨٦) ل.س.
- قيم برسم الدفع لأجل قصير (٣٤): تتمثل في أغلب الأحيان بشيكات صادرة عن المصرف سيتم دفعها للمستفيدين منها خلال فترة قصيرة، أو بشكل حوالات واردة باسم أشخاص ليس لديهم حسابات لدى المصرف، فتسجل في حسابات القيم برسم الدفع لأجل قصير بينما يتم قبضها من أصحابها ويتألف هذا الحساب من عدة حسابات فرعية وردت قيمها في الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٣٤		قيم برسم الدفع لأجل قصير	
	٣٤١	الشيكات العادية (بالعملات الأجنبية)	٣٠٦٠٨٦٦
	٣٤٢	الشيكات المصدقة (بالليرات السورية)	٣٦٨٦٠٧٦٨٥٣
	٣٤٣	الحوالات الواردة (بالليرات السورية)	٥٩٨٤٠٩٨
	٣٤٤	الحوالات الواردة (بالعملات الأجنبية)	٧٧٨٨٩٢٨٠٠
	٣٤٥	دائنون مختلفون (بالليرات السورية)	١٣٥٤٢٥٢٣٨٠
	٣٤٦	دائنون مختلفون (بالعملات الأجنبية)	٨١١١٢٩٨٥٥٢
	٣٤٩	الشيكات المصدقة (بالعملات الأجنبية)	٢٠٠٥٤٩٠٢
		مجموع (٣٤)	١٣٩٥٩٦٢٤٩٥٤

- التأمينات المقبوضة حساب رقم (٣٥): يضم التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية والكفالات ووثائق الشحن وغيرها وقد تم عرضها في الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٣٥		التأمينات المقبوضة	
	٣٥٠	لقاء الاعتمادات المستندية بالليرات السورية	٢٥٧٢٢٥٣٦٥٩
	٣٥١	لقاء الاعتمادات المستندية بالعملات الأجنبية	٣٩١٧٠٧٩٦٧٨٩
	٣٥٢	لقاء إجازات الاستيراد	٣٥٠٢١٥٨٤
	٣٥٣	لقاء تسليم وثائق شحن الاعتمادات المستندية	٣٠٦٦٧٣٣٩٧
	٣٥٤	لقاء تسليم وثائق شحن برسم التحصيل بالليرات السورية	٦٥٥٤٠٨٦٧
	٣٥٤	لقاء تسليم وثائق شحن برسم التحصيل بالعملات الأجنبية	٧١٢٣٠٣٢
	٣٥٥	لقاء الكفالات الصادرة	١٢٧٨٢٦٢٣١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٣٥٧	تأمينات مختلفة بالعملات الأجنبية	٣٨٦٥٩٧٢٤٩٥
	٣٥٨	تأمينات مدفوعة من كفلاء الديون المستحقة	٢٥٠٠٠
	٣٥٩	تأمينات مختلفة	٣٩٨٢٤٨٦٥٣
		مجموع (٣٥)	٤٧٦٩٩٩١٧٨٠٠

- الحسابات المجمدة (٣٨): يشمل الحسابات المجمدة التي لا تدخل في حقل التأمينات الحساب (٣٥) كالحسابات المجمدة لدى المصرف بناء على قرار من المحاكم أو غيرها ولدى العودة إلى الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي وجدنا ما يلي:

٨٣٢٩١٣٦٩٦	(٣٨٠) حسابات مجمدة (بالليرات السورية)
٣٤٥٦٧١٩٦٥	(٣٨١) حسابات مجمدة (بالعملات الأجنبية)

المجموع ٢٣٦٧١٥٢١٧٠ ل.س

لا تصرف هذه المبالغ إلى أصحاب العلاقة إلا تحت إشراف السادة مديري الفروع بالذات أومن ينوب عنهم أصولاً. ودمج هذه الحسابات مع بعضها البعض ضمن حساب واحد فيه مخالفة واضحة للنظام المحاسبي للمصرف التجاري السوري، الذي أفرد رقم خاص لكل حساب من هذه الحسابات تتفرع عنه عدة حسابات فرعية كما أوضحنا سابقاً، وكذلك للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الذي نص على ضرورة عرض التزامات المصرف حسب درجة استحقاقها المتناقصة وذلك لأن أغلب التزامات المصرف يمكن سدادها في المستقبل القريب.

٧- الأموال المستقرضة (٣٩):

لدى الإطلاع على الميزانية العامة للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م وجد الحساب رقم (٣٩) الأموال المستقرضة بقيمة (٢٣٦٧١٥٢١٧٠) ل.س دون ذكر أي تفصيلات أو معلومات إضافية في الأسباب التي أدت إلى التغيرات في المطاليب، وعند العودة إلى الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي نجد أن هذا الحساب يتفرع إلى حسابين فرعيين هما:

١٠٤٢١٧٠١٩٩	(٣٩٢) قروض داخلية (بالعملات الأجنبية)
١٣٢٤٩٨١٩٧١	(٣٩٤) قروض خارجية (بالعملات الأجنبية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموع ٢٣٦٧١٥٢١٧٠ ل.س

ونلاحظ أن المصرف لم يذكر سبب هذه القروض أو الهدف من اقتراضها أو كيفية استثمارها أو معدل فائدتها، وهذا مخالف للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الذي نص على ضرورة قيام المصرف بالإفصاح بشكل واضح ومفصل عن القروض التي يحصل عليها.
(الرجوع إلى الفصل الثالث)

٨- حسابات التسوية والحسابات الانتقالية: لدى الإطلاع على الميزانية العامة للمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢م تبين لنا وجود حساب يسمى (حسابات التسوية والحسابات الانتقالية) وقد بلغت قيمته (١٥٠٢١٤٤٩١٩٥) ل. س ولدى العودة إلى الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي وجد أنه مجموع عدة حسابات هي:

- نتيجة التقاص بين حسابات المديرية (١٤،٤٢) وحساباً الفروع (١٥،٤٣) والرصيد دائن كما يلي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الرصيد	أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الرصيد
٤٢		المديرية العامة		٤٣		الفروع	
	٤٢٠	الحساب الجاري	٣٧٣٧٤٤٦٦٢٥٩		٤٣٠	المساهمة في الاسناد العامة للودائع	١٩٠٤٢٢١٠٠٠٠
	٤٢٢	الحساب الجاري (بالعملات الأجنبية)	٨٢٩١٨٥٨٥		٤٣١	الحساب الجاري	٣٤٨٣٦٣٦١٦٩٨٤
	٤٢٤	حسابات التمويل	٧٩٦٨٣٩٥٩٠٥		٤٣٢	الحساب الجاري (بالعملات الأجنبية)	١٢٥٧١٦٨٩٤٣٢٠
					٤٣٣	حساب الأموال الجاهزة الإلزامية	١١٦٧٧٠٠٤٠٠٠
					٤٣٨	فروع في الخارج /المنطقة الحرة	٧٣٢١٣٢٧٤٦
		مجموع (٤٢)	٤٥٤٢٥٧٨٠٧٥٠			مجموع (٤٣)	٥٠٥٥٣١٨٥٨٠١٥

- نتيجة التقاص بين حساب القطع الأجنبي (٢٥،٤٠) والقيمة المقابلة للقطع الأجنبي (٢٤،٤١) وكان الرصيد دائناً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– حسابات التسوية والحسابات الانتقالية (٤٤): ويضم هذا الحساب كما ذكرنا سابقاً الحسابات الدائنة التي لا يمكن تسجيلها في الحسابات الرئيسية أو الفرعية السابقة ويضم عدة حسابات فرعية كما وردت في الميزانية العامة المقدمة للمصرف المركزي:

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٤٤		حسابات التسوية والحسابات الانتقالية	
	٤٤٠	حساب تصفية المصارف السابقة	٤٨٩٦٥٧٤٤
	٤٤١	الضرائب والرسوم المتوجبة الدفع	٢٥٧١٩٠٦٠٨
	٤٤٢	التأمينات الاجتماعية والتأمين والمعاشات	٤٢٦٠٨٩٧
	٤٤٣	الفوائد المقبوضة مقدماً	١٢٦٠١٤٩٧
	٤٤٤	النفقات المستحقة غير المدفوعة	١١٨٩١٣٥٩٠
	٤٤٥	العمولات المقبوضة مقدماً	١٠٦٣٧٦١٥٩
	٤٤٦	الفوائد المستحقة غير المدفوعة	٦٢٩١٨٦٦٨٨٩
	٤٤٧	الحسابات المؤقتة والانتقالية(بالليرات السورية)	٥٦١٠٨٤١٩٠٦
	٤٤٨	الحسابات المؤقتة والانتقالية (بالعملات الأجنبية)	٥٩٤٩٣٥٨٣١
		الفرق بين القيمة المقابلة للقطع الأجنبي والقطع الأجنبي	١٣٧١٦٨٤٩٦٠٧٠
		مجموع (٤٤)	

٩– المؤن والفوائد المحفوظة (٤٥):

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٤٥		المؤن والفوائد المحفوظة	
	٤٥٠	مؤن تعويض نهاية الخدمة للموظفين والمستخدمين	٩٤٠٨٧٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٤٥١	مؤن الضرائب المالية	٤٧٧٤٥٩٤٢٧
	٤٥٢	مؤن هبوط أسعار الأوراق المالية	١٨٣٧٧٣
	٤٥٣	مؤن مشكوك بها	٧٧٥٢٦١٧
	٤٥٤	فوائد محفوظة للديون المشكوك بها	١٨٨٢٥٤٩٨
	٤٥٥	عمولة	١٠٢٧٤٦٩
	٤٥٦	فوائد تأخير معترف بها من الإصلاح الزراعي	٢٠٦٥٠٩
	٤٥٧	المؤن المختلفة	٢٦٧٣٣٨٢٢١٩٣
	٤٥٨	فوائد الديون الزراعية المقسطة	١٦٠٧٤٩
		مجموع (٤٥)	٢٧٢٤٨٨٤٦٩٤٤٤

١٠- الاستهلاكات (٤٦):

أرقام الحسابات		أسماء الحسابات	الأرصدة
رئيسي	فرعي		
٤٦		الاستهلاكات	
	٤٦٠	نفقات التأسيس الأولي	١٢١٧٣٠٥٥٩
	٤٦١	شهرة المحل والفروغ	٢٦٧٧٣٧٥٩
	٤٦٢	الأثاث والأدوات والآلات	١٨٢١٠٦٥٧٢
	٤٦٣	وسائط نقل	٣٦٥٨١٦٨٦
	٤٦٦	العقارات والمباني	١٣٦٧٧٨٧٨٣
	٤٦٦	العقارات برسم التصفية	٢٨٩٥٥١
	٤٦٦	العقارات بالتخصيص	١١٣٥٦٦٧٧
		مجموع (٤٦)	٥١٥٦١٧٥٨٨

١١- الأموال الخاصة (٤٧):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ مجموع الأموال الخاصة المتمثلة برأس المال والاحتياطيات (٧٧٩٦) مليون ليرة سورية في نهاية ٢٠٠٢م ونتجت الاحتياطيات عن الاقتطاعات التي تمت من الأرباح مقابل الاحتياطيات (القانوني والخاص) عملاً بالقوانين النافذة واقتطاعات أخرى مقابل احتياطي لتمويل المشاريع الاستثمارية للمصرف.

أما الميزانية العامة المقدمة إلى المصرف المركزي أوضحت هذه الأمور بشكل واضح كمايلي:

رئيسي	فرعي		
٤٧		الأموال الخاصة (رأس المال والاحتياطيات)	
	٤٦٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	٤٦١	المخصص للمشاريع الاستثمارية	١٢٧٧٦٤٢٢١٩
	٤٦٢	الاحتياطي القانوني	١١٦٠٠١٩٩١٨
	٤٦٣	الاحتياطي الخاص	١١٥٨٦٠١٦٢٩
	٤٦٦	احتياطيات أخرى	٢٠٠٠٧٩٩٠٦
			٧٧٩٦٣٤٣٦٧٣

١٢- الأرباح الصافية (٤٩): لدى العودة إلى الميزانية العامةالمنشورة للمصرف التجاري السوري وجدنا أن أرباح الدورة المالية المنتهية في٢٠٠٢/١٢/٣١ بلغت (٦٥٠٤٥٩٩١٦) ل.س.

وفي نهاية هذا الفصل وبعد أن عرضت الباحثة واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م ومدى توافقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) وجدنا أن المصرف لا يلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ما ورد في المعايير المحاسبية، وبالتالي فإن هذه القوائم المالية المنشورة غير كافية وقاصرة عن تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات:

بعد عرض وتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المديرية العامة للمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢م وفي ضوء الفروض التي قام على أساسها البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في االقوائم المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين، فقد تبين للباحثة من خلال الإطلاع على القوائم المالية للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمتي الدخل والميزانية العامة، وفيما عدا ذلك لم يقم المصرف بالإفصاح عن أي معلومات هامة أخرى تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة من أمثلة:

- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.
- الإيضاحات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعلى الرغم من أن قائمة الدخل والميزانية تعرضان إلى حد ما معلومات عن التدفقات النقدية للمصرف خلال الفترة والذي يعتبر أحد أهداف التقارير المالية، ولكنهما لا تعرضان تفاصيل كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة وهو الهدف الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية، لذلك فقد أوصى المعيار المحاسبي الأول على ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية واعتبارها من القوائم الأساسية لأنها تستخدم من قبل إدارة المصرف في تقييم مخاطر الائتمان والتزود بالمعلومات التي تساعد على تخطيط الاحتياجات وتخصيص الموارد ومراقبة التدفقات النقدية والسيولة وهي مهمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للمصرف لتقييم قدرته على سداد الديون والالتزامات وعلى تأمين السيولة.

٢- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة، فمن خلال إجراء مقارنة بين القوائم المالية للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) تم التوصل إلى مخالفات واضحة تتمثل في النقاط التالية:

<u>بالنسبة إلى السياسات المحاسبية:</u>

- عدم الإفصاح عن سياسات المصرف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية أو أسعار الفائدة (المدينة والدائنة) على الرغم من أن الفوائد بأنواعها تعتبر من المفردات الرئيسية في إعداد القوائم المالية للمصرف.
- لم يفصح المصرف في القوائم المالية عن أسعار الصرف المستخدمة في تقويم العمليات بالعملات الأجنبية، أو عن الطريقة المتبعة في اهتلاك أصوله ومعدلات هذا الاهتلاك.
- عدم الإفصاح عن الأسس المعتمدة لتحديد الخسائر في القروض والسلفيات (السياسات المتبعة مع الديون المعدومة) أو لتحديد المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه المخاطر.

<u>بالنسبة إلى قائمة الدخل:</u>

كما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي (٣٠)، يجب على المصرف تقديم قائمة دخل تظهر المصروفات والإيرادات تبعاً لطبيعتها، والإفصاح عن مبالغ بنودها الرئيسية (يتم إظهار كل من المصاريف والإيرادات على حدة ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من تقييم أداء المصرف) وبالإطلاع على قائمة الدخل للمصرف التجاري السوري للعام ٢٠٠٢م نلاحظ وبشكل واضح وجود مخالفات عديدة للتوصيات السابقة تتمثل فيما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تم دمج الفوائد المقبوضة مع العمولات المقبوضة.
- تم دمج الفوائد المدفوعة مع العمولات المدفوعة.
- تم دمج عدة بنود تختلف من حيث طبيعتها ووظيفتها في إيرادات الاستثمار الأخرى مثل(استردادات النفقات العامة للإدارة، إيرادات محفظة الأوراق المالية وغيرها).
- وردت قائمة الدخل للعام ٢٠٠٢م فقط دون أن تدرج أرقام سنة المقارنة.

بالنسبة للميزانية العامة:

لدى مقارنة آلية عرض ميزانية المصرف للعام ٢٠٠٢م مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) وجدنا ما يلي:

- لم يتم تصنيف الأصول والخصوم في الميزانية تبعاً لطبيعتها وللترتيب الذي يعكس سيولتها النسبية وتواريخ استحقاقها كما نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)، وإنما تم عرضها بشكل عشوائي حيث تم دمج عدة حسابات مختلفة من حيث درجة السيولة والاستحقاق، (مثل المراسلون في الخارج وحسابات التسوية والحسابات الانتقالية والحسابات المدينة الأخرى) على الرغم من أن المعيار المحاسبي الدولي والنظام المحاسبي للمصرف نص على ضرورة إدراجها بشكل مفصل.

حيث أن استحقاقات الأصول والخصوم والقدرة على استبدال الالتزامات التي تدفع عنها فائدة عند استحقاقها وبتكلفة مقبولة تعتبر عوامل هامة في تقييم سيولة المصرف وتعرضه للتغيرات في معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات.

ويقيم مستخدم القوائم المالية للمصرف التجاري سيولة المصرف ومخاطر السيولة التي يمكن أن تواجهه من خلال إفصاحه عن مجموعات الاستحقاق، فعندما تكون قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، يعني ذلك أن مخاطر السيولة عالية، لأن هناك فجوة بين استحقاق الأصول والخصوم.

- لم يتم الفصل بين الأرصدة لدى المصرف المركزي والأرصدة لدى المصارف المقيمة الأخرى الحساب رقم (١١)، حيث يعتبر المعيار المحاسبي الدولي (٣٠) أن الفصل بينهما يقدم للمستخدمين معلومات هامة عن علاقة المصرف مع المصارف الأخرى ومدى اعتماده عليهم.
- وجود حسابات قديمة لم يتم تصفيتها حتى الآن مثل (حسابات تصفية المصارف السابقة، شهرة المحل ونفقات التأسيس الأولي) على الرغم من اهتلاكها بشكل كامل.

٣ – لم يفصح المصرف عن الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة المتضمنة للعناصر خارج الميزانية، والتي يمكن أن ينشأ عنها التزامات طارئة على الرغم من أن المعيار الدولي رقم (٣٠) قد أكد على ضرورة الإفصاح عن مثل هذه المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- غياب الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية للمصرف والتي يمكن أن توضح الكثير من الأمور الغامضة في الميزانية وقائمة الدخل والتي لا يمكن ذكرها ضمن هذه القوائم المالية.

٥- لم يقم المصرف التجاري السوري بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والخصوم على الرغم من أن القوائم المالية تبين أن المصرف يحصل على نسبة عالية من الودائع من القطاع الخاص، بينما تتركز معظم قروضه وتسهيلاته لصالح القطاع العام ومن المعروف المخاطر المحاطة بالقروض المقدمة للقطاع العام من تأخير في السداد.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها تقترح الباحثة مايلي:

١- ضرورة قيام المصرف التجاري السوري بإعداد القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) وهي:

- قائمة الدخل.
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وذلك لأن كل قائمة من القوائم السابقة تعتبر أداة من أدوات الإفصاح المحاسبي يمكن الاعتماد عليها من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لترشيد قرارات الاستثمار.

٢- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبين الدوليين عند إعداد القوائم المالية للمصرف، لأن ذلك يكسب القوائم المالية للمصرف مصداقية وموثوقية أكبر، ويسمح بمقارنة نشاطه مع نشاط الدول التي تطبق هذه المعايير.أي بضرورة إعداد قائمة الدخل والميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، لأن حساب أرباح والخسائر، والميزانية المعدة من قبل المصرف والمنشورة في التقرير السنوي للمصرف للعام ٢٠٠٢م لا تزال قاصرة عن توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء المصرف واتجاهاته المستقبلية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الدخل للعام ٢٠٠٢ (آلاف الليرات السورية)

البيان	الأرصدة	الإجمالي
الفوائد المقبوضة	٨٣٨٠٣١٤	
العمولات المقبوضة	٢٩٥٦٣٩٥	
صافي الربح من القطع الأجنبي	٤٥٨٣٤١٠	
إيرادات محفظة الأوراق المالية	٥٨٧٤٤٣	
ربح فروع المناطق الحرة	١٤٦١٠	
الإيرادات العادية		١٦٥٢٢١٧٢
الفوائد المدفوعة	١٤٥٧٨١٩٦	
العمولات المدفوعة	٩٤٨٠١	
ديون معدومة	٢٢	
النفقات الإدارية والعامة	٦٨٨٨٣٣	
المصروفات العادية		(١٥٣٦١٨٥٢)
إيرادات الأموال الخاصة بالمصرف	٦١٧٢	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ربح مبيع موجودات المصرف	٢٠٣	
واردات سنين سابقة	٦٣١٨٢	
الإيرادات الأخرى		٦٩٥٥٧
الاهتلاكات	٦٩٦٩٣	
نفقات الأموال الخاصة بالمصرف	٢٧٢٤	
مصروفات سنين سابقة	١٦٠٨٦	
الضرائب المؤجلة	٣٢٨٤٨٩	
المصروفات الأخرى		(٤١٦٩٩٢)
صافي الدخل العام		٨١٢٨٨٥

إن القراءة الأولية لقائمة الدخل تظهر أن القائمة بالشكل المنشورة فيه ضمن القوائم المالية للمصرف التجاري للعام ٢٠٠٢م تخالف النظام المحاسبي الموحد للمصارف والمعايير المحاسبة الدولية التي أوجبت تخصيص حسابات مستقلة لكل نشاط .

بينما قائمة الدخل بالشكل السابق تظهر المصروفات والإيرادات تبعاً لطبيعتها كما أنها تفصح عن مبالغ بنودها الرئيسية (تظهر كل من المصاريف والإيرادات على حدة) وهذا يمكن المستخدمين من تقييم أداء المصرف وقدرته على تحقيق الإيراد من كل نشاط يقوم به .

قائمة المركز المالي للمصرف بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ **المبالغ بآلاف الليرات السورية**

البيـــــــــــــان	الأرصدة	الإجمالي
الأموال الجاهزة		٢٠٨٤٨١٠٤
الصندوق بالليرات السورية	٦٥٢٨٧٢٠	
الحساب الجاري لدى مصرف سورية المركزي	١١٦٠١١٩٠	
صندوق النقد الأجنبي والذهب	٢٧١٧٩٩٧	
الطوابع	١٩٥	
مصرف سوريا المركزي		١٠٣٤٧٨٧
اتفاقيات المدفوعات	٦٠٧٨٤	
قروض بالعملات الأجنبية	٩٦٥٧١٢	
مصرف سورية المركزي عملات أجنبية	٨٢٩٠	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصارف وغرفة التقاص		١٠٦٧٩٣
الحسابات الجارية	١٠٦٧٩٣	
المراسلون في الخارج		٥٧٨٠٨١٩٧٨
عملات أجنبية حسابنا لديهم تحت الطلب	١٣٩٧٥٤١٠٥	
عملات أجنبية حسابنا لديهم لأجل	٤٣٧١٣٦٨٦٢	
عمليات قيد التصفية – عملات أجنبية	١١٨٢٢٤٨	
الحسابات المجمدة بالعملات لأجنبية	٨٧٦٢	
محفظة السندات المحسومة		٨٧٨٣٤٥
القطاع الخاص	٨٧٨٣٤٥	
الشيكات والسحوبات المشتراة		٢٩٢٦٢٢
الشيكات والسحوبات المشتراة بالليرات السورية قطاع عام	١٢٤٨٠١	
الشيكات والسحوبات المشتراة بالعملات الأجنبية قطاع عام	٥	
الشيكات والسحوبات المشتراة بالعملات الأجنبية قطاع مشترك	١٠٠٠٠	
الشيكات والسحوبات المشتراة بالليرات السورية قطاع خاص	١٥٧٨١٥	
القيم برسم القبض لأجل قصير		١٠٣٧٣٣٠٤
مدينون مختلفون بالليرات السورية	٩٩٤٩٨٤٠	
مدينون مختلفون بالعملات الأجنبية	٤٢٣٤٦٣	
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	٩٥٥٢٧٦١٧	
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية أو بدون ضمانات	٢٥٥٨٠٥١٥	
مجموع القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة	١٢١١٠٨١٣٣	
ناقصاً مؤونة الديون المشكوك بها	(٢٧٦٠٥)	
مجموع القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة		١٢١٠٨٠٥٢٨
ديون قيد التسوية والملاحقة القضائية		٤٤٩١٧٥
القطاع العام الاقتصادي	٢٩٥٤	
القطاع الخاص	٤٣٧١٩٥	
القطاع الخاص بالعملات الأجنبية	٩٠٢٦	
التأمينات المدفوعة والسلف الخاصة بالمصرف		٤٥٧٠٨
الاستثمارات المالية والمساهمات	٢٢٦٨٠٥٧٠	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ناقصاً مؤونة هبوط أسعار	(١٨٤)	
الاستثمارات المالية والمساهمات		٢٢٦٨٠٣٨٦
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية		١١٥٦٠٦٧٦
الأصول الثابتة والموجودات الأخرى (ناقصاً الاستهلاكات)		٧٦٩٠٩٠
مجموع الأصول		**٧٦٨٢٠١٤٩٦**
الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة		٢٥٢٥٦١٥٤٤
الودائع لأجل وودائع التوفير		١٢٧١٨٢٣٧٦
قطع أجنبي لحساب الغير لغايات الاستيراد		٦١٧٢٦٤١
المصارف وغرفة التقاص		٢٣٦٤٧٠١
حسابات جارية تحت الطلب	٢٣٦٤٧٠١	
قيم برسم الدفع لأجل قصير		١٣٩٥٩٦٢٤
التأمينات المقبوضة		٤٧٦٩٩٩١٧
مصرف سوريا المركزي		١١٩٧٥٧٧٣٦
المراسلون بالخارج		٩٠٧٤٩٠٩
حسابهم لدينا بالليرات السورية	١٥٥١	
حسابهم لدينا بالعملات الأجنبية	٤٢٨٠٣	
حسابنا لديهم تحت الطلب بالعملات الأجنبية	٨٨٤٢٠٩٥	
حسابات مجمدة بالليرات السورية	١٩٤٥	
عمليات قيد التصفية بالعملات الأجنبية	٩٨٧٧٢	
حسابات مجمدة بالعملات الأجنبية	٨٣٠٧٦	
حسابات التمويل	٤٦٦٣	
الحسابات المجمدة		١١٧٨٥٨٥
حسابات مجمدة بالليرات السورية	٨٣٢٩١٣	
حسابات مجمدة بالعملات الأجنبية	٣٤٥٦٧١	
الأموال المستقرضة		٢٣٦٧١٥٢
قروض داخلية بالعملات الأجنبية	١٠٤٢١٧٠	
قروض خارجية بالعملات الأجنبية	١٣٢٤٩٨١	
حسابات التسوية والحسابات الانتقالية		١٥٠٢١٤٦٣٨
المؤن والفوائد المحفوظة		٢٧٢٢١٠٥٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأس المال والاحتياطيات		٧٧٩٦٣٤٣
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٤٠٠٠٠٠٠	
احتياطي التوسع	١٢٧٧٦٤٢	
الاحتياطي القانوني	١١٦٠٠١٩	
الاحتياطي الخاص	١١٥٨٦٠١	
احتياطيات أخرى	٢٠٠٠٧٩	
الأرباح الصافية		٦٥٠٢٧١
مجموع الالتزامات		**٧٦٨٢٠١٤٩٦**
الحسابات النظامية		٤١٩٣٣٣٤٥٧
مقابل الحسابات النظامية		٤١٩٣٣٣٤٥٧

إن الميزانية المعدة من قبل المصرف والمنشورة في القوائم المالية للعام ٢٠٠٢م لا تلبي متطلبات الإفصاح، إذ أنها تقتصر على بنود إجمالية لا تعطي صورة واضحة عن المركز المالي للمصرف .

بينما عرضها وفق المعايير المحاسبية الدولية واعتماداً على مبدأ الشفافية والوضوح ذات الصلة بالإفصاح المالي (الشكل السابق) يمكن المتخصصون من تحليل البيانات المالية والأفراد المهتمون بالنشاط المصرفي من فهم هذه البيانات بشكل جيد لا غموض فيه، ومعرفة درجة السيولة والمخاطرة المرتبطة بكل عنصر من عناصر الموجودات أو المطاليب الواردة في الميزانية.

٣- تطوير عملية الإفصاح المحاسبي في المصرف لتصبح القوائم المالية المعدة والقابلة للنشر قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المالي من أجل اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة ويتم ذلك عن طريق:

- وجود إدارات مصرفية تتمتع بالخبرة والكفاءة الإدارية العلمية والعملية تعمل بفكر منفتح على تجارب الآخرين، وضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالمخاطر ومعدلات السيولة والمبادئ الحديثة في الإدارة المصرفية.
- التقليل من القيود المفروضة على إمكانية الحصول على أية معلومات تفصيلية تخص القوائم المالية الخاصة بالمصرف (مبدأ السرية المصرفية).

ولاسيما أننا في الوقت الحاضر مقدمون على انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية، ونحن نعلم جميعاً أن شروط الدخول والعمل ضمن هذا السوق هو اعتماد مبدأ الإفصاح عن البيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية للمصارف أو غيرها ضمن فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الشهر الأول من بداية السنة المالية الجديدة.

٤- ضرورة قيام المصرف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والاعتراف بالأنواع المختلفة للفوائد (مدينة – دائنة)، وأسعار الصرف المستخدمة في تقويم العمليات بالعملات الأجنبية، والطريقة المتبعة في اهتلاك الأصول ونسبها، والأسس المعتمدة لتحديد خسائر القروض والسلفيات (الديون المعدومة)، وذلك لتمكين مستخدم القوائم المالية من معرفة الأسس المعتمدة في إعداد القوائم المالية.

٥- إدخال أنظمة المعلوماتية والاتصالات الحديثة إلى العمل المصرفي مما يوفر الجهد والوقت ويحسن نوعية الأعمال المصرفية، وبالتالي يصبح المصرف قادراً على مواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة، وعلى تزويد كافة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع العربية :

١- ابراهيم، علي عبد الله وياسين شيرين- **مؤسسات مالية متخصصة** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠.

٢- اسماعيل، مدحت محمد- **محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار الأمل، إربد، ١٩٨٩.

٣- الأرباح، صالح الأمين- **اقتصاديات النقود والمصارف** ، كلية غريان، ليبيا،١٩٩١

٤- البديري، حسن جميل- **البنوك – مدخل محاسبي وإداري** ، مؤسسة الوراق،عمان، ٢٠٠٣ .

١٠- الحسني، صادق- **التحليل المالي والمحاسبي**، دار مجدلاوي للنشر،عمان، ١٩٩٨.

٥- الحوراني، أحمد./ **محاضرات في النظم النقدية والمصرفية** /. دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٣.

١١- الحيالي، وليد ناجي- **المحاسبة المتوسطة – مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، ١٩٩٦.

٦- الحيالي، وليد ناجي وبدر محمد علوان- **المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي**، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٢.

١٢- الخطيب، سمير – **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك / منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٧- الربيدي، محمد علي- **المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية**، دار الفكر المعاصر، صنعاء، ٢٠٠٠.

٨- الزبيدي، حمزة محمود - **إدارة المصارف واستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٠.

١٣- الزرير، رانيا محمد نزيه- **الإفصاح في المصرف التجاري السوري في ظل المعيار المحاسبي الدولي (٣٠)**، رسالة ماجستير، دمشق، ٢٠٠٥.

١٤-الشاهد، سمير محمد- **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية**، اتحاد المصارف العربية،٢٠٠١.

١٥- الشيرازي، مهدي عباس- **نظرية المحاسبة**، مطبعة السلاسل، الكويت، ١٩٩١.

١٦- الصبان، محمد سمير- **أصول القياس والاتصال المحاسبي**، الدار الجامعية، بيروت،١٩٩٠

١٧-الصبان، محمد سمير- **دراسات في الأصول المالية / أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي**/. الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨- الصبان، محمد سمير- راشد، رجب السيد- **المحاسبة المتوسطة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي**، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٩-العربيد، عصام فهد- **دراسات معاصرة في محاسبة البنوك التجارية والبورصات**، دار الرضا النشر، دمشق،٢٠٠١.
٢٠- المصرف التجاري السوري - **التنظيم الداخلي**، كانون الثاني، ١٩٦٩.
٢١- المصرف التجاري السوري - **التنظيم المالي والمحاسبي** ،كانون الثاني، ١٩٦٩.
٢٢-**المعايير المحاسبية الدولية** .الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين، ١٩٩٩.
٢٣- **النظام المحاسبي الموحد للمصارف**، الصادر بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم(١٦) تاريخ ١٩٦٦/٩/١٠.
٩- أوبان، عبد الله ابراهيم- **القوائم المالية والتقارير المحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخداماتها لأغراض التحليل المالي**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ١٩٩٨.
٢٤- بزماوي، محمد- **القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية**، رسالة ماجستير، حلب، ٢٠٠٢.
٢٥- جركسي، سامر نجيب- **أثر التغير في أسعار الصرف على الإفصاح والقياس المحاسبي**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٨.
٢٦- جعفر، عبد الإله نعمة- **محاسبة المنشآت المالية / محاسبة البنوك وشركات التأمين**، دار حنين، عمان ١٩٩٦.
٢٧- جمعة، أحمد حلمي وعصام فهد العربيد- **نظم المعلومات المحاسبية** ، دون اسم الناشر وبدون تاريخ.
٢٨- حماد، طارق عبد العال- **التقارير المالية – أسس الإعداد والعرض والتحليل**، جامعة عين شمس، مصر ،٢٠٠٠.
٢٩- حماد، طارق عبد العال - **التقارير المالية / الشفافية والإفصاح العادل**، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.
٣٠- حماد، طارق عبد العال- **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠١.
٣١- حماد، طارق عبد العال- **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢- حنان، رضوان حلوة- **تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة**، مكتبة دار الثقافة، الأردن، ١٩٩٨.

٣٣- حنان، رضوان حلوة- **نظرية المحاسبة**، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب، ١٩٩١.

٣٤- درويش، أحمد عبد الله وآخرون- **محاسبة البنوك**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠.

٣٥- زهيري، بشير- **محاسبة المصارف من الناحيتين العلمية والعملية**، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٨٦.

٣٦- شقير، فائق- **محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

٣٧- ضيف، خيرت وأحمد عبد العال - **المحاسبة المالية** ،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.

٣٨- عبد السلام، محمود إبراهيم- **متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية**، مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٥.

٣٩- عبد الله، خالد أمين- **العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة**،اتحاد المصارف العربية، بيروت،١٩٨٧.

٤٠- عبد ربه ، محمد محمود- **طريقك إلى البورصة**، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

٤١- عيد، صالح سليمان وأحمد خليفة- **محاسبة البنوك وشركات التأمين**، كلية المحاسبة، ليبيا، ١٩٩٩.

٤٢- غنيم، أحمد- **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنوك**، مطابع المستقبل، مصر، ١٩٩٩.

٤٣- فضالة، أبو الفتوح علي- **المحاسبة الدولية**، دار العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦.

٤٤- فلوح، صافي- **محاسبة المنشآت المالية**، منشورات جامعة دمشق،١٩٨٢.

٤٥- قاسم، عبد الرزاق- **مادة الدورة التدريبية في إعداد القوائم المالية الختامية للبنوك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.

٤٦- محمد غنيم، علي رمضان- **دراسات معاصرة في مشاكل محاسبية معاصرة**، دار الحامد، عمان، ١٩٩٧.

٤٧- محمد، محمد الفيومي - **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٨- مرسي، فؤاد- **التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية**، منشأة المعارف، الإسكندرية،١٩٨٠.

٤٩- مرعي، عبد الحي ومحمد سمير الصبان- **أصول القياس والاتصال المحاسبي**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

٥٠- مطر، محمد عطية وآخرون - **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**، دار حنين، عمان، ١٩٩٦.

٥١- نور، أحمد - **المحاسبة المالية / القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية**، الدار الجامعية ،مصر، ٢٠٠٠.

٥٢- هاشم، اسماعيل محمد- **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، بيروت، دون تاريخ للنشر.

المرجع باللغة الأجنبية:

1- Cotter R . & Reed E.W – Commercial Banking – NEWJERSEY , Prentice Hall Inc , 1980.

2- . 1,NOVEMBER, 1978.

FASB,SFAC .NO

3- Robert Bloom, the primary verses of financial statements, the sing a pore accountant,vol.15,1980.
,1962.

4- American Accounting Association, *A statement of basic accounting theory,* (A,A,A) , 1966.

5- *report of the committee of mangeman accounting* ,1962.
(AAA)

6 - Stanley E , Shirk , *How much should the banks tell investors* ? business week , November 10 ,1975.

المجلات والدوريات :

١- حمادة، رشا - **القياس والإفصاح المحاسبي عن المواد البشرية وأثره في القوائم المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر ،٢٠٠٢.

٢- سعيد، أسامة - **المصارف السورية العامة وغياب الإفصاح الفعلي عن البيانات المالية ....إلى متى** ؟ الاقتصادية، العدد ٢٨٠، ٢٠٠٧/١/٢٨.

٣- مكرم، صادر - **تحديث القطاع المصرفي السوري / اتجاهات التحديث وقواعده**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواقع الانترنيت:

١- الإفصاح المحاسبي في المصارف
http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/DG%20ADVISOR
٢- القياس والإثبات المحاسبي http:// www.soc pa.org.sa /AS/as
٣- المصرف التجاري السوري www. Cbs – bank .com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com